

أخبار عالمية

مخاطر مضيق هرمز تشعل الأسعار عالمياً



أكد المدير العام السابق لتسويق النفط والغاز بوزارة الطاقة والمعادن العمانية، علي الريامي، أن تصاعد التوترات الجيوسياسية والمخاطر المحيطة بمضيق هرمز يعزز الاتجاه السعودي لأسعار النفط العالمية، وأوضح الريامي، في مقابلة أن أنظار المتعاملين في أسواق الطاقة تتجه حالياً إلى تداعيات الانتخابات الإسرائيلية والأميركية، وسط تصاعد المخاوف من اندلاع مواجهات عسكرية. وأشار إلى أن استمرار حركة السفن عبر مضيق هرمز لا يعني تراجع المخاطر، موضحاً أن ارتفاع تكاليف التأمين واستئجار الناقلات يضيف علاوة مخاطر إلى الأسعار الفعلية للنفط، بما يعكس حجم القلق الذي يسيطر على الأسواق بشأن أمن الإمدادات واستقرار حركة التجارة البحرية العالمية.

«بروكفيلد» تتوسع خليجياً عبر بوابة قطر



أعلنت شركة بروكفيلد العالمية لإدارة الأصول البديلة، افتتاح مكتب جديد في الدوحة، في خطوة تستهدف تعزيز حضورها الاستثماري في قطر والتوسع بأسواق الخليج، وذكرت الشركة، وفقاً لوكالة «رويترز»، أن المكتب الجديد سيرتكز على منصة الائتمان العالمية التابعة لها، بما فيها «أوكترى»، للاستفادة من تنامي الطلب على التمويل الخاص. وتأتي الخطوة امتداداً لاستثمارات بروكفيلد في قطر، التي تشمل برنامجاً بقيمة 20 مليار دولار لتطوير البنية التحتية للذكاء الاصطناعي، بالتعاون مع شركة «كيو.إيه.آي» المدعومة من جهاز قطر للاستثمار. ويتيح المكتب للشركة تعزيز علاقاتها بالبنادق السيادية والمؤسسات الاستثمارية.

طفرة الذكاء الاصطناعي تستنزف قدرات أمازون السحابية



كشف الرئيس التنفيذي لشركة أمازون، أندي جاسي، أن السعة الحوسبية لخدمات «أمازون ويب سيرفيسز» بيعت بالكامل تقريباً حتى عام 2027، مع وجود التزامات كبيرة تمتد إلى عام 2028، مدفوعة بالطلب المتسارع على تقنيات الذكاء الاصطناعي. وأوضح جاسي، خلال مشاركته في بودكاست مع بن هورويتز وإريك تورنبرغ، أن الشركة تواجه تحديات متزايدة في تلبية احتياجات مختبرات الذكاء الاصطناعي والشركات الباحثة عن قدرات حوسبية متقدمة. وتعكس هذه التطورات حجم الضغوط التي تواجهها شركات التكنولوجيا لتوسيع بنيتها التحتية الرقمية، خصوصاً مع تسارع الاستثمارات في الذكاء الاصطناعي.

من خلال شراكات استراتيجية وبنية تحتية متطورة

الكويت تدخل سباق الذكاء الاصطناعي باستثمارات ضخمة

مايكروسوفت تستعد لافتتاح أكبر مركز في بالمنطقة خلال الفترة المقبلة

- 1 الصندوق السيادي ضخ 9 مليارات دولار في قطاع التكنولوجيا
- 2 39.83 مليار قيمة متوقعة لسوق المعلومات والاتصالات
- 3 تسريع وتيرة التحول الرقمي ضمن رؤية 2035



كتب محمد ياسين

تشهد الكويت طفرة نوعية في تبني الذكاء الاصطناعي، تقودها استثمارات ضخمة وشراكات استراتيجية لتأسيس بنية تحتية رقمية عالمية، وتهدف هذه الجهود إلى تسريع التحول الرقمي ضمن رؤية «كويت جديدة 2035»، مع التركيز على حوكمة التكنولوجيا، لتنويع الاقتصاد، ورقمنة الخدمات الحكومية. وتمتلك الكويت مقومات قوية، لكي تصبح قوة رائدة في المنطقة، إذ تتمتع بمتانة الأوضاع المالية المحلية، والميزان الخارجي القوي بشكل استثنائي، كما تمتلك الكويت واحداً من أضخم الأصول السيادية عالمياً، ما يوفر سيولة غير محدودة للاستثمارات التقنية النوعية، وخاصة بعد ارتفاع حجم الأصول التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار إلى 1.03 تريليون دولار. وعززت الكويت موقعها من خلال الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية العالمية، مع انضمام الهيئة العامة للاستثمار إلى «شراكة بنية تحتية الذكاء الاصطناعي، بالتعاون مع جهات عالمية ضخمة، مثل «مايكروسوفت» و«بلاك روك» و«إم جي إكس» التابعة لأبوظبي. ويهدف هذا التحالف الضخم، إلى تمويل مشاريع بقيمة 30 مليار دولار مبدئياً، مع إمكانية الوصول إلى 100 مليار، لبناء مراكز بيانات متقدمة للذكاء الاصطناعي عالمياً، حيث يضع هذا الاستثمار الكويت مباشرة في قلب الاقتصاد العالمي للذكاء الاصطناعي، ويعزز قدرتها على استضافة شركات تكنولوجيا عملاقة مثل «غوغل» و«إنفيديا» التي انضمت أخيراً للشراكة. ومن المتوقع أن ينمو سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الكويت من 22.48 مليار دولار ليصل 39.83 مليار خلال 5 سنوات. وكشف التقرير السنوي الصادر عن «غلوبال إس دبليو أف» لعام 2026 استثمار الهيئة العامة للاستثمار نحو 9 مليارات دولار في قطاعي الذكاء الاصطناعي والاستثمار الرقمي خلال السنوات الـ 5 الماضية، بواقع 6 مليارات في القطاع الرقمي و3 مليارات بالذكاء الاصطناعي. طالع.....ص4

توقعات بتثبيت الفائدة في أميركا وأوروبا واليابان

أنظار الأسواق العالمية تتجه إلى سلسلة من القرارات النقدية الحاسمة

البنوك المركزية تتبنى نهجاً حذراً مع استمرار مخاطر التضخم

العام الجاري. ورغم أن بيانات التضخم الأميركية جاءت مرتفعة منذ ذلك الحين، لا يبدو أن مسؤولي السياسة النقدية في عجلة من أمرهم لتنفيذ زيادة جديدة. وبدلاً من ذلك، يتوقع الاقتصاديون والمستثمرون اتخاذ هذه الخطوة في الاجتماع الأخير لعام 2026، المقرر عقده في ديسمبر. وسيوافه رئيس الاحتياطي الفيدرالي، كيفن وارش، الذي تجنب تقديم توجيهات بشأن التحركات المقبلة، اختباراً صعباً خلال المؤتمر الصحفي الذي سيعقده عقب الاجتماع. فمن المرجح ألا يقدم معلومات كثيرة بشأن ديسمبر، لكنه قد لا يرغب أيضاً في دفع توقعات السوق بعيداً عن الرهان السائد حالياً على رفع الفائدة. وقد يضطر المتابعون لسياسات الاحتياطي الفيدرالي إلى الانتظار حتى انتهاء الاجتماع لمعرفة ما سيقوله بقية مسؤولي البنك المركزي الأميركي بشأن آفاق السياسة النقدية.

تتجه أنظار الأسواق العالمية خلال الأسبوع الحالي إلى سلسلة من القرارات النقدية الحاسمة، وسط توقعات بإبقاء الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان أسعار الفائدة دون تغيير، مع استمرار تبني نهج متشدد في مواجهة الضغوط التضخمية. ومن المتوقع أن تؤكد قرارات البنوك المركزية الثلاثة، التي ستصدر على مدى ثلاثة أيام بدءاً بقرار الاحتياطي الفيدرالي في واشنطن يوم الأربعاء، استمرار الميل إلى التشديد النقدي، مع اعتماد وتيرة مدروسة في اتخاذ القرارات، بينما يواجه صناع السياسات النقدية مخاطر تضخمية تتراوح بين ارتفاع أسعار الطاقة وطفرة الذكاء الاصطناعي. ورفع الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة في سبتمبر للمرة الأولى منذ 2023، وأشار إلى احتمال إقرار زيادة أخرى خلال

صعود 11 قطاعاً و84 سهماً.. وتداول 205.9 مليون سهم

البورصة تستهل الأسبوع بمكاسب جماعية

كتب مساعد صالح

استهلت بورصة الكويت تعاملات الأسبوع على ارتفاع جماعي لمؤشراتاتها الرئيسية، مدفوعة بصعود 11 قطاعاً وارتفاع أسعار 84 سهماً، في جلسة امتدت خلالها المكاسب إلى السوقين الأول والرئيسي، لتمنح السوق بداية إيجابية مقارنة بإغلاق الخميس، مع تفوق واضح للأسهم الراححة على نظيرتها المتراجحة. وارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 0.47 %، فيما صعد مؤشر السوق الأول بنسبة 0.50 %، وزاد مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0.28 %، بينما تصدر مؤشر «الرئيسي 50» المكاسب بارتفاعه 1.12%، بما يعكس مشاركة مختلف شرائح السوق في الاتجاه الصاعد، وإن تفاوتت قوة الأداء بين مؤشر وآخر. وبلغت قيمة التداولات نحو 57.48 مليون دينار، موزعة على نحو 205.9 مليون سهم، جرى تداولها عبر 15.36 ألف صفقة. وتزامن هذا النشاط مع ارتفاع غالبية القطاعات والأسهم، لتكتسب المحصلة الإيجابية للجلسة دعماً يتجاوز حركة المؤشرات، ويظهر في توزيع المكاسب على عدد أكبر من الشركات المتداولة. وعلى مستوى القطاعات، قاد التكنولوجيا الارتفاعات بنسبة 6.39 %، ضمن قائمة ضمت 11 قطاعاً صاعداً، مقابل انخفاض التأمين وحيداً بنسبة 2.85 %، واستقرار المنافع دون تغيير. طالع...ص3

السياحة الخليجية تجني 132 مليار دولار



المجلس بلغ 75.7 مليون سائح خلال العام الماضي، بنمو نسبته 4.9 % مقارنة بعام 2024، وفقاً لوكالة الأنباء العُمانية. وأظهرت البيانات ارتفاع عدد السياح المتنقلين بين دول المجلس إلى 20.1 مليون سائح، بزيادة بلغت 3.6 %، بما يعكس تنامي حركة السياحة البينية وتعزيز التكامل بين الوجهات السياحية الخليجية. وفي قطاع الضيافة، ارتفع إجمالي المنشآت الفندقية إلى 12.4 ألف منشأة خلال 2025، بنمو نسبته 4.8 % على أساس

سجل القطاع السياحي في دول مجلس التعاون الخليجي نمواً ملحوظاً خلال عام 2025، بعدما ارتفعت الإيرادات السياحية إلى 131.9 مليار دولار، بزيادة سنوية بلغت 9.7 %، مدفوعة بتنامي أعداد الزوار وتوسع الاستثمارات الفندقية وتسارع التحول الرقمي في الخدمات السياحية. وكشفت بيانات المركز الإحصائي لدول الخليج العربية، الواردة في نشرته الأسبوعية بعنوان «السياحة الخليجية في عصر التحول الرقمي»، أن عدد السياح القادمين إلى دول

بهدف رفع كفاءة الخدمات الحكومية وتختصر الوقت

إطلاق الشهادة الإلكترونية للسجل الوطني للمشروعات الصغيرة

أعلنت مدير عام الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتكليف الهندسة بسمة الجاسم إطلاق الشهادة الإلكترونية للسجل الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في إطار جهود الصندوق لتطوير خدماته وتبسيط الإجراءات ومواكبة توجه الدولة نحو التحول الرقمي.

وقالت الجاسم إن الخدمة تتيح لأصحاب المشروعات الحصول على الشهادة إلكترونياً عبر موقع الصندوق واستلامها من خلال البريد الإلكتروني بعد استكمال الإجراءات وسداد الرسوم المقررة دون الحاجة إلى مراجعة الصندوق. وأضافت أن الشهادة الإلكترونية تسهل على الجهات الحكومية المعنية التحقق من سريان تسجيل المشروعات وتصنيفها بما يساعد على إنجاز المعاملات وتيسير استفادة أصحاب المشروعات من المزايا والخدمات المقررة لهم وفقاً للقوانين والضوابط المنظمة، وأوضحت أن الخطوة ترفع كفاءة الخدمات الحكومية وتختصر الوقت والجهد على أصحاب المشروعات فضلاً عن تعزيز دقة البيانات وسهولة التحقق منها مؤكدة استمرار الصندوق في تطوير خدماته وتبسيط إجراءاته بما يساهم في تحسين بيئة الأعمال ودعم نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني.

ممارسة لتطوير منظومة الضرائب المباشرة في الكويت

طرحت وزارة المالية الكويتية ممارسة بشأن تطوير منظومة الضرائب المباشرة، محددة يوم 25 نوفمبر المقبل موعداً نهائياً لتقديم العطاءات. وبحسب ما نشرته الجريدة الرسمية «الكويت اليوم»، فإن سعر وثائق الممارسة يبلغ 1000 دينار كويتي، مع تقديم تأمين أولي بنسبة 2% لمدة 90 يوماً.

اشتترطت الممارسة أن يكون التأمين الأولي في صورة خطاب ضمان أو شيك مصدق صادر باسم الشركة أو المؤسسة المتقدمة، على أن تكون وزارة المالية هي الجهة المستفيدة.

وحددت الوزارة يوم 5 نوفمبر المقبل موعداً للاجتماع التمهيدي للجهات الراغبة في المشاركة، فيما تقرر فض المظاريف يوم 25 نوفمبر في تمام الساعة الواحدة ظهراً، في الموقع المحدد بالإعلان.

أخبار الشركات



«نور» تربح 28.5 مليون دينار وتحصل على تسهيلات بـ 10 ملايين

«العقارات المتحدة» تطلق هويتها الجديدة

أطلقت شركة العقارات المتحدة علامتها التجارية وهويتها البصرية الجديدة، تماشياً مع استراتيجيتها المستقبلية، مع اعتماد شعارها الجديد «URC» رسمياً اعتباراً من أمس، الموافق 25 أكتوبر 2026.

وأوضحت الشركة، في إفصاح لبورصة الكويت، أن تطبيق الشعار الجديد سيتم تدريجياً، مشيرة إلى عدم وجود أثر على مركزها المالي نتيجة هذه الخطوة.

التسهيل، خلال الربع الرابع من السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2026. وكانت الشركة قد حققت أرباحاً بلغت 19.6 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2026، مقابل 18.37 مليون دينار في الفترة نفسها من العام السابق، بزيادة نسبتها 6.67 %.

بالقيمة العادلة مقارنة بالفترة الماثلة. وعلى مستوى الربع الثالث، ارتفعت أرباح «نور» بنسبة 13.16 % لتبلغ 8.91 مليون دينار، مقارنة بـ 7.87 مليون دينار في الربع المقابل من عام 2025. وبيّنت أن الأثر المالي للتسهيلات الائتمانية يتمثل في زيادة التزاماتها المالية وأصولها بقيمة

أنشطتها الاستثمارية. وأوضحت الشركة، في إفصاحها لبورصة الكويت، أن نمو أرباح الأشهر التسعة يعود بصورة رئيسية إلى زيادة حصتها من نتائج الشركات الزميلة، وتحقيق أرباح بقيمة 1.9 مليون دينار من بيع عقار استثماري، مقابل انخفاض جزئي في صافي أرباح الأصول المالية المدرجة

حققت شركة نور للاستثمار المالي أرباحاً بلغت 28.5 مليون دينار خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026، مقابل 26.24 مليون دينار في الفترة الماثلة من عام 2025، بنمو نسبته 8.62 %، فيما حصلت على تسهيلات ائتمانية بقيمة 10 ملايين دينار من أحد البنوك المحلية لتمويل

«الأهلية للتأمين» تناقش تعديل اسمها 10 نوفمبر

مقابل دار العوضي، مع إتاحة المشاركة حضورياً، بصورة شخصية أو بموجب توكيل، وكذلك إلكترونياً. وحددت الشركة 27 أكتوبر الجاري آخر موعد لشراء الأسهم اللقيد في سجل حق الحضور، و1 نوفمبر المقبل تاريخاً لحق الحضور، على أن تمتد فترة المشاركة الإلكترونية من 1 إلى 10 نوفمبر حتى إغلاق المشاركة في كل بند. وحددت 17 نوفمبر موعداً مؤجلاً للاجتماع في حال عدم اكتمال النصاب.

محافظ تديرها جهات متخصصة، وتملك العقارات والمنقولات لمصلحتها. وتناقش الجمعية أيضاً تعديل المادة «1» من النظام الأساسي بشأن الإطار القانوني المنظم لعمل الشركة، والمادة «27» المتعلقة بشروط الترشح لعضوية مجلس الإدارة، والمادة «43» الخاصة بإجراءات الجمعيات العامة ونصاب انعقادها وتأجيلها واستخدام وسائل الاتصال الحديثة. ومن المقرر عقد الاجتماع في مقر الشركة الرئيسي بمنطقة شرق، شارع أحمد الجابر،

منهما بشأن أنشطة الشركة. وتشمل الأنشطة الواردة في التعديل التأمين التقليدي بمختلف أنواعه وإعادة التأمين، وتحصيل مطالبات الأفراد وحقوقهم المستحقة على شركات التأمين، وتحصيل أموالهم وحقوقهم المترتبة على عقود التأمين. كما تشمل بيع وشراء الأراضي والعقارات والأسهم والسندات لحساب الشركة، وتأسيس الشركات أو المشاركة فيها لتنفيذ أعمالها، واستثمار الفوائض المالية في

دعت الشركة الأهلية للتأمين مساهميها إلى اجتماع الجمعية العامة غير العادية في 10 نوفمبر المقبل، لمناقشة تعديل اسمها إلى «الشركة الأهلية للتأمين وإعادة التأمين»، إلى جانب تعديلات على أغراض الشركة وعدد من مواد عقد التأسيس والنظام الأساسي. وأوضحت الشركة، في إفصاح لبورصة الكويت أمس، أن تعديل الاسم سيُعرض من خلال تعديل المادة «2» من عقد التأسيس والنظام الأساسي، فيما يتضمن جدول الأعمال تعديل المادة «3»

«البورصة» تناقش نتائج الربع الثالث الخميس

حددت شركة بورصة الكويت يوم الخميس 29 أكتوبر الجاري موعداً لاجتماع مجلس إدارتها، لمناقشة واعتماد المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة للربع الثالث من عام 2026.

وأوضحت الشركة، في إفصاح أمس، أن الاجتماع سيُعقد في الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر.

رئيس «مينا العقارية» يبيع 300 ألف سهم

بورصة الكويت، أن رصيد ملكيته بعد تنفيذ عملية البيع بلغ 5.95 مليون سهم. ويبلغ رأسمال «مينا العقارية» المصرح به والمصدور والمدفوع 19 مليون دينار، موزعاً على 190 مليون سهم، بقيمة اسمية تبلغ 2025، بنمو نسبته 75 %.

لرئيس مجلس إدارتها خالد العتيبي 300 ألف سهم من أسهم الشركة، في تعامل جرى بتاريخ 22 أكتوبر الجاري، بسعر 115 فلساً للسهم. وذكرت الشركة، في إفصاح

أفصحت شركة مينا العقارية عن بيع رئيس مجلس إدارتها خالد العتيبي 300 ألف سهم من أسهم الشركة، في تعامل جرى بتاريخ 22 أكتوبر الجاري، بسعر 115 فلساً للسهم. وذكرت الشركة، في إفصاح

...وتوقع تسهيلات بـ 1.82 مليون دينار

الوقت الحالي. وبحسب أحدث نتائجها المعلنة، ارتفعت أرباح الشركة خلال النصف الأول من سنتها المالية، المنتهي في سبتمبر الماضي، بنسبة 75% إلى 284.71 ألف دينار، مقارنة بـ 162.75 ألف دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2025.

أتمت شركة مينا العقارية، أمس، توقيع اتفاقية حدود ائتمانية مع بنك وربة، لتوفير تسهيلات بحدود 1.82 مليون دينار، بعد موافقة مجلس إدارتها على الاتفاقية خلال الأسبوع الماضي. وأوضحت الشركة، في إفصاح لبورصة الكويت، أنه لا يمكن قياس الأثر المالي المترتب على الاتفاقية في

صعود 11 قطاعاً وتداولات بقيمة 57.4 مليون دينار

84 سهماً تقود موجة مكاسب بورصة الكويت

1 «الأول» يرتفع 0.50 % و«العام» يكسب 0.47 %.. و«الرئيسي 50» يتقدم بـ1.12 %

2 التكنولوجيا يقود القطاعات الصاعدة بنمو 6.39 %.. والتأمين يتراجع وحيداً



كتب مساعد صالح

أسهم رابحة تمنح الصعود زخماً إضافياً

لم تقتصر مكاسب بورصة الكويت على ارتفاع المؤشرات الرئيسية، بل امتدت إلى شريحة كبيرة من الأسهم، إذ أنهت 84 شركة الجلسة على ارتفاع، مقابل تراجع 33 سهماً واستقرت 13 سهماً دون تغيير. وبذلك، تجاوز عدد الأسهم الرابحة نظيرتها الخاسرة بنحو مرتين ونصف، بفارق 51 سهماً لمصلحة الصعود. وشكلت الأسهم المرتفعة نحو 64.6 % من إجمالي الأسهم التي شملتها حصيلة التغيرات السعريّة، بما يعكس انتشار المكاسب بين الشركات المتداولة. ويعزز هذا التوزيع الصورة الإيجابية للجلسة، مع بقاء التباين في الأداء الفردي حاضراً، إذ تصدر «كميكف» الارتفاعات بنسبة 6.62 %، بينما سجل «فنادق» أكبر تراجع بنحو 9.5 %.

«الرئيسي 50» يتقدم سباق المؤشرات

برز مؤشر «الرئيسي 50» في مقدمة مؤشرات بورصة الكويت من حيث المكاسب، بعدما أنهى التعاملات مرتفعاً بنسبة 1.12 %، مقارنة بصعود السوق الأول 0.50 % والسوق العام 0.47 % والسوق الرئيسي 0.28 %. وبلغ الفارق بين ارتفاع «الرئيسي 50» والسوق الرئيسي 0.84 نقطة مئوية، بما يوضح قوة الأداء النسبي لسلة الأسهم التي يقيسها المؤشر خلال الجلسة. وجاء هذا التفوق ضمن إغلاقات إيجابي شمل المؤشرات الأربعة، ليضيف إلى التعاملات دعماً من أسهم السوق الرئيسي إلى جانب مكاسب السوق الأول. وتكشف هذه الحصيلة عن تنوع المشاركة في الصعود، وإن ظلت نسب المكاسب متفاوتة بين مجموعات الأسهم.

«بيتك» يستحوذ على 15.6 % من السيولة

تصدر سهم «بيتك» قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث القيمة، بتعاملات بلغت نحو 8.99 مليون دينار، مستحوذاً على قرابة 15.6 % من إجمالي سيولة البورصة البالغة 57.48 مليون دينار. وفي المقابل، احتل سهم «وطنية» صدارة التداولات من حيث الكمية، بنحو 17.05 مليون سهم، تعادل نحو 8.3 % من إجمالي الأسهم المتداولة خلال الجلسة، والبالغة 205.9 مليون سهم. وجاء ذلك في جلسة شهدت تنفيذ نحو 15.36 ألف صفقة. ويبرز اختلاف متصدي القيمة والكميات تعدد مسارات النشاط، إذ تعكس صدارة «بيتك» حجم الأموال المتداولة على السهم، بينما تعبر صدارة «وطنية» عن عدد الأسهم التي جرى تداولها.

الحصيلة التعاملات على ارتفاع مقارنة بإغلاقاتها السابقة.

وتضيف هذه النسب تفصيلاً مهماً إلى قراءة الإغلاقات، لأنها تكشف مدى انتشار المكاسب بين الشركات، إلى جانب قياسها على مستوى القطاعات. وفي الوقت نفسه، فإن وجود 33 سهماً متراجعا يؤكد استمرار التباين داخل السوق، وأن الاتجاه الصاعد لم يشمل كل الأسهم، رغم تفوق الرابحين عدداً بصورة واضحة.

التكنولوجيا في المقدمة

قاد قطاع التكنولوجيا قائمة القطاعات المرتفعة، بعدما سجل صعوداً بنسبة 6.39 %، ليحقق أعلى مكسب قطاعي في الجلسة. وأبرز هذا الأداء القطاع ضمن خريطة الارتفاعات، في وقت تزامن فيه تقدمه مع صعود عشرة قطاعات أخرى، ما منح المكاسب انتشاراً أوسع من حدود القطاع المتصدر وحده.

ولا تعني صدارة التكنولوجيا من حيث نسبة الارتفاع أنه كان بالضرورة صاحب المساهمة الأكبر في مكاسب السوق العام، إذ تختلف الأوزان النسبية للقطاعات والأسهم. وتظل الدلالة المباشرة للأرقام هي تفوقه في الأداء النسبي، فيما يتطلب قياس مساهمته الفعلية في المؤشر بيانات إضافية عن الأوزان وحركة الشركات المتداولة، وفي الجانب الآخر، تراجع قطاع التأمين وحيداً بنسبة 2.85 %، بينما استقر قطاع المنافع دون تغيير. وحد هذا التوزيع من نطاق التراجع القطاعي، وأبقى الغلبة للقطاعات الصاعدة، ليشكل التباين بين التكنولوجيا والتأمين أبرز طرفي الحركة، في جلسة انتهت فيها غالبية الأنشطة إلى المنطقة الإيجابية.

على صعيد الأسهم الفردية، تصدر سهم «كميكف» قائمة الارتفاعات بمكاسب بلغت نحو 6.62 %، فيما جاء سهم «فنادق» في مقدمة الأسهم الأكثر انخفاضاً بتراجع نحو 9.5 %. وعكست القائمتان تفاوتاً ملحوظاً في الأداء الفردي، رغم الحصيلة العامة الإيجابية التي سجلتها المؤشرات والقطاعات وغالبية الشركات. ويؤكد هذا التفاوت أن تقييم الجلسة يستفيد من الجمع بين الصورة العامة والتفاصيل الفردية، فالارتفاع الواسع لا يمنع تسجيل خسائر على بعض الأسهم، كما أن تصدر سهم للمكاسب لا يوضح وحده حجم السيولة التي استقطبها. وتتكامل قراءة التغيرات السعريّة مع أحجام التداول وقيمتها لتقديم صورة أدق عن طبيعة النشاط.

مكاسب أكبر، ما أضاف إلى الجلسة نقطة قوة أخرى إلى جانب ارتفاع السوق الأول واتساع المشاركة القطاعية.

ولا تحدد بيانات الإغلاق وحدها أسباب تفوق هذا المؤشر أو طبيعة المتعاملين الذين قادوا النشاط في أسهمهم، لكنها توضح النتيجة السعريّة بصورة مباشرة. ومن ثم، فإن أبرز ما يمكن استخلاصه هو حضور هذه الشريحة في جانب المكاسب بقوة نسبية، من دون نسبة تحركاتها إلى محفزات أو أخبار لم تتضمنها بيانات الجلسة.

استقبلت البورصة تداولات بقيمة بلغت نحو 57.48 مليون دينار، مقابل كميات قاربت 205.9 مليون سهم، عبر 15.36 ألف صفقة. وتقدم هذه الأرقام صورة عن حجم التعاملات المنفذة، لكنها لا تعني بمفردها ارتفاع النشاط أو تراجعها مقارنة بالجلسات السابقة، في غياب أرقام مقارنة مماثلة للسيولة والكميات وعدد الصفقات.

ومع ذلك، فإن اقتران هذه التداولات بإغلاقات جماعي إيجابي للمؤشرات يوضح الحصيلة التي انتهت إليها حركة السوق. فقد تحققت المكاسب بالتزامن مع نشاط شمل أسهماً متعددة، بينما بقيت صدارة السيولة منفصلة عن صدارة الكميات، وهو اختلاف مهم لفهم توزيع التداول، بدلاً من الاكتفاء بترتيب واحد للأسهم الأكثر نشاطاً.

وتقيس قيمة التداول حجم الأموال المتبادلة على الأسهم، في حين يعبر حجم التداول عن عدد الأسهم التي جرى التعامل عليها. ولهذا، فإن تصدر سهم للكميات لا يستلزم تصدره للقيمة، كما أن آياً من التصنيفين لا يكفي وحده للحكم على اتجاه سعر السهم أو قوة أدائه خلال الجلسة.

على مستوى حركة الأسعار، ارتفعت أسهم 84 شركة، مقابل تراجع 33 سهماً، فيما استقرت أسعار 13 سهماً دون تغيير. وبذلك، تجاوز عدد الأسهم الصاعدة نظيرتها الهابطة بنحو مرتين ونصف، مع فارق بلغ 51 سهماً لمصلحة الارتفاع، وهو ما يوضح اتساع المشاركة في المكاسب بصورة تتجاوز حركة المؤشرات وحدها. ومن إجمالي 130 سهماً شملتها حصيلة التغيرات السعريّة، استحوذت الأسهم المرتفعة على نحو 64.6 %، مقابل نحو 25.4 % للأسهم المتراجعة، بينما بلغت حصة الأسهم المستقرة 10 %. ويعطي هذا التوزيع زناً واضحاً للجانب الإيجابي، إذ أنهت قرابة ثلثي الأسهم الواردة في

إنهاء الجلسة على مكاسب رغم تراجع التأمين، بما يعكس رجحان أثر القطاعات الصاعدة في الحصيلة النهائية. ومع ذلك، فإن قراءة هذا الأداء تظل مرتبطة بحدود الجلسة نفسها، ولا تكفي منفردة للحكم على مسار التعاملات اللاحقة، التي ستوضح مدى قدرة السوق على الاحتفاظ بالمكاسب وتوسيعها.

الاتجاه الإيجابي

سجل السوق الأول ارتفاعاً بنسبة 0.50 %، متقدماً بفارق محدود على السوق العام الذي ربح 0.47 %. وجاء تقارب النسبتين متسقاً مع الدور المؤثر لأسهم السوق الأول في حركة البورصة، بينما أضاف صعود السوق الرئيسي دعماً آخر للصورة العامة، لتخرج المؤشرات الرئيسية مجتمعة بمحصلة خضراء عند الإغلاق، من دون استثناء لأي منها.

ويتيح هذا التزامن قراءة أكثر توازناً للجلسة، إذ شهدت التعاملات ارتفاعاً في السوق الأول بالتوازي مع تحسن مؤشرات السوق الرئيسي. ورغم اختلاف نسب الصعود، فإن اجتماعها على اتجاه واحد أظهر أن المكاسب لم تكن محصورة في شريحة واحدة، وأن الجلسة وفرت مساحة للحركة الإيجابية عبر مجموعات مختلفة من الأسهم.

وفي المقابل، لا تعني المكاسب الجماعية تماثل أداء جميع الشركات، وهو ما تؤكدته قائمة الأسهم المتراجعة. فقد ظلت الفروق قائمة بين سهم وآخر، سواء من حيث تغير السعر أو حجم التداول وقيّمته، لتجمع الجلسة بين اتجاه عام إيجابي وتباينات فردية، وهي صورة تستدعي الفصل بين أداء المؤشر وأداء كل شركة على حدة.

«الرئيسي 50»

حقق مؤشر «الرئيسي 50» ارتفاعاً بنسبة 1.12 %، ليتصدر المؤشرات الرئيسية من حيث المكاسب النسبية، متجاوزاً نسبة صعود السوق الرئيسي البالغة 0.28 %. وبلغ الفارق بين النسبتين 0.84 نقطة مئوية، بما يبرز الأداء الأقوى لسلة الأسهم التي يقيسها «الرئيسي 50» مقارنة بالحصيلة الأوسع للسوق الرئيسي خلال التعاملات.

ويكشف هذا التفاوت عن أهمية النظر إلى المؤشرات الفرعية عند قراءة حركة البورصة، إذ قد لا يعكس المتوسط العام كامل الاختلافات بين مجموعات الأسهم. فبينما سجل السوق الرئيسي ارتفاعاً محدوداً نسبياً، أظهر «الرئيسي 50»

أنهت بورصة الكويت تعاملات أمس على ارتفاع جماعي لمؤشرات الرئيسية، مدعومة بصعود 11 قطاعاً وامتداد المكاسب إلى 84 سهماً، في جلسة اتسمت باتساع المشاركة في الاتجاه الإيجابي، وتوزع النشاط بين أسهم السوقيين الأول والرئيسي. ومنحت هذه الحصيلة التعاملات نهاية إيجابية، مع تفوق واضح لعدد الأسهم الرابحة على نظيرتها المتراجعة، بما أضاف إلى ارتفاع المؤشرات بعداً أوسع على مستوى الشركات المتداولة.

وارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 0.50 %، فيما صعد مؤشر السوق العام بنسبة 0.47 %، وزاد مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0.28 %، بينما سجل مؤشر «الرئيسي 50» الأداء الأقوى بين المؤشرات الرئيسية بارتفاعه 1.12 %، مقارنة بمستويات إغلاق جلسة الخميس. وعكست هذه النتائج مشاركة مختلف شرائح السوق في المكاسب، وإن تفاوتت نسب الصعود، مع بروز أداء الأسهم الداخلة في مؤشر «الرئيسي 50».

وبلغ حجم التداول نحو 205.9 مليون سهم، بقيمة إجمالية قاربت 57.48 مليون دينار، جرى تداولها من خلال نحو 15.36 ألف صفقة. وشكلت هذه التعاملات الإطار الذي تحققت ضمنه المكاسب، فيما أظهرت قائمة النشاط اختلافاً بين الأسهم المتصدرة للكميات وتلك المستحوذة على أعلى قيمة تداول، في دلالة على تعدد مسارات الحركة داخل السوق خلال الجلسة.

مشاركة واسعة

برز اتساع نطاق الارتفاع بوصفه إحدى أهم سمات الجلسة، إذ شملت المكاسب 11 قطاعاً من قطاعات البورصة، مقابل تراجع قطاع واحد واستقرار آخر. ويمنح هذا التوزيع صورة إيجابية عن الحصيلة القطاعية، إذ لم يقتصر الصعود على مجموعة محدودة من الأنشطة، بل امتد إلى غالبية القطاعات، مع اختلاف مساهمة كل منها في أداء المؤشرات.

وتكمن أهمية هذا الاتساع في أنه يضيف مؤشراً مكملاً لحركة السوق العام، فالارتفاع النهائي للمؤشر يصبح أكثر تعبيراً عن المشاركة الواسعة عندما يتزامن مع صعود غالبية القطاعات والأسهم المتداولة. وفي جلسة أمس، اجتمع ارتفاع المؤشرات الرئيسية مع تفوق عدد الشركات الرابحة، وهو ما عزز الطابع الإيجابي للإغلاق، من دون أن يلغي وجود تحركات هابطة على بعض الأسهم.

كما أظهر التوزيع القطاعي أن السوق استطاع

3 تداول 205.9 مليون سهم عبر 15.36 ألف صفقة.. والأسهم الرابحة تتجاوز الخاسرة بمرتين ونصف

مع سعي الدولة إلى تنويع مصادر الدخل ورفع الإنتاجية

الكويت تضع الذكاء الاصطناعي في قلب معادلة المستقبل

1 خطوات متسارعة نحو دمج التقنيات الحديثة ضمن الخطط الاستراتيجية

2 «غوغل كلاود» تمد جسور التكنولوجيا عبر 3 مواقع كويتية

كتب محمد ياسين

تخطو الكويت خطوات متسارعة نحو دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي ضمن خططها الاستراتيجية، حيث دخلت رسمياً قائمة الدول المطبقة لهذه التقنيات مؤسسياً، وتشمل الجهود الوطنية استثمارات ضخمة في البنية التحتية، وتطوير الخدمات الحكومية الذكية، وبناء القدرات الوطنية. وتتجه الكويت إلى توسيع استثماراتها في الذكاء الاصطناعي والبنية التحتية الرقمية، ضمن مساعيها لتنويع مصادر

الدخل، وتعزيز دور التكنولوجيا في الأنشطة المالية والصناعية والخدمات الحكومية واللوجستية، ولم يعد هذا التوجه مقتصرًا على تبني التطبيقات الذكية، بل بات يرتبط ببناء قدرات حوسبة متقدمة، وتطوير مراكز البيانات، واستقطاب الشركات العالمية، فضلاً عن توفير رؤوس الأموال في التقنيات التي يُتوقع أن تعيد تشكيل الاقتصاد العالمي. وتكتسب هذه التحركات أهمية خاصة في ظل سعي الدولة

إلى تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، ورفع إنتاجية القطاع الخاص، وتطوير بيئة أعمال قادرة على استقطاب الاستثمارات النوعية. وتمثل مراكز البيانات والحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي بنية أساسية للاقتصاد الرقمي، وتتيح فرصاً في مجالات الخدمات التقنية والأمن السيبراني وتحليل البيانات وتطوير البرمجيات، إضافة إلى دعم كفاءة القطاعات التقليدية.

مراكز البيانات في صدارة التحول الرقمي

تُعد مراكز البيانات إحدى الركائز الأساسية التي تراهن عليها الكويت لتطوير اقتصاد رقمي أكثر تنوعاً، إذ توفر البيئة اللازمة لتخزين المعلومات ومعالجتها وتشغيل تطبيقات الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية، مع إتاحة خدمات رقمية أكثر سرعة واستقراراً للمؤسسات الحكومية والشركات. وتبرز في هذا المسار مشروعات غوغل كلاود ومايكروسوفت، اللتان ترتبطان باتفاقيات مع الحكومة الكويتية لتطوير البنية التحتية الرقمية، وتوسيع استخدام الخدمات السحابية، ودمج تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العمل الحكومي والأنشطة الاقتصادية.

مشروع غوغل كلاود

يمثل مشروع غوغل كلاود أحد أبرز المشروعات التي تعمل الكويت على تطويرها في مجال البنية التحتية الرقمية، ويتضمن إنشاء ثلاثة مراكز بيانات سحابية في مواقع جنوب مدينة المطلاع السكنية، ومدينة جابر الأحمد السكنية، ومنطقة الصليبية الزراعية.

وفي منتصف سبتمبر الماضي، أعلنت الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات أنها بحثت مستجدات أعمال الإنشاء واحتياجات البنية التحتية للمشروع، بمشاركة ممثلين عن وزارتي الأشغال العامة والكهرباء والماء والطاقة المتجددة وشركة غوغل كلاود وركز الاجتماع على جاهزية المواقع، ومتطلبات التنفيذ، والتنسيق بين الجهات الحكومية لتسريع إنجاز الأعمال وفق الخطط المعتمدة. ولا تقتصر أهمية المشروع على إنشاء منشآت تقنية، بل تمتد إلى توفير بيئة محلية لتشغيل الخدمات السحابية، وتطوير تطبيقات تحليل البيانات، ودعم الحلول الذكية للجهات الحكومية والشركات، بما يعزز قدرة المؤسسات على الاستفادة من البيانات في اتخاذ القرارات وتحسين الكفاءة التشغيلية.

وطرحت وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة خلال أبريل الماضي أعمالاً مرتبطة بتوفير وتركيب ثلاث محطات تحويل كهربائية رئيسية بجهد 11/132 كيلوفولت لخدمة المشروع، بميزانية تبلغ نحو 22 مليون دينار. ويعكس ذلك أهمية الربط بين الاستثمار التقني وتطوير البنية التحتية للطاقة، إذ تتطلب مراكز البيانات إمدادات كهربائية مستقرة وقدرات تشغيلية تتناسب مع أحمال الحوسبة والتبريد.

وتعمل الكويت، بالتوازي مع البنية المادية، على تطوير الاستخدامات الحكومية لخدمات غوغل كلاود، شملت النصة الوطنية لتبادل البيانات، ومشروع نقل الأنظمة الحكومية إلى السحابية، وتدريب الكوادر الوطنية على التقنيات السحابية،

3 الهيئة العامة للاستثمار ضخت 9 مليارات في التكنولوجيا خلال 5 سنوات

4 توظيف رأس المال السيادي في سباق البنية التحتية الرقمية العالمية

فضلاً عن تفعيل أكثر من 67 واجهة رقمية من ثماني جهات حكومية، وتدريب أكثر من ألفي متدرب على تقنيات غوغل كلاود.

مايكروسوفت وتوسيع البنية التحتية

تسعى الشركة إلى توسيع البنية التحتية السحابية في الكويت وتطوير قدرات الذكاء الاصطناعي، عبر اتفاقية استراتيجية مع الحكومة، ممثلة بالجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات والهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات، تتضمن التوجه نحو إنشاء منطقة سحابية مدعومة بالذكاء الاصطناعي، وتطوير مركز للابتكار التقني، ومركز للتميز في الحوسبة السحابية، وتعزيز الأمن السيبراني، وتدريب الكوادر الوطنية، كما شملت الاتفاقية خطاً لدمج أدوات في العمليات الحكومية، بما يتيح استخدام الذكاء الاصطناعي في تحرير المستندات وتحليل المعلومات وتلخيص المحتوى وتحسين الإنتاجية.

افتتاح أكبر مركز للابتكار الرقمي بالمنطقة وفي سبتمبر الماضي، ناقش سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد مع نائب رئيس مجلس إدارة مايكروسوفت، براد سميث، تقدم الشركة

الاستراتيجية والاستعدادات لافتتاح أكبر مركز للابتكار الرقمي بالمنطقة في الكويت خلال الفترة المقبلة، إلى جانب فرص التعاون في الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي ومراكز البيانات وبناء قدرات الكوادر الوطنية. وتعكس هذه الخطوات توجهاً نحو الجمع بين البنية التحتية والتطبيقات والتدريب؛ فامتلاك القدرة على تشغيل الخدمات السحابية محلياً يتيح فرصاً لتطوير حلول تتناسب مع احتياجات المؤسسات الكويتية، بينما يساعد مركز الابتكار في تحويل التقنيات العالمية إلى تطبيقات عملية وتطوير المهارات المطلوبة لتشغيلها.

استثمارات الكويت في الذكاء الاصطناعي

وكشف التقرير السنوي الصادر عن «غلوبال إس دبليو أف» لعام 2026 استثمار الهيئة العامة للاستثمار نحو 9 مليارات دولار في قطاعي الذكاء الاصطناعي والاستثمار الرقمي خلال السنوات الـ 5 الماضية، بواقع 6 مليارات في القطاع الرقمي و3 مليارات بالذكاء الاصطناعي.

من جانبها ذكرت منصة «Kr 36» الاقتصادية الصينية أن الكويت عززت حضورها في منظومة الاستثمارات الخليجية بقطاع الذكاء الاصطناعي،

من خلال مشاركة الهيئة العامة للاستثمار كمستثمر محدود في صناديق ومنصات إقليمية متخصصة في هذا المجال، في وقت تتجه فيه رؤوس الأموال الخليجية بصورة متزايدة إلى الاستثمار في مختلف حلقات سلسلة القيمة للذكاء الاصطناعي.

وأضافت، أن الكويت تشارك كمستثمر في صندوق الذكاء الاصطناعي التابع لشركة «بروكفيلد»، إلى جانب مشاركتها في منصة «شركاء البنية التحتية للذكاء الاصطناعي»، التي تضم «إم جي إكس» و«بلاك روك» و«جي آي بي» و«مايكروسوفت»، وتستهدف جمع 300 مليار دولار للاستثمار في مراكز البيانات والقدرات الحوسبية للذكاء الاصطناعي.

الذكاء الاصطناعي وتنويع الاقتصاد الكويتي

ويمتلك الذكاء الاصطناعي القدرة على التأثير في مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية، ولا تتوقف منافعه عند الشركات التقنية، وتبرز أهميته للكويت في إمكانية تحسين الإنتاجية، وخفض تكاليف التشغيل، وتطوير خدمات جديدة، ورفع كفاءة استخدام الموارد.

ويتيح توسع مراكز البيانات والحوسبة السحابية تطوير خدمات استضافة البيانات، وإدارة الأنظمة، والأمن السيبراني، وتحليل المعلومات، وتوفير حلول تقنية للشركات المحلية والإقليمية، ويمكن أن يفتح ذلك المجال أمام شركات كويتية متخصصة في البرمجيات والخدمات الرقمية.

ويمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل الائتمان، وكشف الاحتيال، وإدارة المخاطر، وتطوير الخدمات المصرفية الرقمية، وأتمتة الإجراءات. ويسهم ذلك في تعزيز كفاءة المؤسسات المالية وتطوير منتجات تتناسب مع احتياجات الأفراد والشركات.

رفع كفاءة قطاع النفط والطاقة

يمكن توظيف النماذج الذكية في التنبؤ بأعطال المعدات، وتحسين عمليات الصيانة، وتحليل البيانات الجيولوجية، ورفع كفاءة استهلاك الطاقة. ويمنح ذلك الكويت فرصة لتحسين إنتاجية قطاعها النفطي الرئيسي بالتوازي مع توسيع الأنشطة غير النفطية. وتدعم تقنيات التنبؤ وتحليل البيانات إدارة المخزون، وتخطيط حركة الشحن، وتحسين

كفاءة الموانئ وسلاسل الإمداد، ويمكن ربط هذه التطبيقات بخطة تطوير البنية التحتية للوجستية والمناطق التجارية.

الحكومة الرقمية والإنتاجية

يتيح دمج الذكاء الاصطناعي في الخدمات الحكومية معالجة الطلبات، وتلخيص الوثائق، وتحسين خدمة المراجعين، وتسهيل تبادل البيانات بين الجهات، فضلاً عن خفض زمن إنجاز المعاملات وتحسين كفاءة الإنفاق التشغيلي. ويمكن أن يفتح انتشار الأدوات الذكية المجال أمام مشروعات ناشئة في تطوير التطبيقات، وتحليل البيانات، والأمن السيبراني، وأتمتة الأعمال. ويتطلب تحويل هذه الفرص إلى قيمة محلية توفير التدريب والتمويل والوصول إلى الأسواق.

التحرك في مسارين متكاملين

وتتحرك الكويت حالياً في مسارين متكاملين لبناء حضور في اقتصاد الذكاء الاصطناعي الأول يتمثل في تطوير البنية التحتية المحلية عبر مشروعات، غوغل كلاود ومايكروسوفت وتعزيز التعاون التقني مع شركات مثل هواوي، والثاني يتمثل في توظيف رأس المال السيادي في المنظومة العالمية للبنية التحتية الرقمية، كما يظهر في التحالف الذي أطلقته شركة الاستثمار الأميركية العملاقة كيه كيه آر و إنفيديا وفيسترا إحدى أكبر شركات إنتاج الكهرباء والطاقة في الولايات المتحدة، وهيئة الاستثمار الكويتية خلال يونيو 2026.

أهمية هذه التحركات تكمن في إمكانية نقل الكويت من مجرد مستهلك للتقنيات الحديثة إلى مستفيد اقتصادي من تطويرها وتشغيلها وتمويلها، غير أن تحقيق هذا الهدف يتوقف على سرعة التنفيذ، وتوافر الطاقة والاتصالات، إضافة إلى تطوير المهارات، ورفع مساهمة الشركات المحلية، وتحويل الاتفاقيات إلى استثمارات تشغيلية قابلة للقياس.

وبالنسبة إلى التنويع الاقتصادي، فإن المعيار الأهم ليس عدد مراكز البيانات التي يجري الإعلان عنها، بل مقدار القيمة المضافة التي تنتجها داخل الكويت، وحجم الأعمال الجديدة التي تتيحها، وقدرتها على توفير مصادر دخل مستدامة تتجاوز الاعتماد على النفط.

تجارة بنحو 2.11 مليار يورو في 2025.. واستثمارات كويتية تمتد من التكرير إلى الوقود الحيوي

الكويت وإيطاليا.. شراكة تصنع فرصاً جديدة

1 مشروع «بريولو» يستهدف إنتاج 500 ألف طن سنوياً من الوقود الحيوي

2 الاستثمارات السيادية والخبرات الصناعية تفتحان مسارات أوسع للتعاون الاقتصادي

الغاز الحيوي يربط الطاقة بالزراعة

أعلنت «Q8 إيطاليا»، في أول أبريل 2025، الاستحواذ على كامل حصص شركتي «Agriferr» و«ArMa» العاملتين في الغاز الحيوي والميثان الحيوي والغاز الطبيعي الحيوي المسال. وتشمل أصول «Agriferr» منشأة بطاقة إنتاجية تبلغ 2.5 مليون متر مكعب قياسي سنوياً، ومنشأة أخرى مخططاً تحويلها لإنتاج الميثان الحيوي بطاقة محتملة قدرها 2.1 مليون متر مكعب. ويستهدف تحويل منشأة «ArMa» إنتاج 2.1 مليون متر مكعب إضافية سنوياً. وبحسب البيان، ترتبط هذه الأنشطة بأكثر من 60 منشأة زراعية محلية، وتستخدم مخلفات زراعية وروثاً حيوانياً لإنتاج الطاقة، مع إعادة استخدام المتبقي من المعالجة سماداً. وتقدم التجربة مثلاً على استثمار يربط الصناعة بموارد محلية ويولد استخدامات اقتصادية للمخلفات.



كتب خالد فهاد

تستند العلاقات الاقتصادية بين الكويت وإيطاليا إلى مصالح تتجاوز حركة الصادرات والواردات، لتشمل استثمارات صناعية وشراكات مالية وحضوراً كويتياً داخل سوق الطاقة الإيطالية. وتكشف التقارير والبيانات الرسمية عن علاقة تجمع بين رأس المال الكويتي والخبرة الإنتاجية الإيطالية، وتتجه بصورة متزايدة إلى مجالات الوقود الحيوي والخدمات المرتبطة بتحول الطاقة، مع استمرار أهمية التجارة في المعدات والمنتجات الصناعية.

ويأتي لقاء سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح ورئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني، في الكويت يوم 23 أكتوبر 2026، ليعض هذه المصالح الاقتصادية ضمن سياق التواصل السياسي رفيع المستوى بين البلدين، بحسب ما وثقته رئاسة مجلس الوزراء الإيطالية. وتوفر المشروعات القائمة قاعدة عملية يمكن البناء عليها لتوسيع التعاون، وتحويل العلاقات المؤسسية إلى فرص إنتاج وتشغيل واستثمار طويلة الأجل.

تجارة تتجاوز ملياري يورو

وفقاً لتقرير وكالة التجارة الإيطالية «ICE»، المنشور في أبريل 2026 استناداً إلى بيانات المعهد الوطني الإيطالي للإحصاء «ISTAT»، بلغت الصادرات الإيطالية إلى الكويت نحو 1.85 مليار يورو خلال 2025، مقابل واردات من الكويت بنحو 264 مليوناً، بما يضع إجمالي تجارة السلع عند نحو 2.114 مليار يورو، بحساب مجموع الرقمين. وتصدر قطاع الطيران الصادرات الإيطالية بنحو 904 ملايين يورو، تليه بنود تشمل الألباب والمنتجات الفولاذية بنحو 117 مليوناً، والآلات بمختلف الفئات الواردة في التقرير بأكثر من 130 مليوناً. كما تجاوزت صادرات الأدوية والمستحضرات الصيدلانية 41 مليون يورو، مقابل 17 مليوناً في 2024.

وفي الاتجاه المقابل، بلغت واردات إيطاليا من المنتجات النفطية المكررة الكويتية نحو 199 مليون يورو. وتكشف هذه التركيبة عن تكامل بين الإمدادات المرتبطة بالطاقة والسلع الصناعية، لكنها تظهر أيضاً تأثير الصفقات الكبيرة في النتائج السنوية، ما يجعل توسيع قاعدة المنتجات والشركات المشاركة مدخلاً لتجارة أكثر استقراراً.

حضور كويتي كبير

تقدم شركة البترول الكويتية العالمية «Q8»،

التي تأسست عام 1983، نموذجاً للاستثمار الذي يتجاوز تصدير المنتجات إلى امتلاك أنشطة التكرير والتسويق والخدمات في الأسواق الخارجية. وتدرج الشركة مصفاة ميلاتسو الإيطالية ضمن مشروعات التكرير المشتركة التابعة لها، إلى جانب مشروعاتها في عمان وفيتنام.

وتكمن أهمية هذا النموذج، من زاوية اقتصادية، في أنه يتيح للمستثمر المشاركة في مراحل متعددة من سلسلة القيمة، بدلاً من الاقتصر على بيع مادة أولية أو منتج نهائي. فوجود أصول تشغيلية وشبكات توزيع يجعل العلاقة بالسوق المستقبلية للاستثمار أكثر استمرارية، ويربطها بالمستهلكين والموردين والخدمات المحلية.

وبذلك، لا تعكس أرقام التجارة الثنائية وحدها الحجم الكامل للعلاقة؛ فالمنتجات التي تصنعها أو تسوقها شركة كويتية داخل إيطاليا تدخل ضمن نشاطها هناك، ولا تُحتسب تلقائياً صادرات من الكويت إلى السوق الإيطالية.

15 مليار يورو إيرادات تشغيلية

بحسب البيان الرسمي للمصاحب لتقرير استدامة

«Q8 إيطاليا» للسنة المالية الممتدة من أول أبريل 2025 إلى 31 مارس 2026، سجلت الشركة إيرادات تقارب 15 مليار يورو، وسددت نحو 6 مليارات يورو من الضرائب الانتقائية على المنتجات. وتعتبر هذه الأرقام عن حجم نشاط تشغيلي واسع داخل الاقتصاد الإيطالي، وليست تقديراً لقيمة الاستثمارات الكويتية المتراكمة أو الأرباح المحققة. وتظهر بيانات الشركة شبكة تضم 2897 نقطة بيع، وخدمات في 18 مطاراً، إلى جانب أنشطة تزويد السفن بالوقود في الموانئ الإيطالية الرئيسية. وتمتد عملياتها عبر هيكل يضم 12 شركة تابعة و10 شركات مرتبطة، ويشمل التكرير والخدمات اللوجستية والزيوت والطيران والطاقة الحيوية.

وتشير هذه الخريطة التشغيلية إلى أن الحضور الكويتي يرتبط بحركة النقل والإمداد اليومية، وليس بمجال استثماري منفصل عن الاقتصاد المحلي. كما تمنح شبكة التوزيع القائمة فرصة لتسويق منتجات جديدة، بما يساعد على ربط الاستثمار في الإنتاج بقنوات وصول مباشرة إلى العملاء.

3

Q8 إيطاليا» تسجل إيرادات تقارب 15 مليار يورو خلال السنة المالية 2026/2025

4

700 مليون يورو قيمة عقد الأعمال الرئيسية للمصفاة الجديدة.. والإنجاز مقرر بنهاية 2028

«بريولو».. مرحلة جديدة للطاقة في الثالث من فبراير 2026، أعلنت «إيني» و«Q8 إيطاليا» مشروعاً مشتركاً لإنشاء وتشغيل مصفاة حيوية في بريولو بجزيرة صقلية، بعد حصول خطة التحول على موافقة مجلسي إدارة «إيني» ومؤسسة البترول الكويتية. ويستند المشروع إلى شراكة بين الجانبين بدأت مع مصفاة ميلاتسو في 1996.

وتبلغ الطاقة الإنتاجية المخططة للمصفاة الجديدة 500 ألف طن سنوياً، مع مرونة لإنتاج الديزل الحيوي المعالج بالهيدروجين «HVO»، ووقود الطيران المستدام «SAF». ويحدد البيان نهاية 2028 موعداً متوقعاً لاستكمال الأعمال، إلى جانب المتطلبات التعاقدية والتراخيص اللازمة. وتوضح «إيني» أن المشروع يعتمد أساساً على مخلفات وبقايا نباتية لا تنافس السلسلة الغذائية، إضافة إلى الدهون الحيوانية وزيوت الطهي المستعملة، ويتضمن وحدات لمعالجة المواد الأولية وإنتاج الهيدروجين. ويعكس ذلك انتقال التعاون إلى نشاط يجمع بين الصناعة وإعادة استخدام الموارد، مع توظيف الخبرة التكنولوجية لتطوير منتجات موجهة إلى أسواق النقل.

عقد صناعي بـ700 مليون يورو

اتخذ مشروع بريولو خطوة تنفيذية في أبريل 2026، عندما أعلنت «ساييم» توقيع العقد الرئيسي مع «إيني إنديستريال إيفوليوشن» لإنجاز المصفاة، بقيمة تقارب 700 مليون يورو عند اكتماله، على أن تنتهي الأعمال بنهاية 2028. ويشمل العقد الهندسة التفصيلية وتوريد المواد وإنشاء الوحدات الرئيسية. وتمثل القيمة المعلنة حجم هذا العقد تحديداً، ولا تعني أنها التكلفة الإجمالية للمشروع أو المساهمة المالية المنفردة للطرف الكويتي.

ومن منظور اقتصادي، توضح هذه الخطوة كيف تتحول الشراكة الاستثمارية إلى طلب على الخدمات الهندسية والمعدات وأعمال الإنشاء. كما تبرز أهمية متابعة مراحل التنفيذ؛ فالإعلان عن مشروع يفتح فرصة اقتصادية، بينما يحدد تقدم العقود والإنشاء والتشغيل توقيت انتقالها إلى إنتاج وإيرادات فعلية.

الاستثمار السيادي يوسع القاعدة

يمتد التعاون إلى الاستثمار المالي المؤسسي. ويوثق التقرير المالي للصندوق الاستراتيجي الإيطالي لعام 2015 تأسيس شركة الاستثمار المشترك «FSI Investimenti» في 2014، بمشاركة الهيئة العامة للاستثمار الكويتية بحصة تقارب 23 %، مقابل نحو 77 % للطرف الإيطالي. وبحسب التقرير، تضمن الاتفاق التزامات استثمارية تصل إلى 500 مليون يورو لكل طرف، وكان الجانب الكويتي قد دفع نحو 352 مليون يورو عند تأسيس الشركة. وهذه أرقام تاريخية تخص ترتيباً استثمارياً محدداً، وليست حصراً للقيمة الحالية لجميع الأصول الكويتية في إيطاليا. وتكمن دلالة التجربة في توفير قناة مؤسسية للمشاركة في الشركات وفرص نموها، إلى جانب الاستثمار المباشر في الطاقة. وتسمح هذه الصيغة، من حيث طبيعتها، بتوزيع الاستثمار على أنشطة مختلفة، والاستفادة من معرفة الشريك المحلي بالشركات والأسواق، مع إخضاع الفرص للتقييم المالي والتجاري.

فرص المرحلة المقبلة

تتيح قراءة هذه المشروعات معاً تحديد مسارات عملية لتطوير العلاقات: توسيع الشراكات الصناعية، وربط التمويل بخطة إنتاج واضحة، وتعزيز التعاون بين الموردين ومقدمي الخدمات، والاستفادة من الخبرات المكتسبة في مشروعات الطاقة الجديدة.

ومن الناحية التحليلية، يمكن أن تحقق العلاقة قيمة أكبر للكويت عندما تقترن الاستثمارات الخارجية بتطوير الكفاءات ونقل الخبرات التشغيلية، وبناء روابط مع الشركات الكويتية القادرة على المشاركة في سلاسل التوريد. كما يمكن للجانب الإيطالي الاستفادة من الشراكات طويلة الأجل في توسيع الأنشطة الإنتاجية وتطوير التكنولوجيا.

وتبقى جودة التنفيذ أهم من كثرة الإعلانات؛ إذ تقاس النتائج بدء التشغيل، وكفاءة استخدام رأس المال، واستقرار العوائد، ومدى اتساع المشاركة الاقتصادية. وتوفر التجارب القائمة أساساً ملموساً لهذا المسار، بما يجعل التعاون الكويتي الإيطالي قابلاً للتطور من صفقات منفردة إلى مشروعات مترابطة تخدم مصالح الطرفين.

السياحة ضمن سجل الشراكة الاستثمارية

وبلغت قيمة العملية آنذاك 60 مليون جنيه إسترليني، تعادل نحو 76 مليون يورو، مقابل حصة إجمالية قدرها 23 % في المجموعة الفندقية، من خلال زيادة رأس المال. وتوضح العملية أن التعاون الاستثماري شمل أيضاً قطاع الضيافة.

يوثق بيان رسمي صادر عن مجموعة «CDP» الإيطالية في نوفمبر 2014 اتفاق دخول الصندوق الاستراتيجي الإيطالي وشركة «FSI Investimenti»، التي كانت الهيئة العامة للاستثمار تمتلك نحو 23 % منها، في مجموعة «روكو فورتى» الفندقية.

شبكة الوقود تستوعب الشحن الكهربائي

وتتيح الشبكة القائمة للشركة تطوير خدماتها تدريجياً، والاستفادة من مواقعها وعلاقتها بالمستهلكين في دخول أنشطة مكتملة لتوزيع الوقود. اقتصادياً، يبرز هذا التوسع أهمية قدرة الأصول القائمة على التكيف مع تغير الطلب، بدلاً من الاعتماد على منتج واحد طوال عمر الاستثمار.

تكشف بيانات استدامة «Q8 إيطاليا» لعام 2026/2025 عن تركيب 309 وحدات شحن كهربائي موزعة على 249 نقطة بيع، وتوفر أكثر من 3.7 ملايين كيلوواط/ساعة للمركبات الكهربائية عبر ما يزيد على 135 ألف عملية شحن خلال السنة. ويعكس إدخال هذه الخدمات توجهاً نحو تنويع نشاط المحطات، بحيث تستوعب احتياجات مختلفة للنقل.

منتدى الاستثمار العالمي في قطر ناقش أهمية التكامل الاقتصادي وتوطين التكنولوجيا

مبادرات خليجية للاستثمار.. «صحراء سيليكون» وممر لوجستي

1 المرزوق: وفرة الطاقة ورؤوس الأموال تؤهل الخليج لاستقطاب التكنولوجيا المتقدمة

2 القرقاوي: توحيد منافذ الدخول والخروج يدعم التصدير والاستثمار

3

البيديوي: 2.4 تريليون دولار الناتج الخليجي والأصول السيادية تتجاوز ٥ تريليونات



أكد وزراء خليجيون، خلال منتدى الاستثمار العالمي في قطر، أن التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون أصبح ضرورة إستراتيجية لمواجهة الاضطرابات الجيوسياسية وحماية سلاسل الإمداد العالمية، بعدما تجاوز كونه مجرد خيار تنموي.

وطرح الوزراء، خلال جلسة حول مستقبل الاستثمار في دول الخليج، مبادرات لتعزيز جاذبية المنطقة الاستثمارية، شملت توطين التكنولوجيا المتقدمة بالاستفادة من وفرة مصادر الطاقة، وإنشاء ممر لوجستي خليجي موحد للتصدير والاستثمار.

ودعا وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار في الكويت، عبد العزيز المرزوق، إلى إعطاء الأولوية لجودة الاستثمارات وقيمتها، وعدم الاكتفاء بالنظر إلى حجمها، مقترحاً تحويل الخليج إلى «صحراء سيليكون» عالمية.

وأوضح أن المنطقة تمتلك وفرة هائلة من مصادر الطاقة النظيفة والتقليدية، التي تحتاج إليها مراكز البيانات وخدمات الحوسبة السحابية ومشاريع الذكاء الاصطناعي الفائقة، بما يدعم استقطاب هذه الأنشطة وتوطينها.

وأكد المرزوق أن دول مجلس التعاون تمتلك المقومات التي تؤهلها لتكون المنطقة الاقتصادية الناشئة في المستقبل، مشيراً إلى ما تتمتع به من مصادر للطاقة، ورأس مال بشري يتطور باستمرار، ورؤوس أموال سيادية، إلى جانب بيئة تشريعية مناسبة لجذب الاستثمارات.

من جانبه، اقترح وكيل وزارة التجارة الإماراتية، فهد القرقاوي، إطلاق ممر

لوجستي خليجي موحد للتصدير والاستثمار، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة، ممثلة في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «اونكتاد»، لتوحيد منافذ الدخول والخروج ودعم قطاعات من بينها الصناعات الغذائية.

وأوضح القرقاوي أن الممر المقترح يعزز سلاسل الإمداد في المنطقة، من خلال إتاحة دخول السلع عبر منفذ في إحدى دول مجلس التعاون، وخروجها وإعادة تصديرها عبر ممر آخر داخل دول المجلس، مشيراً إلى إمكانية دعم الأمم المتحدة لهذه المبادرة.

إحلال منتجات محلية

بدوره، كشف وزير الصناعة والتجارة البحريني، عبد الله عادل فخرو، عن تجربة بلاده في تحديد أهم 12 قطاعاً صناعياً استناداً إلى السلع المستوردة، بهدف إحلال منتجات محلية محلها، داعياً إلى تعميم التجربة على مستوى دول الخليج لتفادي تكرار الاستثمارات.

وشدد فخرو على أهمية توسع دول المجلس في اتفاقيات التجارة الحرة الدولية، للتغلب على محدودية الحجم السكاني للمنطقة، الذي يمثل أقل من 1%

من سكان العالم.

من ناحيته، دعا وزير الدولة لشؤون التجارة الخارجية في قطر، أحمد بن محمد السيد، إلى تعزيز التكامل الخليجي لاستقطاب المزيد من المشاريع الاستثمارية، خصوصاً تلك التي يقودها القطاع الخاص، ومن بينها مراكز البيانات ومزودو الخدمات السحابية.

وتوقع السيد أن يسهم التكامل بين دول الخليج في مجالات التكنولوجيا الحديثة في توليد اقتصاد جديد ضخم للمنطقة، مؤكداً أهمية تعزيز الربط اللوجستي بين دول المجلس.

كتلة اقتصادية موحدة

واستعرض الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، جاسم محمد البيديوي، المؤشرات الاقتصادية التي تضع المجلس، بوصفه كتلة اقتصادية موحدة، ضمن أكبر 10 اقتصادات عالمياً، بناتج محلي إجمالي يبلغ 2.4 تريليون دولار، وتجارة خارجية تتجاوز 1.8 تريليون دولار.

وأضاف أن الأصول السيادية لدول المجلس تزيد على 5 تريليونات دولار، فيما يصل متوسط الدخل الفردي إلى

38 ألف دولار.

وأوضح البيديوي أن رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى دول المجلس تجاوز 792 مليار دولار، تشمل أكثر من 171 مليار دولار من الاستثمارات البينية الخليجية.

وأكد أن المستثمر في إحدى دول مجلس التعاون لا يدخل سوقاً وطنية منفردة فحسب، وإنما يستفيد من منظومة إقليمية مترابطة، تدعمها مشاريع الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة وربط المدفوعات المالية ومشروع السكك الحديدية الخليجية.

بهدف تعزيز التواصل المباشر مع العملاء والتعريف بخدماته المصرفية

جناح النجمة في مجمع الأفنيوز استقطب إقبالاً كبيراً من الجمهور



في إطار حرصه على تعزيز التواصل المباشر مع العملاء والتعريف بخدماته المصرفية، نظم البنك التجاري الكويتي فعالية أقيمت في مجمع الأفنيوز خلال عطلة نهاية الأسبوع الماضي، مستقطباً اهتمام الزوار من خلال جناح خاص حيث قدّم لهم معلومات متكاملة حول مزايا حساب النجمة وفرص الفوز بجوائزه النقدية القيمة.

وشهد جناح البنك إقبالاً لافتاً من رواد المجمع، حيث استقبل فريق إدارة المبيعات المباشرة التابع لقطاع الخدمات المصرفية جمهوراً من الزوار، وعرفّهم بمزايا حساب النجمة وآلية فتح الحساب، إلى جانب شروط التأهل لدخول السحب على الجائزة الكبرى بقيمة مليون ونصف المليون دينار كويتي، والمقرر إجراؤه في يناير 2027.

كما حرص فريق البنك على توضيح إمكانية تعزيز فرص العملاء في التأهل للسحب من خلال زيادة الرصيد المتوفر في الحساب، مع التأكيد على أهمية استيفاء الشروط المطلوبة، بما في ذلك الموعد النهائي لزيادة الرصيد في 31 أكتوبر، وفقاً لشروط وأحكام الحساب. وضمنت الفعالية أنشطة تفاعلية وتوزيع هدايا على الزوار وتقديم التوعية المصرفية لزوار الجناح من خلال التعريف بمخاطر الاحتيال المالي وسبل الوقاية منه، وذلك ضمن حملة «لنكن على دراية» التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت،

بهدف ترسيخ الوعي المالي والمصرفي وتعزيز ثقافة الاستخدام الآمن للخدمات المصرفية الرقمية بالمحافظة على البيانات والمعلومات المصرفية وعدم الافصاح عنها لأي أحد مهما كانت الظروف. كما أجاب فريق البنك عن استفسارات الزوار المتعلقة بالخدمات والحلول المصرفية التي يقدمها البنك.

وتأتي هذه الفعالية تأكيداً على التزام البنك التجاري الكويتي بتعزيز علاقته بعملائه، وتوفير قنوات تواصل مباشرة تتيح لهم التعرف على منتجاته وخدماته والاستفادة من مزاياها، إلى جانب حرصه المستمر على تقديم تجربة مصرفية متميزة تلبي تطلعات مختلف شرائح المجتمع. ويواصل البنك جهوده في تطوير

خدماته الرقمية وتسهيل الوصول إليها، حيث يمكن للعملاء الحاليين والجدد فتح حساب النجمة بكل سهولة من خلال تطبيق البنك التجاري الكويتي للهواتف الذكية (CBK Mobile)، بما يعكس توجه البنك نحو تقديم خدمات مصرفية عصرية تجمع بين السهولة والمرونة. ولزديد من المعلومات حول حساب النجمة وشروط وأحكام السحوبات وكذلك آخر العروض والخدمات المصرفية المتميزة، يمكن للعملاء زيارة فروع البنك أو عبر الموقع الإلكتروني www.cbk.com أو من خلال تطبيق CBK Mobile المتاح على مدار الساعة أو التواصل مع مركز خدمة العملاء أو متابعة حسابات البنك على مواقع التواصل الاجتماعي.

عالم الاقتصاد

نافذتك إلى الاقتصاد أينما كنت

ابق على اطلاع..
من أي مكان في العالم

- أخبار اقتصادية
موتوقة
- تحليلات معمقة
- تغطية عالمية
- رؤية أوسع
لمستقبل أفضل

للاشتراك في جريدة عالم الاقتصاد
أرسل كلمة «اشتراك»
إلى الرقم

+96176637269

وتصلك نسختك الإلكترونية مباشرة،
أينما كنت في العالم.



لإرسال مقالاتكم ومساهماتكم للنشر..
تواصلوا معنا عبر الرقم التالي:

+96181671128



أو عبر البريد الإلكتروني:

info@aalamaleqtisad.com

معكم .. حيث تصنع المعرفة الاقتصادية

على هامش مؤتمر المحللين والمستثمرين لنتائج الربع الثالث من عام ٢٠٢٦

الصقر: «الوطني» يواصل تحقيق أداء قوي بفضل نموذج أعماله المتنوع وانتشاره الواسع

1 تقدم ملحوظ في تنفيذ خطط التحول الرقمي وتعزيز القدرة على الابتكار

2 رونغي: توقعاتنا لنمو القروض للعام 2026 لا تزال ضمن نطاق متوسط إلى مرتفع من خاة الآحاد



عصام الصقر

الجيوسياسية الإقليمية منذ نهاية فبراير الماضي، مؤكداً أن متانة نموذج الأعمال وتنوع مصادر الإيرادات والانتشار الجغرافي للمجموعة أسهمت في تعزيز قدرتها على مواجهة التحديات والحفاظ على مستويات قوية من الربحية. وأوضح أن المجموعة حققت صافي ربح بلغ 481.7 مليون دينار كويتي خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام، الماضي، فيما بلغ صافي ربح الربع الثالث 156.9 مليون دينار كويتي، بزيادة 3.1% مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، مدعوماً باستقرار الأداء التشغيلي والانخفاض النسبي لصافي مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة.

وأضاف رونغي أن صافي الإيرادات التشغيلية ارتفع إلى مليار دينار كويتي بنمو نسبته 3.8% على أساس سنوي، مدعوماً بالمساهمة القوية لمصادر إيرادات غير الفوائد والتي شكلت ما يعادل 25% من إجمالي الإيرادات التشغيلية، ما يعكس استمرار التوازن الجيد في هيكل الإيرادات. وأشار إلى أن إيرادات غير الفوائد ارتفعت بنسبة 14.2% لتصل إلى 251.4 مليون دينار كويتي، فيما نمت إيرادات الأتعاب والعمرات بنسبة 11.9% لتبلغ 181.6 مليون دينار كويتي، ما يعكس المساهمات القوية من مختلف قطاعات الأعمال والأسواق التي تعمل بها المجموعة.

وأفاد رونغي بأن نمو إيرادات الأتعاب جاء بصورة رئيسية من أنشطة إدارة الأصول والإقراض وأعمال البطاقات، فيما استفادت إيرادات البطاقات خلال الربع الثالث من العام من زيادة حركة السفر والرحلات الجوية خلال موسم الصيف. كما أسهمت أرباح التعامل بالعملة الأجنبية بقيمة 40.7 مليون دينار كويتي في دعم الإيرادات، مستفيدة من تحسن حركة المعاملات والتغيرات الإيجابية في أسعار الصرف، وأشار إلى أن العمليات الدولية والخدمات المصرفية الإسلامية، وهما الركيزتان الأساسيتان لتنوع أعمال المجموعة،

بدعم من التقدم المحرز في تنفيذ الأجندة التنموية، والانتعاش الملحوظ في وتيرة طرح المناقصات الخاصة بقطاعات المرافق العامة والبنية التحتية والطاقة. وذكر الصقر أن الفترة الماضية من العام شهدت تقدماً ملموساً على صعيد الإصلاحات التشريعية والاقتصادية، مضيفاً أن هذه التطورات، إلى جانب متانة المركز المالي للكويت، لاقت تقييماً إيجابياً من وكالات التصنيف الائتماني، ما ساهم في تثبيت التصنيفات الائتمانية السيادية للبلاد. وأشار الصقر إلى إقرار قانون التمويل العقاري ونشره في الجريدة الرسمية، بانتظار صدور اللوائح التنفيذية الخاصة به قريباً.

وتوقع الصقر أن يبدأ نشاط الإقراض في إطار قانون التمويل العقاري الذي تم إقراره حديثاً بالنمو تدريجياً، مشيراً إلى أن الإمكانيات الحقيقية للنمو ستظهر على المدى الطويل مع توافر المزيد من الوحدات السكنية الجاهزة للتوزيع. وذكر أنه في غضون ذلك، وبمعدل عن نطاق القانون، من المتوقع أن يشهد نشاط الإقراض تحسناً مع توجيه المزيد من الأعمال نحو تنفيذ مشاريع البنية التحتية وتطوير هذه المدن الجديدة.

وأفاد الصقر بأن نشاط ترسية المشاريع واصل زخمه، إذ بلغت القيمة الإجمالية للمشاريع التي تمت ترسيتهما نحو 3 مليارات دينار كويتي خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2026، كما شهد الربع الثالث استقطاب استثمارات دولية كبيرة إلى قطاع البنية التحتية في الكويت، وهو ما اعتبره مؤشراً قوياً على ثقة المستثمرين في البلاد، مؤكداً أن آفاق النشاط الاستثماري تبدو واعدة في ظل استمرار طرح المزيد من المناقصات وتوقع ترسية مشاريع إضافية.

من جهته، قال المدير المالي لمجموعة بنك الكويت الوطني، أسوجيت رونغي، إن المجموعة واصلت تحقيق أداء مالي وتشغيلي قوي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026، رغم استمرار حالة عدم اليقين الاقتصادي وتضاعف التوترات

البنك، مستنداً في ذلك إلى انتشاره الإقليمي والدولي، وقطاع إدارة الثروات، وبنك بوبيان - الذراع المصرفية الإسلامية للمجموعة. وأوضح أنه خلال الربع الثالث وسّع البنك نطاق حضوره في منطقة الخليج بافتتاح فرع في مركز قطر للمال، بما يعزز العلاقات مع العملاء في سوق يتمتع فيها «الوطني» بحضور ممتد منذ سنوات عديدة.

وفيما يتعلق بالاستدامة، أكد الصقر مواصلة دمج معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) في أعمال وعمليات المجموعة، لافتاً إلى أنه بحلول سبتمبر 2026، حقق البنك 60% من هدفه للتمويل المستدام البالغ 10 مليارات دولار أمريكي بحلول عام 2030، ما يعكس كفاءة التنفيذ والتزام البنك بتحقيق نمو مستدام طويل الأمد.

وحول التوقعات المستقبلية، أكد الصقر أن المكانة القوية والأداء المتميز للبنك يشكلان قاعدة صلبة لمواصلة النمو وتعزيز ريادة «الوطني» في السوق المحلية، موضحاً أن متانة القاعدة الرأسمالية ومستويات السيولة القوية توفر للبنك القدرة على التوسع في أنشطة الإقراض بالتزامن مع تعافي النشاط الاقتصادي، في حين أن العلاقات الراسخة والقائمة على الثقة مع القطاعين العام والخاص تواصل ترسيخ مكانة البنك في طليعة المؤسسات المصرفية الداعمة لخطط الكويت الاستثمارية ومشاريع البنية التحتية والتحول الاقتصادي.

وفيما يتعلق بالاقتصاد الكويتي، أوضح الصقر أن النشاط الاقتصادي في البلاد استعاد زخمه بعد التباطؤ الذي شهده خلال الربع الثاني من العام، حيث تعافى إنتاج النفط بصورة ملحوظة مقارنة بالمستويات المتدنية السابقة، وإن ظل دون مستوياته السابقة لاندلاع الصراع، فيما تعتمد وتيرة تعافيه خلال الفترة المقبلة على ظروف التصدير.

وفي المقابل، أشار إلى أن النشاط غير النفطي أظهر قدراً أكبر من المرونة،

عقد بنك الكويت الوطني مؤتمر المحللين والمستثمرين للنتائج المالية عن الربع الثالث والتسعة أشهر الأولى من عام 2026، حيث استعرض نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني، عصام جاسم الصقر، بيئة الأعمال وأبرز المحطات والنتائج المالية المحققة، إلى جانب الآفاق الاقتصادية محلياً وإقليمياً وعالمياً.

استهل الصقر حديثه بتسليط الضوء على الأداء المالي للبنك، موضحاً أن بنك الكويت الوطني حقق صافي ربح قدره 481.7 مليون دينار كويتي في التسعة أشهر الأولى من عام 2026، مقارنة بـ 467.4 مليون دينار كويتي خلال الفترة المماثلة من عام 2025.

وأضاف أن صافي الإيرادات التشغيلية ارتفع بنسبة 3.8% على أساس سنوي ليجاوز 1.0 مليار دينار كويتي، مؤكداً أن هذا النمو يعكس قوة نموذج أعمال البنك المتنوع وانتشاره الجغرافي الواسع، كما يساهم في دعم الأداء القوي للبنك على الرغم من التحديات التي تشهدها بيئة التشغيل.

وأشار الصقر إلى أن مؤشرات العائد ظلت قوية، إذ بلغ العائد على متوسط الموجودات خلال التسعة أشهر الأولى من العام الحالي 1.39%، فيما سجل العائد على متوسط حقوق المساهمين 13.9%.

وعلى الصعيد الاستراتيجي، أفاد الصقر بمواصلة البنك إحراز تقدم ملحوظ في تنفيذ خطط التحول الرقمي وتعزيز القدرة على الابتكار، مبيناً أنه خلال الربع الثالث من عام 2026، توسع نطاق الخدمات الرقمية المتكاملة لتشمل المزيد من المنتجات الرئيسية لقطاع الخدمات المصرفية الشخصية، حيث تم إطلاق أول تجربة رقمية متكاملة للحصول على القروض في الكويت، إلى جانب إتاحة فتح الحسابات المصرفية للأطفال، وتقديم طلبات الحصول على البطاقات الائتمانية وإصدارها رقمياً. وشدد على أن تنوع أنشطه أعمال المجموعة ومصادر إيراداتها يظل من أبرز الركائز الأساسية ضمن استراتيجية

تأكيداً لالتزامه بتمكين الشباب الكويتي ودعم تطورهم المهني

KIB يختتم مشاركته الرابعة في معرض «وظيفتي» ويعزز جهوده لتطوير الكفاءات

تنسجم مع قدراتهم وطموحاتهم». وفي إطار مبادرة البنك، شارك فريق البنك في المعرض عددٌ من طلبة الصف الثاني عشر المتفوقين في المدرسة الكندية ثنائية اللغة، الذين تطوعوا لاستقبال الزوار والتفاعل مع المرشحين ومساندة فريق التوظيف في التعرف بالفرص المهنية المتاحة لدى البنك. وقبيل انطلاق المعرض، نظّم KIB جلسة توعوية مهنية في المدرسة، عرف خلالها الطلبة بالبنك والقطاع الخاص ومعرض «وظيفتي»، وتناولت الجلسة أيضاً التخصصات الأكاديمية التي يشهد سوق العمل طلباً عليها، والمهارات التي يتطلبها كل تخصص وسبل اكتسابها وتطويرها، فضلاً عن المسارات المهنية والوظائف التي تتيحها هذه التخصصات. وهدفت المبادرة إلى إتاحة فرصة للطلبة للتعرف عن قرب على عالم العمل قبل اختيار تخصصاتهم الجامعية، ومن خلال منحهم تجربة مباشرة في بيئة عمل مهنية، وإطلاعهم على توقعات سوق العمل اليوم ومتطلباته. وشكل معرض «وظيفتي 2026»، الذي جمع نخبة من المؤسسات والجهات العاملة في القطاع الخاص الكويتي، منصة مهمة للباحثين عن عمل والخريجين للتعرف على الفرص الوظيفية، والتواصل مع جهات التوظيف المحتملة، واكتساب فهم أوسع للمهارات والمؤهلات المطلوبة في مختلف القطاعات.



وفي ضوء هذا، أوضح هادي: «يحرص KIB على تبني أساليب مبتكرة تتيح للمواهب الشابة التعرف على الفرص الوظيفية التي تتناسب مع قدراتها. وقد وفرت تجربتنا التفاعلية المدعومة بالذكاء الاصطناعي في المعرض أسلوباً جديداً لاستكشاف الاهتمامات المهنية والتعرف على المسارات الوظيفية المحتملة. ومن خلال الجمع بين التكنولوجيا وخبرات فريقنا، سعينا إلى جعل تجربة التوظيف أكثر تفاعلية وغنى بالمعلومات، ومساعدة المرشحين على اكتشاف الفرص التي

تفاعلية لتحديد ملامحهم المهنية باستخدام الذكاء الاصطناعي، من خلال منصة تفاعلية مزودة بأزرار مضيئة. أجاب المشاركون عبرها عن مجموعة من الأسئلة القصيرة المتعلقة بمهاراتهم واهتماماتهم وتفضيلاتهم في بيئة العمل. وخلال دقيقة إلى دقيقتين، أنتجت المنصة ملفاً مهنيّاً مخصصاً لكل مشارك، تضمن اقتراحات لمسارات وظيفية تتناسب مع إمكانياته، إلى جانب تحديد الفرص المتاحة لدى البنك التي قد تلائم ملفه المهني.

وعلى مدى أيام المعرض الثلاثة، استقبل فريق الموارد البشرية في KIB الباحثين عن فرص عمل في جناح البنك، وعرفهم بالوظائف الشاغرة لديه، كما قدّم لهم معلومات حول بيئة العمل وفرص التطور المهني المتاحة. وسلط الفريق الضوء أيضاً على أهمية الممارسات المالية المسؤولة، بما يتماشى مع الحملة الوطنية «لنكن على دراية»، التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت والبنوك المحلية. وأتاح البنك للزوار فرصة خوض تجربة

اختتم بنك الكويت الدولي (KIB) مشاركته في النسخة الخامسة من معرض «وظيفتي»، الذي أقيمت فعالياته خلال الفترة من 15 إلى 17 أكتوبر في قاعة آرينا مول 360. وجاءت مشاركة البنك تأكيداً لأهتمامه بدعم الشباب الكويتي والخريجين، ومساعدتهم على اكتشاف المسارات المهنية الواعدة في القطاع المصرفي.

وشهدت نسخة هذا العام استقطاب مجموعة من طلبة الصف الثاني عشر المتفوقين في المدرسة الكندية ثنائية اللغة، إلى جانب تقديم تجربة تفاعلية مدعومة بالذكاء الاصطناعي لمساعدة زوار المعرض على اكتشاف الفرص الوظيفية التي تتناسب مع مهاراتهم وطموحاتهم.

وتعقبياً على مشاركة البنك المتواصلة في المعرض، قال مدير عام الموارد البشرية بالتكليف في KIB، هادي إبراهيم هادي: «تعكس مشاركتنا للعام الرابع على التوالي في أكبر وأبرز معرض للتوظيف في الكويت إيماننا بأن الشباب الكويتي يشكل الركيزة الأساسية لمستقبل التنمية في البلاد، وحرصنا المستمر على تنمية قدراتهم وإعدادهم لدخول سوق العمل. ونسعى في KIB باستمرار إلى التواصل مع الكفاءات الشابة الطموحة، وتعريفها بتنوع المسارات المهنية المتاحة في القطاع المصرفي، وتزويدها بالمعرفة والمهارات اللازمة للنجاح. ونعتز بشاركتنا مجدداً في هذه المبادرة الوطنية المهمة التي تجمع بين أبرز جهات التوظيف والجيل القادم من الكفاءات الوطنية».

على هامش النسخة العشرين من قمة Telecom Review التي استضافتها دبي

«زين الكويت» تحصد جائزتي «أفضل ابتكارات الأعمال» و«أفضل تجارب الشبكات»

دعيج العود: اتساع نطاق الابتكار والتميز عبر عمليات مجموعة زين واستثماراتها المختلفة



العود مشاركاً في إحدى الجلسات النقاشية

عزّزت مجموعة زين سجل إنجازاتها في الابتكارات التكنولوجية بحصد 4 جوائز دولية خلال قمة Telecom Review في دبي، في تأكيد جديد على ريادتها في تطوير البنية التحتية الرقمية على مستوى أسواق المنطقة.

وتصدرت زين الكويت هذه الإنجازات بعد تتويجها بجائزتي «أفضل ابتكارات الأعمال بتقنيات الجيل الخامس المتقدم (5G-Advanced)» و«أفضل تجارب شبكات الجيل الخامس المتقدم (5G-Advanced)» في تقدير يعكس نجاحها في توظيف أحدث تقنيات الاتصالات لتحويل الإمكانيات المتقدمة لشبكاتها إلى حلول رقمية مبتكرة وتجارب اتصال استثنائية تحدث أثراً ملموساً في حياة العملاء اليومية، ودعمها لقطاع الأعمال عبر ابتكارات نوعية تعزز الكفاءة والإنتاجية وتواكب متطلبات الاقتصاد الرقمي.

وأوضحت زين أن هذا التقدير الدولي يجسد المكانة الريادية التي رسختها زين الكويت في تبني وتطوير تقنيات الجيل الخامس المتقدم، من خلال الاستثمار المستمر في البنية التحتية الرقمية وتقديم خدمات متطورة ترتقي بتجربة المستخدم وتدعم مسيرة التحول الرقمي في دولة الكويت.

وكشفت المجموعة أن الإنجازات التي حققتها امتدت لتشمل زين الأردن التي فازت بجائزة «أفضل تطبيقات التحول الرقمي» تقديراً لنجاحها في تطوير حلول وخدمات رقمية مبتكرة دعمت رحلة التحول الرقمي لعملائها ومختلف القطاعات، فيما حصدت شركة «زين-عمانتل الدولية (ZOI)» جائزة «أفضل حلول الكابلات البحرية» تكريماً لدورها البارز في تعزيز منظومة الربط الدولي وتطوير حلول الاتصالات والبنية التحتية العابرة للحدود.

وأكدت زين أن هذه الجوائز تعكس اتساع نطاق الابتكار والتميز عبر عمليات مجموعة زين واستثماراتها المختلفة، بدءاً من تطوير تجارب العملاء وتطبيقات التحول الرقمي، مروراً بتمكين قطاع الأعمال بأحدث التقنيات، وصولاً إلى تعزيز منظومات الربط الدولي وتوسيع البنية التحتية

الرقمية التي تدعم النمو الاقتصادي والتكنولوجي في المنطقة. وتعليقاً على إنجازات زين الكويت، قال الرئيس التنفيذي للتكنولوجيا في زين الكويت دعيج العود: «يجسد هذا التكريم التزام زين الكويت الراسخ بالتميز في أداء الشبكة، وحرصنا المستمر على تقديم تجارب اتصال عالية الجودة والموثوقية لعملائنا، فنحن نؤمن بأن الريادة الحقيقية في عالم الشبكات لا تقتصر على تحقيق سرعات قياسية أو تقديم أحدث التقنيات فحسب، بل تكمن في قدرتنا على توظيف هذه التطورات لإحداث فارق ملموس في حياة الأفراد، والارتقاء بتجاربيهم في التواصل والعمل والتفاعل مع العالم الرقمي».

وأضاف: «ما يمنح هذا التكريم أهمية خاصة هو أنه يحثني بجانبين أساسيين في مسيرتنا مع تقنيات الجيل الخامس المتقدم، وهما تجربة العملاء والابتكار في قطاع الأعمال، فنحن نعمل على بناء شبكة لا تكتفي بتقديم تجارب رقمية استثنائية في الحياة اليومية،

بل تفتح أيضاً آفاقاً جديدة أمام الشركات والقطاعات الاقتصادية ورؤاد الأعمال للاستفادة من الفرص التي يتيحها التحول الرقمي». واختتم قائلاً: «من هذا المنطلق، نواصل الاستثمار في البنية التحتية الذكية، والابتكارات المدعومة بالذكاء الاصطناعي، وحلول الاتصال المتقدمة، لتعزيز الأسس الرقمية للكويت ودعم تطلعاتها نحو اقتصاد أكثر ترابطاً وتقدماً في تبني التكنولوجيا».

وعلى هامش القمة، شارك العود في جلسة نقاشية رفيعة المستوى بعنوان «تجربة الشبكات: إعادة تعريف الاتصال»، إلى جانب نخبة من كبار المسؤولين وقيادات التكنولوجيا في قطاع الاتصالات بالمنطقة.

وناقشت الجلسة التحوّلات التي يشهدها القطاع مع النمو المتسارع في استهلاك البيانات، وتزايد متطلبات تطبيقات الذكاء الاصطناعي وقطاع الأعمال، وانعكاساتها على الاحتياجات المستقبلية لسعة الشبكات، إلى

جانب أهمية الاستخدام الأمثل للطيف الترددي، وتوظيف التقنيات الذكية لتحسين أداء الشبكات، والاستثمار المستدام في البنية التحتية الرقمية.

واستعرض العود تجربة زين في تطوير شبكات الجيل الخامس المتقدم، مسلطاً الضوء على التحول الذي يشهده القطاع من التركيز على السرعات القياسية وحدها إلى توفير أداء مستقر وموثوق، واتصال سلس داخل المباني وخارجها، وشبكات أكثر ذكاءً ومرونة وقدرة على التكيف مع المتطلبات الرقمية المستقبلية.

كما ساهمت زين البحرين في إثراء نقاشات القمة، حيث شارك المدير التنفيذي للشبكات عمار بوعلی في جلسة نقاشية بعنوان «بناء المرونة الرقمية: تعزيز البنية التحتية الحيوية»، تناولت المخاطر والتحديات الرقمية الناشئة، وأهمية الانتقال من معالجة الأزمات بعد وقوعها إلى تبني نهج استباقي يعزز جاهزية الشبكات وقدرتها على مواجهة التحديات، إلى جانب تطوير بنية تحتية رقمية أكثر أماناً

وموثوقية واستدامة. وعكست هذه المشاركة التزام زين البحرين المتواصل بتعزيز مرونة شبكاتها، وتبني أحدث الابتكارات التكنولوجية، وتقديم تجارب اتصال عالية الجودة والموثوقية لعملائها.

زين الكويت

جاءت الجائزة تقديراً لجهود زين المستمرة في تحويل أحدث ابتكارات وتقنيات الشبكة إلى تجارب اتصال متميزة تتسم بالجودة العالية والموثوقية والاستقرار.

ومنذ إطلاقها لخدمات الجيل الخامس المتقدم تجارياً على مستوى الكويت في العام 2025، واصلت الشركة تطوير قدرات شبكتها من خلال الإدارة الذكية للسعات، وتقنيات دمج الحاملات الترددية المتقدمة، وحلول تحسين الأداء المدعومة بالذكاء الاصطناعي. وشملت هذه الجهود نجاح زين في إجراء أول اختبار من نوعه في الكويت لدمج ست نطاقات ترددية بتقنيات الجيل الخامس المتقدم، محققة سرعات قصوى بلغت 3 غيغابت في الثانية، بما يعكس كفاءة أعلى في استخدام الطيف الترددي، وقدرات مُحسنة لتغطية الأماكن المغلقة، وأداءً متقدماً في سرعات رفع البيانات.

سلّطت هذه الجائزة الضوء على نجاح زين في توسيع نطاق الاستفادة من تقنيات الاتصال الحديثة إلى ما يتجاوز خدمات الاتصالات التقليدية، وتوظيف إمكاناتها في تمكين التحول الرقمي لمختلف القطاعات الاقتصادية، حيث توفر البنية التحتية المتقدمة لشبكة زين حلول اتصال عالية الكفاءة لقطاع الأعمال، وتدعم تطبيقات إنترنت الأشياء، والخدمات السحابية، والحلول الناشئة المدعومة بالذكاء الاصطناعي.

كما عزّزت الشركة جاهزيتها لتلبية الاحتياجات المتنامية لبيئات الأعمال من خلال نجاحها في إجراء أول اختبار من نوعه على مستوى المنطقة، حققت خلاله سرعة قياسية بلغت 31 غيغابت في الثانية، مُبرهنَةً على الإمكانيات الهائلة للشبكات فائقة السعة في دعم التطبيقات والخدمات الرقمية التي تتطلب مستويات استثنائية

من الأداء والقدرة الاستيعابية.

زين الأردن

جاءت هذه الجائزة تقديراً لالتزام زين الأردن المتواصل بتسريع ونيرة التحول الرقمي والارتقاء بتجربة العملاء، من خلال تبني أحدث التقنيات وتطوير حلول رقمية مبتكرة، حيث يعكس التكريم جهود الشركة في تحديث منظومتها الرقمية، ورفع كفاءة عملياتها التشغيلية، وتقديم خدمات رقمية أكثر سلاسة تتمحور حول احتياجات العملاء، بما يُعزز دورها في دعم نمو الاقتصاد الرقمي في المملكة.

«زين-عمانتل الدولية»

حصدت شركة زين -عمانتل الدولية (ZOI) هذه الجائزة تقديراً لإسهاماتها في تطوير حلول الربط الدولي وتعزيز البنية التحتية الرقمية في المنطقة، حيث يعكس التكريم جهود الشركة في ابتكار حلول متقدمة للاتصال عبر الكابلات البحرية، تُسهم في زيادة سعة الشبكات وتعزيز مرونتها وموثوقيتها، بما يواكب الطلب المتنامي على خدمات نقل البيانات الدولية عالية الأداء.

وكان للشركة دور محوري في تحقيق إنجاز طبي وتكنولوجي عالمي بالتعاون مع زين الكويت في 2025، تمثل في نجاح إجراء عملية جراحية روبوتية عن بُعد بين الكويت والبرازيل، عبر مسافة تجاوزت 12 ألف كيلومتر، لتدخل موسوعة غينيس للأرقام القياسية. وأسهمت زين-عمانتل الدولية في تحقيق هذا الإنجاز من خلال توفير حلول الربط الدولي فائقة السرعة ومنخفضة زمن الاستجابة، بما ضمن اتصالاً موثقاً ومستقراً بين الفريق الطبي والمريض على امتداد قارنتين.

وتُعد قمة Telecom Review لقادة الأعمال إحدى أبرز الملتقيات الإقليمية والعالمية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حيث تجمع نخبة من كبار التنفيذيين وقيادات التكنولوجيا والجهات التنظيمية ورؤاد الابتكار، لتبادل الرؤى والخبرات حول أحدث التوجهات التقنية ومستقبل الاتصال الرقمي.



دعيج العود يتسلم جوائز زين الكويت خلال الحفل في دبي

«تاسي» يخسر 257 نقطة وسط تراجع جماعي للأسهم

السوق السعودية تسجل أدنى إغلاق منذ 2021

السيولة تبلغ 4.3 مليار ريال وعدة شركات تسجل نشاطاً يفوق متوسط ثلاثة أشهر

«الراجحي» يتراجع 2.84 % و«أرامكو السعودية» تفقد 0.87 % من قيمتها

استطاعت جذب الطلب رغم الضغوط العامة، لكنها لم تكن كافية لتعويض الانخفاضات الواسعة أو تغيير اتجاه المؤشر.

نشاط استثنائي

بلغت قيمة التداولات الإجمالية نحو 4.3 مليار ريال، وسط نشاط ملحوظ في أسهم عدة مقارنة بمتوسط أحجام تداولاتها خلال الأشهر الثلاثة السابقة. وتصدر سهم «مرنة» قائمة الشركات التي سجلت أعلى زيادة نسبية في نشاط التداول، بعدما بلغت الكميات المتداولة نحو 2.80 مليون سهم، مقابل متوسط يبلغ 167 ألف سهم، بارتفاع نسبته 1573.74 %.

وجاء «حديد وطني» ضمن أبرز الأسهم النشطة بزيادة بلغت 925.31 % عن متوسط ثلاثة أشهر، بينما ارتفعت تداولات «حلواني إخوان» بنسبة 482.36 %.

كما سجل سهم «أسترا الصناعية» نشاطاً أعلى من متوسطه بنسبة 359.61 %، و«الخزف السعودي» بنسبة 285.86 %، و«مجموع فارما» بنسبة 257.14 %.

وشملت الزيادات أيضاً «باتك» بنسبة 245.52 %، و«العمران» بنسبة 234.40 %، و«جدوى ريت السعودية» بنسبة 230.84 %.

ولا يعني ارتفاع أحجام التداول بالضرورة زيادة الطلب الاستثماري، إذ قد ترتبط الكميات الكبيرة بعمليات بيع مكثفة أو إعادة توزيع المحافظ، خصوصاً عندما تتزامن مع انخفاضات سريعة حادة.

وتساعد مقارنة التداولات بمتوسطاتها التاريخية على تحديد الأسهم التي شهدت تغيراً استثنائياً في نشاط المستثمرين، لكنها لا تكشف وحدها أسباب هذا النشاط.

مستويات السوق

يضع إغلاق المؤشر عند أدنى مستوى منذ عام 2021 السوق أمام مرحلة مهمة لتقييم قدرة الأسهم على استعادة الاستقرار بعد خسائر أكتوبر. وتبرز مستويات 9368 نقطة، التي سجلها المؤشر بوصفها أدنى مستوى خلال الجلسة، باعتبارها مرجعاً سعرياً يراقبه المتعاملون عند تقييم استمرار الضغوط، بينما يمثل مستوى 9682 نقطة الحد الأعلى المسجل خلال التعاملات.

ولا تمثل هذه المستويات ضماناً لاتجاه السوق، لكنها توفر مؤشرات على نطاق التقلبات الذي شهده المؤشر خلال الجلسة، وتعتمد فرص تحسن الأداء على اتساع عدد الأسهم المرتقعة، واستقرار الشركات القيادية، وتراجع حدة الانخفاضات، إلى جانب قدرة السوق على جذب سيولة تدعم التداولات.

كما تظل نتائج الشركات المعلنة والتطورات الاقتصادية والمالية عوامل مهمة في تحديد اتجاه المستثمرين خلال الفترة المقبلة.



واصلت سوق الأسهم السعودية خسائرها في مستهل تعاملات الأسبوع، بعدما سجل المؤشر العام «تاسي» أدنى مستوى إغلاق منذ عام 2021، وسط تراجع واسع شملت غالبية الأسهم المدرجة، وضغوط على الشركات القيادية في قطاعات البنوك والطاقة والصناعة، بالتزامن مع تسجيل تداولات بلغت قيمتها نحو 4.3 مليار ريال.

وأغلق المؤشر عند مستوى 9439 نقطة، منخفضاً بنسبة 2.7 %، بما يعادل 257 نقطة، لتتجاوز خسائره منذ بداية أكتوبر الجاري ألف نقطة، وبنسبة بلغت 9.6 %، في جلسة اتسمت باتساع نطاق الانخفاضات، إذ تراجعت أسعار 271 سهماً، مقابل ارتفاع 10 أسهم فقط، ما يعكس استمرار الضغوط على السوق.

خسائر متسارعة

سجل المؤشر العام خلال جلسة الأحد نطاقاً واسعاً من التقلبات، بعدما بلغ أعلى مستوى عند 9682 نقطة، قبل أن يتراجع إلى أدنى مستوى عند 9368 نقطة، بفارق 314 نقطة بين أعلى وأدنى سعر.

واستقر المؤشر في نهاية التعاملات عند نحو 9439 نقطة، قريباً من أدنى مستوياته المسجلة خلال الجلسة، ما يعكس استمرار الضغوط السعريّة حتى الإغلاق.

وتكتسب هذه الخسائر أهمية إضافية مع وصول المؤشر إلى أدنى إغلاق منذ عام 2021، وهو مستوى يعكس حجم التراجع الذي شهدته السوق خلال الفترة الأخيرة، كما تجاوزت خسائر المؤشر منذ بداية أكتوبر ألف نقطة، بانخفاض نسبته 9.6 %، ما يشير إلى أن تراجع الأحد جاء امتداداً لاتجاه هابط خلال الشهر، وليس حركة سعرية منفصلة.

ويعني فقدان هذه النسبة خلال فترة قصيرة تراجع القيمة السوقية للاستثمارات المرتبطة بحركة المؤشر، وإن كانت الخسائر الفعلية تختلف بين المحافظ وفق الأسهم التي تحتفظ بها.

هبوط واسع

شهدت الجلسة انخفاض أسعار 271 سهماً، مقابل ارتفاع 10 أسهم فقط، لتشكل الأسهم المتراجعة نحو 96.4 % من

المقبلة، نظراً إلى دورها في تحديد اتجاه المؤشر، إلى جانب تأثيرها بالنتائج المالية والتوقعات الاقتصادية.

تأثير النتائج

تزامنت الجلسة مع إعلان نتائج مالية لعدد من الشركات المدرجة، ما أضاف عاملاً مهماً إلى حركة أسعار الأسهم، خصوصاً في الشركات التي سجلت تغيرات ملحوظة في أرباحها.

وهبط سهم «البنك الأهلي السعودي» 8.09 %، ليغلق عند 104.50 ريالاً، فاقداً 9.20 ريالاً، بعدما أعلنت الشركة انخفاض أرباح الربع الثالث بنسبة 20% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. ويعكس هذا التراجع حساسية المستثمرين تجاه نتائج الشركات، لا سيما عندما تأتي الأرباح أقل من مستوياتها السابقة، وإن كانت حركة السهم تتأثر أيضاً بتوقعات السوق والتقييمات السائدة.

كما انخفض سهم «أنابيب الشرق» بنسبة

ضغوط القياديات

تراجعت أسهم رئيسية مؤثرة في حركة السوق، يتقدمها سهم «مصرف الراجحي» الذي أغلق عند 58.10 ريال، منخفضاً بنسبة 2.84 %، بما يعادل 1.70 ريال. كما انخفض سهم «أرامكو السعودية» بنسبة 0.87% إلى 25.18 ريال، فاقداً 22 هلة، في حين تراجع سهم «سابك» بنسبة 1.65 % إلى 43 ريالاً. وسجل سهم «البنك الأهلي السعودي» انخفاضاً بنسبة 1.50 % إلى 34.10 ريال، ما يعكس امتداد التراجع إلى عدد من الأسهم المصرفية الكبرى. وتؤثر تحركات هذه الشركات في اتجاه المؤشر العام وفق أوزانها النسبية، خصوصاً أن تراجع الأسهم القيادية بالتزامن مع انخفاض غالبية الشركات يزيد الضغوط على الأداء الكلي للسوق. وتبرز أهمية متابعة أسهم البنوك والطاقة والبتروكيماويات في الجلسات

إجمالي الأسهم التي شملتها بيانات الارتفاع والانخفاض.

ويكشف هذا التوزيع اتساع نطاق الضغوط البيعية، إذ لم تقتصر الخسائر على الشركات الكبرى، بل امتدت إلى عدد كبير من الأسهم المدرجة في السوق. وسجلت أسهم عدة انخفاضات بلغت النسبة القصوى المسموح بها أو اقتربت منها، من بينها «حلواني إخوان» و«الخزف السعودي» و«عناية» و«إيه إف جي ريتيل» و«الاتحاد» و«جازادكو» و«مجموعة فتيحي» و«رؤوم» و«أمانة».

ويشير تراجع هذا العدد الكبير من الأسهم إلى ضعف المشاركة في الاتجاه الصعودي، رغم وجود شركات تمكنت من تحقيق مكاسب فردية.

كما أن اتساع الخسائر بين الشركات يجعل تعافي المؤشر أكثر ارتباطاً بتحسين الطلب على شريحة واسعة من الأسهم، وليس بمجرد ارتفاع عدد محدود من الشركات القيادية.

اتساع الخسائر يعقد فرص التعافي

استمرار التراجعات الواسعة إلى إبقاء المؤشر تحت تأثير التقلبات. وتبقى حركة السيولة واتجاه التداولات على الأسهم الأكثر نشاطاً، إلى جانب نتائج الشركات، من أبرز العوامل التي تحدد قدرة السوق على تجاوز موجة الانخفاض الحالية.

مستوى سعري معين، بل يشمل عودة التوازن بين الأسهم الرابحة والخاسرة وتحسن أداء الشركات القيادية. وقد يساهم استقرار الأسهم الكبرى وتحسن نتائج الشركات في تخفيف الضغوط، بينما قد يؤدي

تعكس جلسة الأحد ضغوطاً قوية على السوق السعودية، مع انخفاض المؤشر بنسبة 2.7 % وتراجع 271 سهماً، ووصول خسائر أكتوبر إلى 9.6 %. ويشير اجتماع هذه المؤشرات إلى أن التحدي لا يقتصر على استعادة

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/10/22	2026/10/25	التغير
1 حلواني إخوان	24.60	22.14	(% 10.00)
2 رؤوم	74.55	67.10	(% 9.99)
3 عناية	9.02	8.12	(% 9.98)
4 إيه إف جي ريتيل	11.74	10.57	(% 9.97)
5 الخزف السعودي	19.57	17.62	(% 9.96)
6 الاتحاد	6.16	5.55	(% 9.90)
7 جازادكو	6.97	6.28	(% 9.90)
8 يوان	26.82	24.18	(% 9.84)
9 الخليجية العامة	3.10	2.80	(% 9.68)
10 شمس	10.24	9.25	(% 9.67)

أكثر الشركات ارتفاعاً

الشركة	2026/10/22	2026/10/25	التغير
1 حديد وطني	2.51	2.67	% 6.37
2 العزيزية ريت	3.68	3.79	% 2.99
3 سليمان الحبيب	209.90	213.00	% 1.48
4 مجموعة تداول	105.90	106.70	% 0.76
5 مجموعة إم بي سي	16.15	16.27	% 0.74
6 صندوق البلاد هونج كونج الصين	10.81	10.89	% 0.74
7 الأندلس	12.41	12.50	% 0.73
8 الأول	30.98	31.20	% 0.71
9 طيران ناس	36.20	36.40	% 0.55
10 أمأك	56.70	56.95	% 0.44

تراجع القطاعات الثلاثة يضغط على المؤشر العام

بورصة مسقط تخسر 101 نقطة بختام التعاملات

1

المؤشر العام يهبط 1.37 % إلى 7278 نقطة بضغط الأسهم القيادية

2

التداولات تسجل 55.86 مليون ريال و«عمانتل» تصدر الأسهم بالقيمة

أنهت بورصة مسقط أولى جلسات الأسبوع على تراجع جماعي لمؤشراتها القطاعية، وسط ضغوط بيعية طالت عدداً من الأسهم القيادية في قطاعات الصناعة والمال والخدمات، ما دفع المؤشر العام إلى تسجيل خسائر تجاوزت 100 نقطة، بالتزامن مع انخفاض أحجام التداول مقارنة بالجلسة السابقة.

وأغلق المؤشر العام عند مستوى 7 2 7 8 . 1 8 نقطة ، منخفضاً بنسبة 1.37 %، بما يعادل 101.23 نقطة، مقارنة بإغلاق الخميس الماضي، في جلسة اتسمت بتراجع القطاعات الثلاثة، وتفاوت أداء الأسهم المدرجة، بينما تصدر سهم «بنك مسقط» النشاط من حيث الكميات، واستحوذت «عمانتل» على أكبر قيمة تداول.

خسائر المؤشر

تعرض المؤشر العام لضغوط من الأسهم

أكثر الشركات انخفاضاً				
الشركة	2026/10/22	2026/10/25	التغير	
1 أوكيو للصناعات الأساسية	0.233	0.222	-0.011 (-4.72%)	
2 جلفار للهندسة و للقاوات	0.156	0.149	-0.007 (-4.49%)	
3 الأنوار لبلاط السبراميك	0.142	0.137	-0.005 (-3.52%)	
4 بنك صحار	0.176	0.170	-0.006 (-3.41%)	
5 الأنوار للإستثمارات	0.207	0.200	-0.007 (-3.38%)	
6 سيميكورب صلالة	0.273	0.265	-0.008 (-2.93%)	
7 أريديو	0.307	0.300	-0.007 (-2.28%)	
8 بنك مسقط	0.406	0.398	-0.008 (-1.97%)	
9 أوميفكو	0.204	0.200	-0.004 (-1.96%)	
10 الشرقية للاستثمار	0.103	0.101	-0.002 (-1.94%)	

لاستقطاب رؤوس الأموال في أسواق آسيا الوسطى والقوقاز

جهاز الاستثمار العُماني يقود تحالفاً لتأسيس صندوق بقيمة 500 مليون دولار



يقود جهاز الاستثمار العُماني تحالفاً يضم صناديق سيادية ومؤسسات استثمارية من الأسواق الدولية لتأسيس صندوق يستهدف جمع 500 مليون دولار للاستثمار في أسواق آسيا الوسطى والقوقاز، في خطوة لتوسيع الحضور الاستثماري للسلطنة وتنويع استثماراتها الخارجية.

وذكرت وكالة الأنباء العُمانية، أن التوقيع الرسمي على تأسيس الصندوق مقرر مطلع نوفمبر المقبل، على أن تتولى إدارته شركة عُمانية بقيادة كوادر وطنية.

قطاعات الاستثمار المستهدفة

يستهدف الصندوق فرصاً استثمارية في قطاعات الخدمات اللوجستية، والطاقة المتجددة، والتعدين، والغذاء، والزراعة، والرعاية الصحية، مستفيداً من النمو الاقتصادي في المنطقة.

وقال ملهم بن بشير الجرف، نائب رئيس جهاز الاستثمار العُماني للاستثمار، إن قيادة التحالف تعكس قدرة الجهاز على استقطاب رؤوس الأموال وبناء شراكات استراتيجية في الأسواق الواعدة، مشيراً إلى

أن الصندوق سيسهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين السلطنة ودول المنطقة. وتضم الأسواق المستهدفة كازاخستان، وأوزبكستان، وأذربيجان، وقيرغيزستان، وطاجيكستان، التي يتجاوز عدد سكانها 86 مليون نسمة، وبلغ متوسط نمو اقتصاداتها نحو 7% في 2025، مقارنة بنمو عالمي قدره 3.5%، وفق البيانات التي أوردتها الوكالة.

توسيع الاستثمارات الخارجية

تدرس شركات تابعة للجهاز، بينها مجموعة أسيا، وتنمية معادن عُمان، ومجموعة أوكيو، فرصاً استثمارية في قطاعات النقل والتعدين والطاقة بالمنطقة. ويأتي الصندوق امتداداً لشراكات استثمارية أبرمها الجهاز مع أوزبكستان في 2009، وأذربيجان في 2025، وكازاخستان في 2026.

ويدير جهاز الاستثمار العُماني أصولاً تتجاوز قيمتها 23 مليار ريال عُماني، يُستثمر نحو ثلثها محلياً، فيما يخصص الثلث المتبقي للاستثمارات الخارجية عبر «محفظة الأجيال».

تراجع السيولة إلى 313 مليون ريال رغم مكاسب المؤشر

بورصة قطر ترتفع بدعم 5 قطاعات

قطاع السلع الاستهلاكية يتصدر المكاسب والبنوك تتراجع بنسبة 0.55%

«الخليج التكافلي» يرتفع 5.93% و«صندوق المؤشر» يخسر 7.98%

السيولة تحدد قوة المكاسب

تعكس نتائج الجلسة قدرة المؤشر القطري على الاحتفاظ بارتفاع محدود رغم انخفاض التداولات واتساع عدد الأسهم الخاسرة، وهو ما يجعل تقييم قوة الصعود مرتبطاً بمدى تحسن المشاركة السوقية خلال الجلسات المقبلة.

وقد يدعم ارتفاع السيولة واتساع قاعدة الأسهم الراجعة استقرار المكاسب، بينما قد يؤدي استمرار ضعف النشاط وضغوط قطاع البنوك إلى الحد من قدرة المؤشر على تحقيق ارتفاعات أوسع.

وتظل متابعة حركة الأموال بين القطاعات، وأداء الأسهم القيادية، والتوازن بين الشركات المرتفعة والمتراجعة، عناصر أساسية لفهم اتجاه السوق، بعيداً عن الاكتفاء بنسبة التغير المحدودة في المؤشر العام.

7.98 %، ما يعكس اتساع الفارق بين أفضل وأسوأ أداء سعري في الجلسة. أما من حيث قيمة التداولات، فقد تصدر سهم بنك قطر الوطني قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً، بعدما بلغت التداولات عليه نحو 31.74 مليون ريال.

واستحوذ السهم بذلك على نحو 10.1 % من إجمالي قيمة التداولات المسجلة في البورصة، ما يبرز حضوره في حركة السيولة رغم تراجع مؤشر قطاع البنوك.

وفي جانب الكميات، تصدر سهم «قامكو» قائمة الأسهم الأكثر تداولاً، بحجم بلغ 19.62 مليون سهم، وهو ما يمثل نحو 14.3 % من إجمالي الأسهم المتداولة.

ويشير اختلاف السهم المتصدر لقيمة التداول عن نظيره المتصدر للكميات إلى أهمية التمييز بين حجم النشاط بعدد الأسهم وقيمتها المالية، عند قراءة اتجاهات التعاملات.

ولا يعني انخفاض السيولة بالضرورة تراجع ثقة المستثمرين، فقد يرتبط بتغير مستويات النشاط أو انتظار تطورات جديدة، لكن استمرار هذا الاتجاه قد يجعل المؤشر أكثر تأثراً بتحركات عدد محدود من الأسهم.

تباين القطاعات

أظهرت نتائج الجلسة ارتفاع خمسة قطاعات، بقيادة قطاع البضائع والخدمات الاستهلاكية الذي حقق مكاسب بلغت 1.11 %، متصدراً القطاعات الراجعة، في حين سجل قطاعان خسائر.

وجاء قطاع البنوك والخدمات المالية في مقدمة القطاعات المتراجعة، بانخفاض نسبته 0.55 %، ما شكل ضغطاً على المؤشر العام وحد من قدرته على تسجيل مكاسب أكبر.

ويعكس هذا التباين اختلاف أداء الأنشطة الاقتصادية الممثلة في البورصة، إذ تمكنت غالبية القطاعات من الإغلاق على ارتفاع، بينما استمر تأثير خسائر بعض القطاعات في تقليص الحصيلة النهائية.

ويكتسب قطاع البنوك أهمية في متابعة اتجاه السوق نظراً إلى دوره في النشاط المالي والائتماني، لكن تحديد حجم تأثير تراجعه على المؤشر يتطلب معرفة الأوزان النسبية للأسهم المدرجة ضمنه.

وعلى مستوى حركة الأسهم، ارتفعت أسعار 24 سهماً، مقابل تراجع 32 سهماً، فيما استقر سهم واحد دون تغيير، لتبلغ نسبة الأسهم المرتفعة نحو 42 % من إجمالي الأسهم التي شملت بيانات الجلسة.

وتوضح هذه الأرقام أن ارتفاع المؤشر لم يصاحبه صعود غالبية الأسهم، وهو ما يستدعي التمييز بين أداء المؤشر العام واتجاه السوق من حيث عدد الشركات الراجعة والخاسرة.

تحركات الأسهم

تصدر سهم «الخليج التكافلي» قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، بعدما صعد بنسبة 5.93 %، مسجلاً أكبر مكاسب سعرية بين الأسهم المدرجة خلال التعاملات.

وفي المقابل، جاء «صندوق المؤشر» في صدارة قائمة المتراجعين، بانخفاض بلغ

ملايين ريال في جلسة الخميس، بانخفاض قدره 96.51 مليون ريال، يعادل نحو 23.6 %، وهو ما يشير إلى تقلص الأموال المتداولة في السوق.

كما انخفضت أحجام التداول إلى 137.45 مليون سهم، مقابل 167.98 مليون سهم في الجلسة السابقة، بتراجع بلغ 30.53 مليون سهم، أو ما يقارب 18.2 %.

ويكشف تراجع قيمة التداولات بنسبة أكبر من انخفاض الكميات عن تغير في متوسط القيمة المتداولة للسهم، وإن كان ذلك لا يكفي وحده للحكم على اتجاه أسعار الأسهم أو طبيعة تعاملات المستثمرين.

وتكتسب حركة السيولة أهمية خاصة عند تقييم قوة الارتفاعات، إذ إن صعود المؤشر بالتزامن مع انخفاض التداولات قد يعكس مشاركة محدودة نسبياً، مقارنة بجلسات تشهد ارتفاع الأسعار وزيادة النشاط معاً.

سجلت بورصة قطر ارتفاعاً محدوداً في ختام تعاملات الأحد، بعدما نجح مؤشرها العام في إضافة مكاسب طفيفة بدعم من ارتفاع خمسة قطاعات من أصل سبعة، رغم انخفاض السيولة وأحجام التداول وتراجع عدد أكبر من الأسهم مقارنة بتلك التي حققت ارتفاعات، ما يعكس تباين اتجاهات المستثمرين خلال الجلسة.

وأغلق المؤشر العام عند مستوى 8615.48 نقطة، مرتفعاً بنسبة 0.05 %، بما يعادل 4.38 نقطة، مقارنة بإغلاق الخميس الماضي، في حين أظهرت بيانات السوق تراجع النشاط المالي، وسط ضغوط من قطاع البنوك والخدمات المالية، مقابل مكاسب لقطاع البضائع والخدمات الاستهلاكية وعدد من القطاعات الأخرى.

انخفاض السيولة

تراجعت قيمة التداولات في بورصة قطر إلى 313.27 مليون ريال، مقارنة بنحو 409.78

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/10/22	2026/10/25	التغير
1 بييمه	4.400	4.110	(6.59%)
2 مساندة	7.436	7.006	(5.78%)
3 كيو إل إم	1.750	1.656	(5.37%)
4 التحويلية	2.200	2.102	(4.45%)
5 ودام	1.340	1.286	(4.03%)
6 تكتو كيو	2.051	1.989	(3.02%)
7 مخازن	2.301	2.248	(2.30%)
8 للمستثمرين	1.774	1.739	(1.97%)
9 نبراس للطاقة	12.330	12.090	(1.95%)
10 الطبية	1.198	1.176	(1.84%)

المؤشر العام يفقد 3.10 نقاط وسط تداولات محدودة

بورصة البحرين تتراجع بضغط قطاعين رئيسيين

قطاعا المال والسلع الاستهلاكية الأساسية يقودان انخفاض السوق البحرينية

التداولات تبلغ 449.5 ألف دينار والقطاع المالي يستحوذ على 47.42 % منها

حجم الأموال المتبادلة، بينما تعكس حركة المؤشرات التغير في أسعار الأسهم وفق أوزانها. وقد يرتبط ارتفاع حصة قطاع معين من التداولات بكبر حجم شركاته أو زيادة نشاط المستثمرين على أسهمه، دون أن يكشف ذلك وحده عن صافي اتجاه الطلب الاستثماري.

وتشير البيانات إلى أن قرابة نصف الأموال المتداولة تركزت في قطاع واحد، وهو ما يجعل تحركات أسهمه عاملاً مهماً عند متابعة نشاط البورصة.

اتجاه السيولة يحكم أداء السوق

تعكس نتائج الجلسة انخفاضاً محدوداً في المؤشر العام، مقابل تراجع أكبر نسبياً للمؤشر الإسلامي، بالتزامن مع تركيز واضح للتداولات في أسهم قطاع المال.

وتبقى قدرة قطاعي المال والسلع الاستهلاكية الأساسية على الاستقرار من العوامل المؤثرة في حركة المؤشر العام خلال التعاملات المقبلة.

كما أن اتساع التداولات لتشمل قطاعات وأسهماً أكثر، إلى جانب تحسن مستويات الطلب، قد يدعم استقرار السوق، بينما قد يؤدي استمرار الضغوط على الأسهم المؤثرة إلى إبقاء المؤشرات تحت الضغط.

مستخرج من قسمة إجمالي قيمة التداولات على عدد الأسهم، وليس سعراً سوقياً موحداً للأسهم المدرجة.

ولم تتضمن البيانات مقارنة مباشرة مع قيمة التداولات أو عدد الصفقات في الجلسة السابقة، ولذلك لا يمكن الجزم بارتفاع السيولة أو انخفاضها على أساس الأرقام الحالية وحدها.

وتظل متابعة التغير في قيمة التعاملات وأحجامها عبر عدة جلسات ضرورية لتقييم نشاط المستثمرين، ومدى اتساع المشاركة في حركة السوق.

المال يتصدر

استحوذت أسهم قطاع المال على 47.42 % من إجمالي قيمة الأوراق المالية المتداولة، ما يعادل نحو 213.1 ألف دينار بحريني، وفق النسبة المئوية، وبذلك استقطبت بقية القطاعات مجتمعة نحو 52.58 % من قيمة التداولات، بما يقارب 236.4 ألف دينار، ويبرز هذا التوزيع الدور المحوري للأسهم المالية في نشاط السوق، رغم أن القطاع نفسه كان من بين القطاعات التي ساهمت في انخفاض المؤشر العام.

ولا يعني تصدر قطاع المال قيمة التداولات أنه سجل أكبر خسارة سعرية، إذ تقيس السيولة

ويعكس هذا الاختلاف تباين أداء الأسهم المكونة للمؤشرين، إذ يعتمد كل منهما على مجموعة محددة من الشركات وأوزانها، ما يؤدي إلى اختلاف استجابتهما لتحركات الأسعار.

ويضم المؤشر الإسلامي أسهماً تستوفي معايير محددة للتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، بينما يقيس المؤشر العام أداء شريحة أوسع من الشركات وفق منهجية احتسابه.

ولا تكفي المقارنة بين خسائر جلسة واحدة للحكم على الأداء الاستثماري طويل الأجل لأي من المؤشرين، لكنها توضح اختلاف درجة التأثير بالتراجعات خلال التعاملات.

كما أن استمرار الفارق بين المؤشرين في الجلسات المقبلة يعتمد على اتجاه الأسهم المدرجة ضمن كل منهما، ومدى تغير مستويات الطلب والعرض عليها.

تداولات السوق

بلغ إجمالي كمية الأسهم المتداولة مليوناً و12 ألفاً و43 سهماً، بقيمة إجمالية وصلت إلى 449 ألفاً و486 ديناراً بحرينياً، نُفذت من خلال 101 صفقة.

وتعادل هذه البيانات متوسطاً حسابياً يقارب 4450 ديناراً للصفقة الواحدة، بينما بلغ متوسط عدد الأسهم المتداولة في الصفقة نحو 10 آلاف سهم.

ولا يمثل متوسط الصفقة بالضرورة حجم العمليات الفردية الفعلي، إذ قد تتفاوت قيم الصفقات وأحجامها بصورة كبيرة بين الشركات والمستثمرين.

كما بلغ متوسط القيمة المتداولة للسهم نحو 444 فلساً بحرينياً، وهو مؤشر حسابي

البورصة البحرينية، نظراً إلى نشاط البنوك والمؤسسات المالية وشركات الاستثمار، وارتباط أداؤها بالتطورات الاقتصادية والائتمانية.

أما قطاع السلع الاستهلاكية الأساسية، فيضم أنشطة ترتبط بالإنفاق على الاحتياجات اليومية، غير أن طبيعة هذه الأنشطة لا تمنع أسهم الشركات المدرجة من التعرض لتقلبات سريعة خلال جلسات التداول.

ولا تعني خسائر المؤشر بالضرورة انخفاض جميع الأسهم المدرجة، إذ قد تؤدي تحركات مجموعة من الشركات ذات الأوزان المؤثرة إلى تراجع المؤشر حتى مع استقرار أو ارتفاع أسهم أخرى.

وتبقى معرفة نطاق الضغوط البيعية مرهونة ببيانات الأسهم الراجعة والخاسرة وأحجام التداول الفردية، وهي تفاصيل لم تتضمنها الأرقام المعلقة للجلسة.

المؤشر الإسلامي

سجل مؤشر البحرين الإسلامي انخفاضاً بمقدار 5.57 نقاط، ليستقر عند 849.13 نقطة، مقارنة بمستوى إغلاق سابق بلغ 854.70 نقاط. وبذلك وصلت نسبة تراجعه إلى نحو 0.65 %، متجاوزة نسبة انخفاض المؤشر العام التي بلغت قرابة 0.17 %، بفارق يقارب 0.48 نقطة مئوية.

أنهت بورصة البحرين تعاملات الأحد على انخفاض في مؤشريها العام والإسلامي، متأثرة بتراجع قطاعي المال والسلع الاستهلاكية الأساسية، في جلسة بلغت قيمة تداولاتها نحو 449.5 ألف دينار بحريني، وسط نشاط تركز بصورة رئيسية في أسهم المؤسسات المالية.

وأغلق مؤشر البحرين العام عند مستوى 1848.51 نقطة، فاقداً 3.10 نقاط مقارنة بإغلاق الجلسة السابقة، بانخفاض نسبته نحو 0.17 %، بينما تراجع مؤشر البحرين الإسلامي بمقدار 5.57 نقاط، ليصل إلى 849.13 نقطة، مسجلاً خسارة نسبته نحو 0.65 %، ما يعكس تفاوت حدة الانخفاض بين المؤشرين.

ضغوط قطاعية

جاء تراجع المؤشر العام نتيجة انخفاض مؤشري قطاع المال وقطاع السلع الاستهلاكية الأساسية، وفق بيانات البورصة، في حين لم تتضمن الأرقام المتاحة نسب التغير التفصيلية لبقية القطاعات.

ويشير تأثر المؤشر العام بهذين القطاعين إلى أهمية متابعة تحركات الشركات المدرجة ضمنهما، خصوصاً أن أسعار الأسهم وأوزانها النسبية تحدد حجم مساهمة كل شركة في الاتجاه النهائي للمؤشر.

ويحظى قطاع المال بأهمية خاصة في حركة

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/10/22	2026/10/25	التغير
1 بنك جي إف إنش	0.455	0.447	(1.76%)

الشركة	2026/10/22	2026/10/25	التغير
1 آليا	0.760	0.761	0.13%
2 بيتك	2.400	2.401	0.04%

500 ريال شهرياً للمستفيدين ورفع متطلبات أجور التوطين

السعودية تقرر دعماً مالياً لمواجهة زيادة التعريفات

1 تعديل تعريفتي الكهرباء والمياه يبدأ مطلع يناير 2027 مع إجراءات لتخفيف الأعباء

2 رفع أجر احتساب السعودي في «نطاقات» إلى 5000 ريال ثم 6000 ريال تدريجياً

أقرت السعودية حزمة من الإجراءات المالية والاجتماعية لدعم المواطنين، بالتزامن مع تعديلات مرتقبة على تعريفتي استهلاك الكهرباء والمياه اعتباراً من الأول من يناير 2027، في خطوة تستهدف تخفيف الأعباء المعيشية الناجمة عن ارتفاع تكاليف الخدمات الأساسية، وتعزيز مستويات الأجور واستدامة توظيف المواطنين في القطاع الخاص.

وجاءت الإجراءات بتوجيه من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، بناء على ما عرضه ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وتشمل زيادة شهرية قدرها 500 ريال لفئات من الموظفين والمتقاعدين والأسر المستفيدة من الضمان الاجتماعي، إلى جانب تعديل تدريجي للحد الأدنى للأجر المعتمد لاحتساب العامل السعودي كاملاً ضمن نسب التوطين.

دعم شهري

تشمل الإجراءات زيادة بدل شهري بمبلغ 500 ريال للموظفين المدنيين والعسكريين المشمولين بسلالمة الخدمة المدنية وبنود برامج التشغيل، إضافة إلى المتقاعدين والفئات المستحقة من أفراد عائلة المشترك أو المتقاعد المتوفى الخاضع لنظام التأمينات الاجتماعية. كما تقرر تقديم دعم شهري بالقيمة نفسها للأسر المستفيدة من الضمان الاجتماعي، وفق الآليات والضوابط المنظمة للصرف، بما يوسع نطاق الاستفادة من الإجراءات المصاحبة لتعديل تعريفتي الكهرباء والمياه. ويستهدف الدعم تخفيف الأثر المباشر لزيادة تكاليف الاستهلاك على ميزانيات الأسر، خصوصاً أن الكهرباء والمياه تمثلان من الخدمات الأساسية التي يصعب الاستغناء عنها. وتبلغ القيمة السنوية للزيادة 6000



وبموجب التعديل، يرتفع الحد المعتمد إلى 5000 ريال، على أن يبدأ التطبيق بعد ستة أشهر من تاريخ بدء الإجراء، ثم يرتفع إلى 6000 ريال بعد اثني عشر شهراً من بدء تطبيق الزيادة الأولى. ويعني ذلك زيادة قدرها 1000 ريال بين المرحلتين، بنسبة 20% قياساً إلى الحد البالغ 5000 ريال، في إطار توجه يستهدف تعزيز مستويات الأجور ودعم استدامة توظيف المواطنين.

ومن المهم التمييز بين الحد الأدنى للأجر المستخدم لاحتساب العامل كاملاً في نسب التوطين وبين فرض حد أدنى شامل للأجور على جميع العاملين في القطاع الخاص، إذ يتعلق الإجراء المعن بألية الاحتساب في «نطاقات».

وقد يدفع التعديل المنشآت الراغبة في الحفاظ على نسب التوطين إلى مراجعة

وتتوقف فعالية هذا الدعم على الفرق بين الزيادة في قيمة الفواتير والمبالغ الإضافية التي تحصل عليها الأسر، وهو ما لا يمكن تحديده بدقة دون معرفة شرائح الاستهلاك والأسعار المعدلة. كما أن تعديل التعريفات قد يزيد أهمية ترشيد استخدام الكهرباء والمياه، خصوصاً لدى الأسر التي ترتفع معدلات استهلاكها، مع ضرورة التمييز بين أهداف التسعير وأثرها الفعلي في الطلب.

أجور التوطين

امتدت الإجراءات إلى العاملين السعوديين في منشآت القطاع الخاص، من خلال رفع الحد الأدنى للأجر اللازم لاحتساب العامل السعودي كاملاً في نسب التوطين ضمن برنامج «نطاقات».

السعودية للطاقة والمياه الوطنية تعديلات على تعريفتي الاستهلاك، يبدأ العمل بها في الأول من يناير 2027. ويمثل تعديل أسعار الخدمات الأساسية عاملاً مؤثراً في نفقات الأسر، نظراً إلى ارتباط الكهرباء والمياه بالاستخدامات المنزلية اليومية، فضلاً عن دورهما في الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية. وقد يؤدي ارتفاع الفواتير إلى زيادة حصة الخدمات من الإنفاق الشهري للأسر، ما يقلص الأموال المتاحة لبنود أخرى إذا لم يقابل ارتفاع في الدخل أو انخفاض في الاستهلاك.

ومن هنا تأتي الزيادة الشهرية باعتبارها إجراءً مصاحباً لتعديل التعريفات، يهدف إلى الحد من انعكاساتها المالية على الفئات المشمولة.

ريال لكل مستفيد يحصل على بدل شهري كامل قدره 500 ريال طوال اثني عشر شهراً، ما يوفر مورداً إضافياً يمكن توجيهه لتغطية جزء من المصروفات المنزلية. لكن مقدار التعويض الفعلي عن زيادة الفواتير سيختلف بين الأسر، تبعاً لاستهلاك الكهرباء والمياه والتعريفات الجديدة وعدد المستفيدين المستحقين للدعم. ولم يتضمن الإعلان قيمة التكلفة الإجمالية للحزمة أو العدد المتوقع للمستفيدين، ما يجعل تقدير أثرها الكامل على الإنفاق العام موهوياً بصور تفاصيل إضافية.

تعريفات الخدمات

تتزامن الإجراءات مع إعلان شركتي

شراكة مع البنك الدولي لجذب الاستثمارات وتطوير القطاع

مصر تستهدف مضاعفة مساهمة التعدين ست مرات

1 إصلاحات تشريعية ومالية وتحديث البيانات الجيولوجية لاستقطاب المستثمرين

2 البنك الدولي يعترف بزيادة دعمه العالمي للتعدين إلى 19 مليار دولار



زيادة الإنتاج المعدني ست مرات، إذ تتأثر المساهمة النسبية بتغير الأسعار والقيمة المضافة ومعدلات نمو بقية القطاعات.

ويمنح الميثاق الوطني الإصلاحات التعدينية إطاراً للتعاون بين الحكومة والمؤسسات الدولية، مع التركيز على معالجة العقبات التي قد تحد من قدرة القطاع على استقطاب رؤوس الأموال وتنفيذ المشروعات.

ولم يتضمن الإعلان موعداً محدداً لتحقيق نسبة 6% أو تقديرات لحجم الاستثمارات المطلوبة، ما يجعل تقييم سرعة التقدم مرتبطاً بالخطوات التنفيذية والنتائج التي ستتحقق لاحقاً.

تتضمن خطة وزارة البترول تطوير البيئة التشريعية والمالية المنظمة للتعدين، استكمالاً لإصلاحات قالت الوزارة إنها بدأت تنفيذها خلال العامين الأخيرين، بهدف تحسين تنافسية القطاع أمام المستثمرين.

وتكتسب الأطر التنظيمية أهمية خاصة في الأنشطة التعدينية، نظراً إلى ارتفاع تكاليف الاستكشاف وطول الفترات التي قد تفصل بين بدء الدراسات الجيولوجية وتحقيق الإنتاج التجاري. كما تستهدف الخطة تحسين البيانات الجيولوجية المتاحة، بما يساعد الشركات على تحديد المناطق الواعدة وتقييم فرص الاستثمار قبل تخصيص الموارد المالية لعمليات الاستكشاف.

وكما ارتفعت جودة المعلومات المتعلقة بالموارد المعدنية، تحسنت قدرة المستثمرين على تقدير المخاطر الفنية والاقتصادية، وإن كانت البيانات الجيولوجية لا تضمن وحدها نجاح المشروعات أو جدواها التجارية.

أعلنت مصر إطلاق شراكة جديدة مع مجموعة البنك الدولي لتطوير قطاع التعدين وزيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني، ضمن مبادرة دولية تشمل ثمانية دول، في خطوة تستهدف جذب الاستثمارات وتعظيم الاستفادة من الثروات المعدنية وتحويل القطاع إلى أحد مصادر النمو الاقتصادي خلال السنوات المقبلة.

وكشفت وزارة البترول المصرية عن ميثاق وطني يستهدف رفع مساهمة التعدين في الناتج المحلي الإجمالي إلى 6%، مقارنة بنحو 1% حالياً، من خلال إصلاحات تشريعية ومالية وتطوير البيانات الجيولوجية والأنظمة الرقمية، بالتعاون مع مؤسسات تمويل دولية، في وقت يخطط فيه البنك الدولي لتوسيع دعمه العالمي لأنشطة التعدين إلى 19 مليار دولار خلال السنوات المالية من 2026 إلى 2030.

يمثل رفع مساهمة قطاع التعدين من 1% إلى 6% من الناتج المحلي الإجمالي أحد أبرز أهداف الميثاق الوطني المصري، إذ يعني زيادة الوزن النسبي للقطاع ست مرات مقارنة بمستواه الحالي.

ويعكس هذا المستهدف رغبة الحكومة في توسيع دور الأنشطة التعدينية داخل الاقتصاد، وعدم الاكتفاء بمساهمتها المحدودة في الناتج المحلي، عبر زيادة الاستثمارات والإنتاج والقيمة الاقتصادية للموارد المعدنية.

لكن تحقيق المستهدف يتطلب نمواً في القيمة المضافة للقطاع بمعدلات تتجاوز نمو الاقتصاد ككل، لأن حصة التعدين من الناتج المحلي تتحدد بحجم إنتاجه مقارنة بإجمالي الأنشطة الاقتصادية الأخرى. كما أن الوصول إلى نسبة 6% لا يعني بالضرورة

والرؤية الوطنية لتطويره. وأشارت إلى توافر مقومات تعدينية وبنية تحتية ومناخ استثماري داعم، بما يعزز فرص التعاون مع المجموعة لتسريع تطوير الأنشطة التعدينية.

وعلى المستوى العالمي، تعترف مجموعة البنك الدولي بزيادة دعمها لقطاع التعدين إلى خمسة أمثاله، ليصل إلى 19 مليار دولار خلال السنوات المالية من 2026 إلى 2030.

ويستهدف هذا التوسع توفير التمويل وحشد استثمارات القطاع الخاص، لكنه يمثل خطة دعم عالمية، وليس مبلغاً مخصصاً لمصر وحدها.

تأتي الشراكة المصرية ضمن مبادرة تشمل ثمانية دول، وتشارك فيها مجموعة البنك الدولي إلى جانب البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. بهدف تعزيز الحوكمة والقدرات المؤسسية وجذب الاستثمارات.

ويعكس التعاون مع مؤسسات التمويل الدولية أهمية الجمع بين التمويل والخبرة الفنية وتطوير الأطر التنظيمية، خصوصاً في القطاعات التي تحتاج إلى استثمارات رأسمالية كبيرة وفترات تنفيذ طويلة.

وأكدت نامراتا تابارا، المديرية العالمية لقطاع المعادن والتعدين بمجموعة البنك الدولي، أهمية الشراكة مع مصر، مشيدة بالإصلاحات التي شهدتها القطاع

وتشمل الإصلاحات تطوير الأنظمة الرقمية ومراكز معالجة المعادن، بما يدعم تحديث إجراءات القطاع وتعزيز الاستفادة الاقتصادية من الخامات المستخرجة.

ويمكن لتطوير أنشطة المعالجة أن يزيد القيمة المضافة محلياً مقارنة بالاكتهاف باستخراج المواد الخام، شريطة توافر الطاقة والبنية التحتية والقدرات الفنية اللازمة لتشغيل المشروعات بكفاءة.

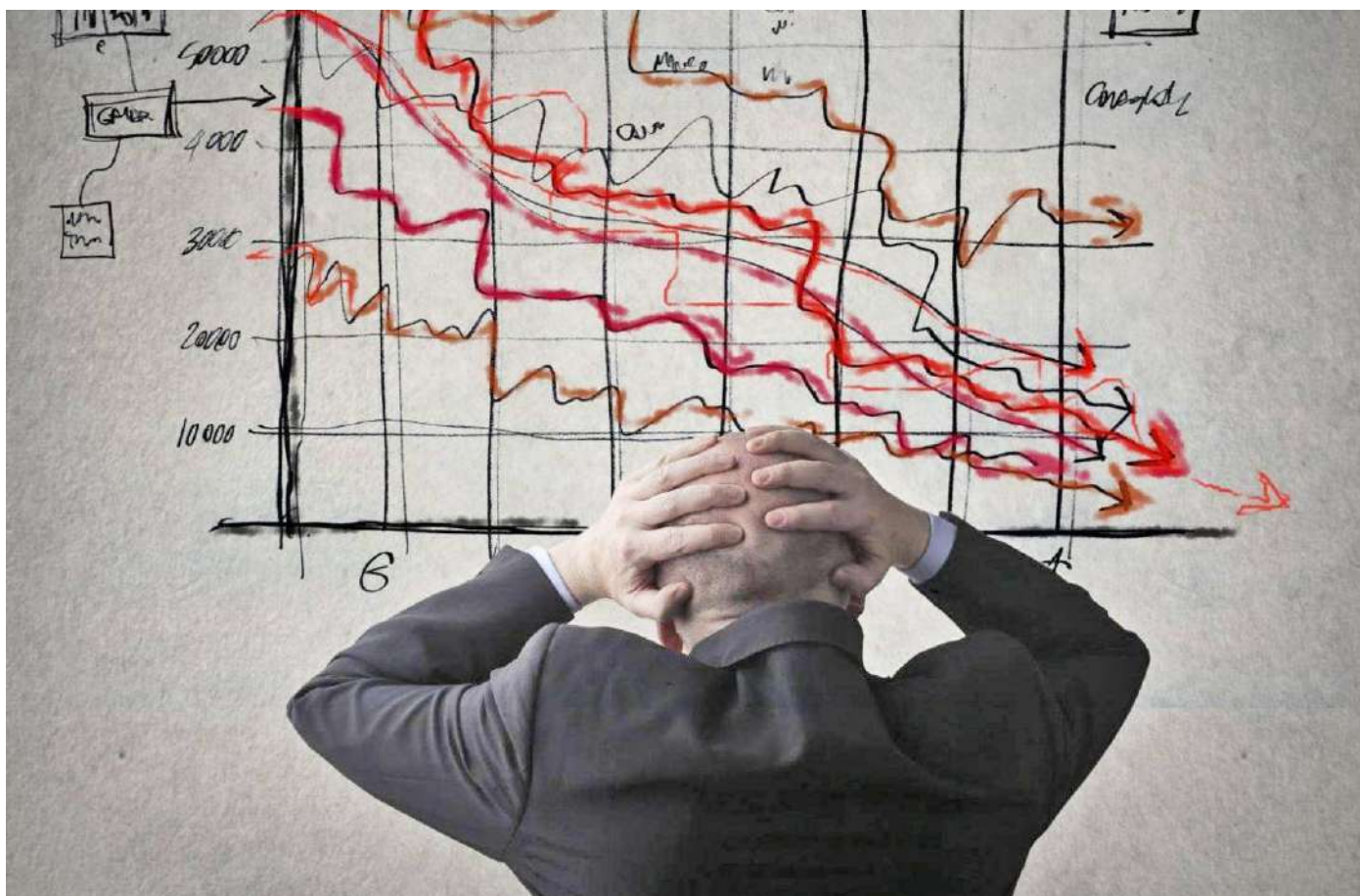
وأكد وزير البترول كريم بدوي أن الحكومة تعمل على تهيئة مناخ استثماري قادر على بناء صناعة تعدين مستدامة ومنافسة إقليمياً ودولياً.

ارتفاع عوائد السندات يضاعف ضغوط الموازنات الحكومية

الديون العالمية تتجاوز 365 تريليون دولار

1 عوائد السندات الفرنسية تتجاوز 5 % وسط مخاوف العجز والتصنيف الائتماني

2 ارتفاع النفط والتوترات التجارية يعقدان قرارات الفائدة ويزيدان تكاليف الاقتراض



تواجه أسواق الدين العالمية ضغوطاً متزايدة مع تجاوز إجمالي مديونية الحكومات والشركات والأسر 365 تريليون دولار، بالتزامن مع ارتفاع تكاليف الاقتراض واستمرار المخاوف التضخمية، في ظل اضطرابات أسواق الطاقة وتضاعف التوترات التجارية والجيوسياسية، ما يضع الاقتصادات الكبرى أمام تحديات متزامنة تتعلق بتمويل العجز والحفاظ على النمو والاستقرار المالي. ونتجه أنظار المستثمرين إلى أسواق السندات السيادية وقرارات البنوك المركزية، بعدما أصبحت عوائد الديون الحكومية مؤشراً رئيسياً على تكلفة التمويل وثقة الأسواق، خصوصاً في الولايات المتحدة وأوروبا، حيث يؤدي استمرار الفائدة المرتفعة إلى زيادة أعباء خدمة الدين وتضييق المساحة المتاحة للإنفاق العام.

تراكم الديون

يعكس تجاوز الدين العالمي مستوى 365 تريليون دولار اتساع الاعتماد على الاقتراض لدى الحكومات والشركات والأسر، في وقت أصبحت فيه تكلفة إعادة تمويل الالتزامات القائمة أكثر أهمية بالنسبة إلى الاستقرار الاقتصادي.

ولا ترتبط المخاطر بحجم المديونية وحده، بل بمواعيد استحقاقها وأسعار الفائدة عليها وقدرة

المقرضين على توليد الإيرادات اللازمة للسداد. فعندما تستحق ديون قديمة صدرت بفوائد منخفضة، قد تضطر الحكومات والشركات إلى إعادة تمويلها بعوائد أعلى، ما يزيد المدفوعات السنوية حتى دون ارتفاع مماثل في حجم الدين.

وتواجه الحكومات تحدياً إضافياً يتمثل في الموازنة بين تمويل الخدمات والاستثمارات العامة وبين تخصيص موارد متزايدة لسداد الفوائد.

وقد يؤدي ارتفاع تكلفة التمويل إلى تقليص الإنفاق على مشروعات جديدة أو زيادة الحاجة إلى الاقتراض، إذا لم تتحسن الإيرادات أو تتراجع المصروفات.

ومع ذلك، تختلف قدرة الاقتصادات على تحمل الديون بحسب حجم ناتجها المحلي، وعلامات الاقتراض، وأجال الاستحقاق، وقوة مؤسساتها المالية.

الديون الأميركية

تتصدر الولايات المتحدة المشهد مع تجاوز ديونها

المركزي الأوروبي أمام مهمة معقدة، إذ يتعين عليه مراعاة التضخم والنمو والاستقرار المالي عند تحديد السياسة النقدية.

ولا يعني ارتفاع عوائد السندات بالضرورة اقتراب أزمة ديون سيادية، لكنه يزيد أهمية مراقبة تكاليف التمويل وقدرة الحكومات على إدارة التزاماتها.

النفط والتضخم

تضيف التوترات الجيوسياسية واضطرابات ممرات الطاقة ضغوطاً جديدة على الاقتصادات المستوردة للنفط والغاز، مع احتمال انتقال ارتفاع الأسعار إلى النقل والصناعة والخدمات.

وقد يؤدي استمرار ارتفاع تكاليف الطاقة إلى إبطاء تراجع التضخم، ما يدفع البنوك المركزية إلى الإبقاء على الفائدة مرتفعة لفترة أطول.

وتزيد الرسوم الجمركية والقيود التجارية تعقيد المشهد عندما ترفع تكلفة السلع المستوردة أو تعطل

سلاسل الإمداد. وفي هذه الظروف، تواجه السلطات النقدية مفاضلة بين احتواء التضخم وتجنب إضعاف النشاط الاقتصادي، خصوصاً مع ارتفاع أعباء الاقتراض على الحكومات والشركات.

كما تصبح الأسواق أكثر حساسية لبيانات الأسعار والتوظيف وتصريحات مسؤولي البنوك المركزية، نظراً إلى تأثيرها المباشر في توقعات الفائدة وعوائد السندات.

يراقب المستثمرون قرارات الاحتياطي الفيدرالي الأميركي باعتبارها عاملاً مؤثراً في تكلفة التمويل العالمي واتجاه الدولار وتدفقات رؤوس الأموال. وقد يؤدي استمرار التشدد النقدي إلى زيادة الضغوط على المقرضين، بينما قد يثير التيسير السريع مخاوف جديدة إذا ظلت معدلات التضخم مرتفعة.

وتنعكس هذه التوقعات على أسواق الأسهم والعملات والسندات، مع إعادة تقييم المستثمرين

للعوائد والمخاطر بين فئات الأصول المختلفة. كما أن ارتفاع تقلبات الأسواق لا يمثل وحده دليلاً على أزمة مالية شاملة، إذ يتطلب تقييم الاستقرار متابعة السيولة وفروق العوائد والقدرة الفعلية على سداد الالتزامات.

الفائدة المرتفعة تختبر استدامة الديون

تضع المديونية العالمية الضخمة الحكومات والبنوك المركزية أمام تحدٍ يتمثل في احتواء التضخم دون زيادة الضغوط على النمو والمالية العامة.

وسيزل اتجاه عوائد السندات وتكاليف الطاقة والسياسات التجارية عوامل مؤثرة في قدرة الاقتصادات على إدارة ديونها خلال المرحلة المقبلة. وتبرز أهمية ضبط العجز وتحسين النمو والإنتاجية وإدارة أجال الاستحقاق، باعتبارها أدوات أساسية لتقليل مخاطر التمويل، خصوصاً إذا استمرت أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة.

موسكو تؤكد استعدادها لتلبية طلب الولايات المتحدة من صادراتها

روسيا تعرض تزويد أميركا بكميات مفتوحة من الديزل

1 ثلاث ناقلات محملة بالديزل تتجه إلى أميركا الشمالية

2 نائب رئيس الوزراء الروسي: مستعدون لتوفير أي كمية تطلبها الولايات المتحدة



أعلنت روسيا استعدادها لتزويد الولايات المتحدة بأي كمية ترغب في الحصول عليها من الديزل، ضمن الكميات المخصصة للتصدير، في خطوة تعكس استعداد موسكو لتوسيع إمدادات الوقود إلى السوق الأميركية، بالتزامن مع استمرار التقلبات التي تشهدها أسواق الطاقة العالمية وتأثر حركة التجارة النفطية بالتطورات الجيوسياسية.

ونقلت قناة «فيستي» التلفزيونية الروسية، الأحد، عن نائب رئيس الوزراء ألكسندر نوفاك تأكيد استعداد بلاده لتلبية الطلب الأميركي على الديزل، بعدما كشف قبل يومين عن توجه ثلاث ناقلات محملة بالوقود الروسي إلى أميركا الشمالية، في تطور يسلط الضوء على حركة تجارة المنتجات النفطية المكررة بين الأسواق الدولية.

أكد نوفاك أن روسيا مستعدة لتوفير الكميات التي يرغب المشترون الأميركيون في الحصول عليها من الديزل، وفقاً لحجم الصادرات المتاحة لديها.

وقال في مقابلة مع قناة «فيستي» الحكومية: «يمكننا توفير أي كمية يرغب بها شركاؤنا... من إجمالي الكميات التي نستصدرها».

ويشير التصريح إلى عدم وضع سقف محدد للكميات المعروضة على الجانب الأميركي، لكنه يربط الإمدادات بإجمالي الصادرات الروسية، وليس بإنتاج غير محدود أو التزام بتلبية جميع مستويات

الطلب المحتملة. ولم يحدد المسؤول الروسي أحجام الشحنات التي يمكن تصديرها إلى الولايات المتحدة، أو الأسعار المتوقعة، أو مواعيد التسليم، كما لم يكشف عن اتفاقيات تجارية جديدة مع مشترين أميركيين.

وتبقى ترجمة العرض إلى تدفقات فعلية مرتبطة بوجود طلب من المستوردين، وتوافر الناقلات، وشروط الدفع والتأمين، والضوابط التنظيمية السارية على التجارة النفطية.

ويأتي الإعلان في وقت تكتسب فيه إمدادات الوقود المكرر أهمية متزايدة، نظراً إلى ارتباط الديزل بأنشطة النقل البري

والصناعة والزراعة والخدمات اللوجستية. كما أن قدرة الدول على توفير المنتجات المكررة تختلف عن قدرتها على تصدير النفط الخام، لأن المعروض يتأثر بطاقة المصافي ومستويات التشغيل والطلب المحلي. سبق إعلان الاستعداد الروسي لتوسيع الإمدادات تصريح لنوفاك، الجمعة، كشف فيه عن توجه ثلاث ناقلات محملة بالديزل الروسي إلى أميركا الشمالية. ويمثل تحرك هذه الناقلات مؤشراً على وجود شحنات في طريقها إلى المنطقة، لكنه لا يكشف بمفرده عن الكميات الإجمالية أو الجهات المستوردة أو الموانئ النهائية للتفريغ.

كما أن الإشارة إلى أميركا الشمالية لا تعني بالضرورة أن جميع الشحنات الثلاث ستصل إلى موانئ الولايات المتحدة، إذ تضم المنطقة أسواقاً أخرى. ولم تتضمن التصريحات المنشورة تفاصيل عن حمولة كل ناقلة أو مواعيد وصولها، ما يحول دون تقدير الحجم الفعلي للإمدادات المنتظرة. وتتوقف أهمية هذه الشحنات بالنسبة إلى السوق على كمياتها مقارنة بمستويات الاستهلاك والمخزونات والواردات القائمة. وقد تساهم الإمدادات الإضافية في تحسين توافر الديزل لدى الأسواق المستقبلية، لكن تحديد أثرها على الأسعار يحتاج إلى معلومات عن حجم الشحنات

تشمل أسعار النفط الخام، و طاقة التكرير، ومستويات المخزون، والطلب الموسمي، وتكاليف الشحن البحري. وقد يؤدي ارتفاع الطلب أو تعطل الإمدادات إلى زيادة الفارق بين أسعار المنتجات المكررة وأسعار الخام، حتى عندما لا تتحرك أسعار النفط بالنسبة نفسها.

وفي المقابل، يمكن لزيادة المعروض من المصافي أو ارتفاع الواردات أن يخفف الضغوط على السوق إذا تجاوز نمو الإمدادات الزيادة في الاستهلاك.

وتكتسب الصادرات الروسية أهمية في هذا السياق باعتبارها أحد مصادر المنتجات النفطية المتداولة دولياً، مع بقاء حجم تأثيرها مرتبطاً بالمسارات التجارية المتاحة والقيود المنظمة للتعاملات.

ولا تكفي تصريحات الاستعداد للتصدير للحكم على اتجاه أسعار الديزل الأميركية، لأن السوق تتأثر أيضاً بالإنتاج المحلي والمخزونات والطلب وحركة الواردات من مصادر متعددة.

يثير العرض الروسي اهتماماً بالمسارات المحتملة لتجارة الوقود بين موسكو والأسواق الأميركية، في ظل حساسية العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتأثرها بالعقوبات والقرارات التنظيمية.

وتحتاج أي صفقات محتملة إلى الالتزام بالقواعد السارية وقت التنفيذ، بما يشمل أهلية الأطراف التجارية وشروط الشحن والتأمين والتسوية المالية.

والطلب المحلي والظروف التجارية. وتعكس حركة الناقلات أهمية متابعة التجارة الفعلية للمنتجات النفطية، إلى جانب التصريحات المتعلقة بالقدرة على التصدير، عند تقييم تغيرات المعروض. يعد الديزل من المنتجات النفطية الأساسية التي ترتبط تكاليفها بعدد كبير من الأنشطة الاقتصادية، وفي مقدمتها نقل البضائع وتشغيل المعدات والآليات الصناعية والزراعية. وتنعكس تقلبات أسعاره على تكاليف التشغيل وسلاسل الإمداد، خصوصاً في القطاعات التي تعتمد بصورة مباشرة على الوقود. وتتاثر أسواق الديزل بعدة عوامل،



قوة تعيد تشكيل العالم



«إنفيديا» تتوقع أسبوع عمل من 4 أيام بفضل التكنولوجيا

رئيس «جي بي مورغان» يرجح تقليص الدوام إلى 3.5 أيام

بيل غيتس يتحدث عن مستقبل يكتفي فيه الموظفون بيومين

توقعات بتراجع أيام الدوام وزيادة الإنفاق الاستهلاكي

الذكاء الاصطناعي يختصر العمل.. والعافية تجذب التريليونات

بوضوح مع تزايد استخدام المنصات الرقمية للتعارف وتكوين الصداقات والمشاركة في الأنشطة الجماعية. وبحسب الأرقام الواردة في التقرير، التقى أكثر من ربع الأزواج الذين تزوجوا خلال العام الماضي عبر الإنترنت، ما يعكس الدور المتنامي للتكنولوجيا في تشكيل العلاقات الشخصية.

وفي مجال اللياقة البدنية، سجلت أندية منصة «سترافا» الرياضية الاجتماعية نمواً يقارب أربعة أضعاف خلال العام الماضي، في مؤشر إلى زيادة الإقبال على الجمع بين ممارسة الرياضة والتفاعل الاجتماعي.

كما تشهد تطبيقات متخصصة في تكوين الصداقات وتنظيم اللقاءات الاجتماعية اهتماماً متزايداً، من بينها «تايم ليفت» و«ميت 5».

وتشير هذه التطورات إلى أن المستهلكين لا يبحثون فقط عن أدوات توفر الوقت، بل عن خدمات تساعد على تغيير موازين الأسواق وخلق قطاعات جديدة، بينما قد تواجه الشركات التي تعتمد على نماذج أعمال تقليدية منافسة متزايدة.

وتكتسب هذه الفرص أهمية في ضوء التغير المستمر في تركيبة الشركات الكبرى، إذ إن نصف الشركات الجديدة، إذ تستغل الربحية والقدرة على التوسع واستدامة الإيرادات عوامل أساسية في تحديد جاذبيتها الاستثمارية.

وتشير دراسة أجرتها «ماكينزي» إلى أن 85 % من المستهلكين يضعون الصحة والعافية ضمن أولوياتهم، مع تصدر الحصول على نوم جيد اهتماماتهم.

وتوضح هذه المؤشرات أن المستهلكين أصبحوا أكثر استعداداً لتخصيص موارد مالية لتحسين صحتهم وراحتهم، ما يوفر فرصاً استثمارية للشركات العاملة في الخدمات الصحية والتقنيات القابلة للارتداء والتغذية واللياقة.

احتياجات جديدة

لا يقتصر الطلب المستقبلي على المنتجات المادية والخدمات التقليدية، بل يمتد إلى الاحتياجات النفسية والاجتماعية التي تزداد أهميتها مع تحسن مستويات المعيشة. ووفق هرم الاحتياجات الذي وضعه عالم النفس أبراهام ماسلو، ينتقل الإنسان بعد تلبية احتياجاته الأساسية نحو البحث عن الحب والانتماء والتقدير والمكانة الاجتماعية وتحقيق الذات.

وأظهر استطلاع عالمي أجرته «غالوب»، شمل نحو 61 ألف شخص في 123 دولة بين عامي 2005 و2010، ارتباط المشاعر الإيجابية بالتفاعل الاجتماعي والشعور بالاحترام.

كما يرى عالم النفس التطوري دوغلاس كينريك أن تكوين العلاقات والحفاظ عليها وتربية الأبناء تمثل احتياجات إنسانية أساسية.

وتفتح هذه التوجهات المجال أمام شركات تقدم خدمات تساعد الأفراد على بناء العلاقات وتحسين التواصل وتطوير المهارات الشخصية، بما يحول الاحتياجات الاجتماعية إلى فرص اقتصادية جديدة.

علاقات رقمية

تظهر التحولات في أنماط العلاقات الاجتماعية

الاحتياجات الأساسية، ما أتاح للأسر توجيه جزء أكبر من إنفاقها نحو الخدمات والأنشطة المرتبطة بجودة الحياة.

وفي بريطانيا، انخفضت حصة الإنفاق على الغذاء والملابس إلى النصف مقارنة بمستوياتها عند إجراء أول مسح لإنفاق الأسر عام 1957، في مؤشر إلى تغير أولويات المستهلكين مع تطور الاقتصاد.

ومع تراجع الوزن النسبي للضروريات في ميزانيات الأسر، أصبحت الخدمات المرتبطة بالصحة والترفيه والتعليم والتجارب الشخصية أكثر أهمية. وتضمن القطاع مجموعة واسعة من الأنشطة وخدمات تحقق لهم الرضا الشخصي والانتماء الاجتماعي وتحسين المكانة وجودة الحياة.

وقد تستفيد الشركات التي تقدم هذه الخدمات من ارتفاع الطلب مستقبلاً، خصوصاً إذا ساعد الذكاء الاصطناعي على زيادة الإنتاجية والدخول المتاح للإنفاق.

تريليونات العافية

يبرز قطاع العافية العالمي باعتباره أحد أكبر المستفيدين من تغير أولويات المستهلكين، بعدما بلغت قيمته نحو 7 تريليونات دولار خلال 2024، مقارنة بنحو نصف هذا المستوى في 2013.

ويشمل القطاع مجموعة واسعة من الأنشطة والخدمات، من التغذية الصحية واللياقة البدنية إلى المنتجات والعناية الشخصية والخدمات المرتبطة بتحسين الصحة النفسية والجسدية.

ووفق الأرقام الواردة في التقرير الأصلي، تجاوز حجم هذا القطاع القيمة المجمعة للاقتصاد الأخضر وتكنولوجيا المعلومات والسياحة والرياضة، بما يعكس اتساع نطاق الإنفاق المرتبط بجودة الحياة.

وتفتح التطورات التقنية الباب أمام تحول طويل الأجل في الاقتصاد الاستهلاكي، قد تصبح فيه الخدمات المرتبطة بالصحة والعلاقات الاجتماعية وتحسين جودة الحياة من أبرز مصادر النمو خلال العقود المقبلة. ورغم التوقعات المتفائلة بشأن تقليص أيام العمل، فإن التجارب التاريخية تشير إلى أن البشر يميلون إلى استغلال مكاسب الإنتاجية في تحسين مستويات معيشتهم، وليس بالضرورة في زيادة وقت الراحة وحده.

لكن انتقال هذه المكاسب إلى تقليص فعلي لساعات العمل ليس أمراً مضموناً، إذ قد تختار المؤسسات زيادة الإنتاج وتوسيع أنشطتها بدلاً من خفض أيام الدوام، خصوصاً في القطاعات التي تواجه منافسة قوية.

دروس التاريخ

تكشف التجارب الاقتصادية السابقة أن التكنولوجيا لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة وقت الفراغ بالقدر المتوقع، حتى عندما تنجح في تقليل الجهد المطلوب لإنجاز المهام.

ففي كتابها الصادر عام 1983 بعنوان «المزيد من العمل للأمة»، ناقشت الباحثة روث شوارتز كوان تأثير الأجهزة المنزلية الحديثة على الوقت المخصص للأعمال المنزلية، مشيرة إلى أن ظهور التقنيات الجديدة لم يؤد تلقائياً إلى اختفاء الأعباء اليومية.

ورغم أن دراسات لاحقة شككت في بعض تقديراتها وأظهرت انخفاض ساعات الأعمال المنزلية، فإن التطورات التقنية ساعدت أيضاً على زيادة مشاركة النساء في سوق العمل.

وتشير البيانات التاريخية إلى أن ساعات العمل للفرد في الاقتصادات الغنية انخفضت إلى النصف تقريباً منذ أواخر القرن التاسع عشر، بالتزامن مع ارتفاع الإنتاجية وتحسن مستويات المعيشة.

غير أن الوقت الذي وفرته التكنولوجيا استُخدم أيضاً في أنشطة اقتصادية واجتماعية جديدة، ما يشير إلى أن الذكاء الاصطناعي قد يغير طبيعة العمل أكثر مما ينهي الحاجة إليه.

إنفاق متغير

شهدت أنماط الاستهلاك في الدول الغنية تحولات كبيرة مع ارتفاع الدخل وتحسن القدرة على تلبية

تتزايد توقعات كبار رجال الأعمال بأن يؤدي الذكاء الاصطناعي إلى تقليص أيام العمل خلال السنوات المقبلة، مع ارتفاع الإنتاجية وقدرة التكنولوجيا على إنجاز مهام كانت تتطلب ساعات طويلة. غير أن هذه التوقعات تثير تساؤلات اقتصادية بشأن كيفية استغلال الوقت الذي توفره التقنيات الحديثة، وما إذا كان الموظفون سيختارون العمل أقل أم سيبحثون عن أنشطة وخدمات جديدة لتحسين مستويات معيشتهم.

وفي الوقت الذي يراهن فيه قادة شركات التكنولوجيا على مستقبل يتراجع فيه الدوام التقليدي، تشير التحولات الاستهلاكية إلى أن زيادة الإنتاجية لا تعني بالضرورة انخفاض النشاط الاقتصادي، بل قد تفتح أسواقاً جديدة ترتبط بالصحة والعافية والعلاقات الاجتماعية وتطوير الذات، وهي قطاعات تستقطب بالفعل إنفاقاً متزايداً من المستهلكين في الاقتصادات المتقدمة.

دوام أقصر

يتوقع الرئيس التنفيذي لشركة «إنفيديا» جينسن هوانغ أن يسهم الذكاء الاصطناعي في تقليص أسبوع العمل إلى أربعة أيام، بينما يرى الرئيس التنفيذي لـ«جي بي مورغان» جيمي ديمون أن الدوام قد ينخفض إلى ثلاثة أيام ونصف.

ويذهب مؤسس «مايكروسوفت» بيل غيتس إلى أبعد من ذلك، بطرحه احتمال الاكتفاء بالعمل يومين أسبوعياً، رغم أنه كان يعمل نحو 80 ساعة أسبوعياً خلال المراحل الأولى لتأسيس شركته.

وتستند هذه التوقعات إلى قدرة الذكاء الاصطناعي على أتمتة المهام المتكررة وتحسين الإنتاجية، بما يسمح للشركات بتحقيق مستويات أعلى من الإنتاج باستخدام وقت أقل.

السعادة محرك النمو القادم

4 «ماكينزي»: 85 % من المستهلكين يضعون الصحة ضمن أولوياتهم

5 الإنفاق البريطاني على الغذاء والملابس يتراجع للنصف منذ 1957

6 أندية «سترافا» الرياضية تسجل نمواً يقارب أربعة أضعاف سنوياً



قوة تعيد تشكيل العالم

مساعدين رقميين يتفاوضون نيابة عن المستهلكين لتخفيض الفواتير

وكلاء الذكاء الاصطناعي يهددون أرباح الشركات

1 شركات التجارة الإلكترونية تواجه تراجع فاعلية الإعلانات والعروض التقليدية

2 المساعدون الرقميون يكتشفون الرسوم الخفية ويبحثون عن العروض الأرخص

قيود مصرفية

لم تقتصر التحفظات على المستهلكين، بل امتدت إلى مؤسسات مالية وتجارية كبرى تخشى تداعيات منح الوكلاء المستقلين صلاحيات تنفيذ المعاملات. فقد حظرت «أمازون»، وفق التقرير، مساعد «ميوز» من التسوق عبر منصتها خلال الشهر الماضي، بينما فرضت بنوك «سيتي غروب» و«بنك أوف أميركا» و«جيه بي مورغان تشيس» قيوداً على وصول وكلاء الذكاء الاصطناعي إلى حسابات العملاء. وتخشى شركات التجزئة ارتفاع عمليات الشراء الاحتمالية والمعاملات المتنازع عليها وطلبات الاسترجاع، بما يضيف أعباء تشغيلية ومالية على أنظمتها. أما البنوك، فتواجه مخاوف مختلفة تتعلق بإمكانية انتقال الأموال بصورة جماعية وسريعة بين المؤسسات المالية، إذا بدأت الأنظمة الذكية البحث المستمر عن الحسابات التي تمنح أعلى عائد. وقد يؤدي ذلك إلى زيادة تقلب الودائع، خصوصاً إذا اتخذ عدد كبير من الوكلاء قرارات متشابهة خلال فترات قصيرة، ما يفرض تحديات جديدة على إدارة السيولة والاستقرار المصرفي.



قد يصبح بإمكان المستهلكين قريباً امتلاك مساعدين شخصيين يعملون على مدار الساعة لتخفيض فواتيرهم، وإدارة اشتراكاتهم، والبحث عن أفضل العروض المصرفية والتجارية، دون الحاجة إلى إجراء اتصالات أو ملء نماذج طويلة. فمع التطور المتسارع لوكلاء الذكاء الاصطناعي المستقلين، تقترب التكنولوجيا من مرحلة تتجاوز فيها تقديم المعلومات إلى تنفيذ القرارات والمعاملات نيابة عن المستخدمين. ولا يقتصر التأثير المحتمل لهذا التحول على توفير الوقت والمال للأفراد، بل يمتد إلى تغيير قواعد المنافسة بين الشركات والبنوك والتاجر الإلكترونية، التي اعتادت الاستفادة من ضعف متابعة العملاء للأسعار والرسوم والاشتراكات. ومع قدرة الوكلاء الأذكى على مقارنة آلاف الخيارات خلال وقت قصير، قد تجد قطاعات اقتصادية واسعة نفسها مضطرة إلى تقديم عروض أفضل وخدمات أكثر شفافية للمحافظة على عملائها.

مساعدون مستقلون

تخيل مساعداً رقمياً يتفاوض ليلاً مع شركة الإنترنت لتخفيض فاتورتك، وينقل مذكراتك إلى حساب مصرفي يمنح فائدة أعلى، ويلغي اشتراكات البث قبل انتهاء فترات التجريبية المجانية وتحولها إلى خدمات مدفوعة. وقبل استيقاظك، يكون قد طلب هدية مناسبة، وعدّل موعداً متعارضاً في جدولك، وبحث عن تأمين منزلي أقل تكلفة، دون الحاجة إلى تدخل مباشر منك في كل خطوة. هذا النموذج لم يعد مجرد تصور مستقبلي، بعدما بدأت شركات التكنولوجيا تطوير وكلاء قادرين على تنفيذ المهام بصورة مستقلة. ففي أغسطس، أطلقت شركة «إنستنتك» الأميركية مساعداً الذكي، ثم تبعتها «ميتا» بإطلاق

مساعداً «ميوز» خلال الشهر الماضي، وفق المعلومات الواردة في التقرير الأصلي. وتختلف هذه الأنظمة عن روبوتات الدردشة التقليدية التي تكتفي غالباً بالإجابة عن الأسئلة، إذ تستطيع تصفح المواقع والتفاعل مع التطبيقات وتنفيذ التعليمات عبر الهواتف والحواسيب، ما يفتح المجال أمام تحول واسع في طريقة استخدام الخدمات الرقمية.

ثقة المستهلكين

رغم المزايا الاقتصادية المحتملة، لا يزال المستهلكون مترددين في منح الأنظمة الذكية صلاحيات كاملة للتصرف في أموالهم وحساباتهم الشخصية. وكشف استطلاع أجرته شركة «ماستركارد» أن 85% من المستهلكين منفتحون على التعامل مع وكلاء الذكاء الاصطناعي، لكن 10% فقط مستعدون للسماح لهذه الأنظمة بإتمام عمليات الشراء بصورة مستقلة.

وتعكس الفجوة الكبيرة بين النسبتين اختلافاً بين الاستعداد للاستفادة من التكنولوجيا والثقة في قدرتها على اتخاذ قرارات مالية دون إشراف بشري. وتتمثل أبرز المخاوف في احتمال تعرض الحسابات للاحتيال أو انتهاك الخصوصية أو وقوع أخطاء مكلفة، خصوصاً عندما تمتلك الأنظمة صلاحيات الوصول إلى البيانات المصرفية ومعلومات الدفع. وقد يفضل بعض المستخدمين ربط مساعديهم بمحافظ رقمية منفصلة ذات أرصدة محدودة، بدلاً من منحهم إمكانية التصرف المباشر في الحسابات المصرفية الرئيسية.

أرباح مهددة

يمثل انتشار الوكلاء الأذكى تحدياً لنماذج

المواصفات وتكاليف التوصيل وشروط الاسترجاع. وإذا أصبحت الأنظمة الذكية وسيطاً رئيسياً بين المتاجر والعملاء، فقد تتراجع فاعلية بعض الإعلانات التقليدية، بينما تتجه الشركات إلى تطوير طرق جديدة تجعل منتجاتها أكثر جاذبية للخوارزميات. وقد تتحول المنافسة تدريجياً من جذب انتباه المتسوق إلى إقناع المساعد الرقمي بأن المنتج يقدم أفضل قيمة، ما يفرض تغييرات على استراتيجيات التسويق والتجارة الإلكترونية.

ضوابط التعامل

يتطلب انتشار هذه التكنولوجيا تطوير البنية التحتية للاقتصاد الرقمي، ووضع معايير مشتركة تسمح للبنوك والمتاجر وشركات التكنولوجيا بالتحقق من هوية الوكلاء وتحديد صلاحياتهم. وتبرز الحاجة إلى قواعد قانونية واضحة تحدد المسؤولية عن الأخطاء والمعاملات غير المصرح بها، خصوصاً عندما ينفذ المساعد عمليات مالية دون تدخل مباشر من المستخدم.

كما ينبغي تمكين المستهلكين من وضع حدود للإنفاق، والموافقة المسبقة على المعاملات الحساسة، وإلغاء صلاحيات الوصول إلى الحسابات في أي وقت. وتحتاج الجهات التنظيمية، خصوصاً في القطاع المصرفي، إلى متابعة تأثير القرارات الآلية على حركة الودائع والسيولة، مع ضمان حماية البيانات الشخصية ومنع الاحتيال. وفي الوقت نفسه، ستواجه المواقع الإلكترونية تحدياً تقنياً يتمثل في استيعاب زيادة الزيارات الآلية، بعدما صممت أنظمة

أعمال تعتمد على عدم متابعة المستهلكين لاشتراكاتهم أو مقارنة الأسعار باستمرار. فكثر من الشركات تستفيد من استمرار العملاء في دفع رسوم لخدمات نادراً ما يستخدمونها، أو من عدم مطالبهم باسترداد مبالغ صغيرة، أو من ترددهم في الانتقال إلى مزود يقدم سعراً أفضل. لكن المساعد الذكي يستطيع مراجعة الاشتراكات بصورة دورية، واكتشاف الرسوم غير الضرورية، والتفاوض بشأن الأسعار، ومقارنة العروض دون الشعور بالملل أو ضيق الوقت.

وقد يؤدي ذلك إلى تقليص بعض مصادر الأرباح التي تعتمد على خمول العملاء، ودفع الشركات إلى المنافسة بصورة أكبر من خلال تخفيض الأسعار وتقديم مكافآت الولاء وتحسين جودة الخدمات. وفي المقابل، قد تضطر مؤسسات إلى فرض رسوم أكثر وضوحاً على خدمات كانت تمولها بصورة غير مباشرة من إيرادات أخرى، ما يعزز شفافية التسعير أمام المستهلكين.

تسويق مختلف

قد يمتد تأثير الوكلاء المستقلين إلى تغيير أساليب التسويق الإلكتروني التي تعتمد حالياً على جذب انتباه المستهلكين والتأثير في قراراتهم الشرائية. فالمتاجر الرقمية تستخدم الإعلانات البارزة والتوصيات الشخصية والعروض المحدودة زمنياً لدفع العملاء إلى الشراء، مستفيدة من الاستجابة البشرية للعوامل النفسية والإلحاح. لكن الوكيل الذكي لا يتعامل بالضرورة مع هذه المؤثرات بالطريقة نفسها، إذ يمكنه تقييم المنتجات وفق السعر والجودة

3 مخاوف مصرفية من انتقال الودائع تلقائياً بحثاً عن فوائد أعلى

4 بنوك أميركية كبرى تقيد وصول الوكلاء إلى حسابات العملاء

5 «أمازون» تمنع مساعداً ذكياً من التسوق عبر منصتها الإلكترونية

6 10% فقط مستعدون للسماح للذكاء الاصطناعي بإتمام مشترياتهم مستقلاً

النفط والتضخم يعقدان فرص تعافي المعدن الأصفر

هل يفقد الذهب جاذبيته أمام الفائدة المرتفعة؟

1 ارتفاع أسعار الطاقة يعزز احتمالات تشديد السياسة النقدية الأميركية مجدداً

2 مشتريات الصين تدعم المعدن رغم تراجع احتياطات روسيا الذهبية



اتجاه المعدن الأصفر خلال الأشهر المقبلة، مع استمرار ارتفاع أسعار النفط وتساعد المخاوف التضخمية، بالتزامن مع توقعات بإبقاء أسعار الفائدة الأميركية مرتفعة لفترة أطول. وتثير هذه التطورات تساؤلات بشأن قدرة الذهب على استعادة جاذبيته الاستثمارية، خصوصاً بعدما أصبحت السندات والأصول المدرة للعوائد منافساً قوياً له.

وتتجه أنظار المستثمرين إلى قرارات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبيانات الاقتصادية المرتقبة، بحثاً عن مؤشرات توضح مستقبل السياسة النقدية. وفي الوقت نفسه، تبرز مشتريات البنوك المركزية ومستويات الأسعار الفنية بوصفها عوامل قد تحدد فرص التعافي، وسط تباين التوقعات بشأن استمرار الضغوط أو عودة الطلب على الملاذات الآمنة.

طلب متباين

تمثل مشتريات البنوك المركزية أحد العوامل المهمة في تحديد التوازن بين العرض والطلب على الذهب، لكنها لا تسير في اتجاه موحد بين مختلف الدول. فقد أظهرت بيانات البنك المركزي الروسي انخفاض احتياطياته بنحو 6.2 أطنان خلال سبتمبر، لتصل إلى 2264 طناً، وهو أدنى مستوى منذ نهاية 2019.

وبلغ إجمالي ما خفضته روسيا من حيازاتها نحو 62 طناً منذ ديسمبر 2025، في ظل ضغوط مالية مرتبطة بتمويل عجز الموازنة.

وفي المقابل، واصلت الصين زيادة احتياطياتها، بعدما أضاف بنك الشعب الصيني 23 طناً خلال سبتمبر، وهي أكبر مشتريات شهرية منذ أكتوبر 2023، وفق بيانات مجلس الذهب العالمي. ورفعت هذه الإضافات إجمالي مشتريات الصين منذ بداية العام إلى 103 أطنان، لتبلغ حيازاتها الرسمية نحو 2410 أطنان.

ويكشف اختلاف التوجهات أن مبيعات بعض البنوك المركزية لا تعني بالضرورة تراجع الطلب الرسمي عالمياً، خصوصاً مع استمرار توجه دول نحو تنويع احتياطياتها وتقليل الاعتماد على الأصول التقليدية.

وقد تساعد المشتريات الرسمية على امتصاص جزء من المعروض ودعم الأسعار، لكن تأثيرها يظل مرتبطاً بحجم التدفقات الاستثمارية وتحركات الدولار والعوائد العالمية.

يمثل مسار أسعار الفائدة الأميركية العامل الأكثر تأثيراً في مستقبل الذهب، بعدما عززت بيانات التضخم الأخيرة احتمالات اتخاذ الاحتياطي الفيدرالي خطوة تشددية إضافية قبل نهاية العام.

وتشير توقعات الأسواق إلى تثبيت الفائدة خلال اجتماع أكتوبر، مع استمرار الرهانات على زيادة محتملة في ديسمبر، خصوصاً إذا ظلت الضغوط السعيرية أعلى من المستويات المستهدفة.

وتكمن المشكلة بالنسبة للذهب في أنه لا يمنح حائزيه عائداً دورياً، بخلاف السندات والودائع المصرفية، ما يجعل ارتفاع الفائدة الحقيقية عاملاً يقلص جاذبيته الاستثمارية.

ويضيف ارتفاع أسعار النفط تحدياً جديداً، إذ يؤدي صعود الطاقة إلى زيادة تكاليف النقل والإنتاج، ما قد ينعكس على أسعار السلع والخدمات ويؤخر تراجع التضخم.

وتعني هذه العلاقة أن التوترات الجيوسياسية قد تتحول من عامل داعم للذهب إلى مصدر ضغط عليه، عندما تدفع أسعار الطاقة إلى الارتفاع وتعزز

تصفيات العملات المشفرة تتجاوز 810 ملايين دولار

بيتكوين يستعيد 80 ألف دولار مجدداً

1 ارتفاع النفط فوق 117 دولاراً يعزز مخاوف استمرار التضخم الأميركي

2 المستثمرون يترقبون اجتماع الفيدرالي يومي 27 و28 أكتوبر الجاري

ولا تمثل هذه المستويات ضمانات لاتجاه الأسعار، إذ تتغير حركة العملات المشفرة سريعاً تبعاً للتدفقات الاستثمارية وأحجام التداول والأخبار الاقتصادية. وفي جانب آخر، أعاد اختراق بيانات عملاء شركة «Keystone» المصنعة لحافظ العملات المشفرة تسليط الضوء على المخاطر الأمنية، رغم تأكيد الشركة عدم تأثر المفاتيح الخاصة وعبارات الاسترداد.

وتبرز هذه الواقعة أهمية حماية بيانات المستخدمين من محاولات التصيد الاحتيالي، خصوصاً مع اتساع استخدام المحافظ الرقمية وزيادة أعداد المستثمرين الأفراد. كما تؤكد أن المخاطر التي تواجه السوق لا تقتصر على تقلبات الأسعار، بل تشمل أمن الأصول الرقمية وسلامة البيانات وآليات التداول والتمويل.

الفائدة تحدد مسار التعافي

ستعتمد حركة بيتكوين خلال الأيام المقبلة على نتائج اجتماع الاحتياطي الفيدرالي واتجاه أسعار النفط ومدى استعداد المستثمرين للعودة إلى الأصول عالية المخاطر بعد موجة التصفيات الأخيرة. فإذا أظهرت تصريحات الفيدرالي تراجع الحاجة إلى تشديد إضافي، فقد تستفيد العملات المشفرة من تحسن شهية المخاطرة، بينما قد يؤدي استمرار المخاوف التضخمية إلى تجدد الضغوط البيعية.

وفي جميع الأحوال، يبقى استقرار بيتكوين فوق 80 ألف دولار وتجاوز مستوى 81700 دولار من أبرز المؤشرات التي يراقبها المتعاملون، دون اعتبار التعافي الحالي دليلاً نهائياً على انتهاء التقلبات أو ضماناً لاستمرار الصعود.

قد يزيد الضغوط البيعية. وساهم انخفاض السيولة خلال عطلة نهاية الأسبوع في تسريع التراجع، بعدما هبطت بيتكوين إلى 79146 دولاراً قبل أن تستعيد مستوى 80 ألف دولار.

وسجلت العملة نحو 80936.30 دولاراً خلال تداولات الأحد، بينما تفاوت أداء العملات الرقمية الرئيسية، إذ تراجعت إيثيريوم بنسبة 0.56 % إلى 2369.34 دولاراً، وانخفضت سولانا بنسبة طفيفة بلغت 0.03 % إلى 102.68 دولار.

في المقابل، ارتفعت عملة «XRP» بنسبة 1.63 % إلى 1.31 دولار، وصعدت «BNB» بنسبة 1.14 % إلى 748.60 دولاراً، ما يعكس اختلاف مستويات الطلب بين العملات الرئيسية.

وتواجه الشركات التي تحتفظ بكميات كبيرة من بيتكوين تحديات إضافية في تمويل مشترياتهما، خصوصاً مع ارتفاع الالتزامات المرتبطة بالأسهم المتأثرة، ما قد يحد من قدرتها على توسيع استثماراتها خلال فترات التقلب.

مستويات الأسعار

يراقب المتداولون مستوى 81700 دولار، القريب من المتوسط المتحرك لخمسين يوماً، باعتباره إحدى نقاط المقاومة المهمة التي قد تحدد قدرة بيتكوين على مواصلة التعافي. وقد يشجع تجاوز هذا المستوى والاستقرار فوقه على عودة بعض المشترين، خصوصاً إذا تزامن مع تحسن ظروف السيولة وتراجع المخاوف المرتبطة بالفائدة الأميركية. أما استمرار التداول دونه، فقد يبقى الضغوط الفنية قائمة، مع مراقبة مستويي 78400 و 77876 دولاراً بوصفهما منطقتي دعم محتملتين إذا تجددت عمليات البيع.

وتتربق الأسواق تصريحات مسؤولي الفيدرالي بشأن التضخم والنمو وتوقيت أي تحرك مقبل للفائدة، خصوصاً أن تثبيت الأسعار خلال اجتماع أكتوبر لا يعني بالضرورة انتهاء احتمالات التشديد النقدي.

وقد يؤدي تبني البنك المركزي بنية متشددة إلى زيادة الضغوط على العملات المشفرة، بينما قد تدعم الإشارات الأقل تشدداً عودة السيولة وتحسن شهية المستثمرين للمخاطرة.

وتبرز أهمية القرار في ظل ارتفاع عوائد السندات العالمية، التي تزيد المنافسة بين الأصول الاستثمارية وتدفع بعض المؤسسات إلى إعادة توزيع محافظها وفق مستويات العائد والمخاطر.

تصفيات واسعة

كشفت موجة البيع الأخيرة عن حجم المخاطر المرتبطة بالتداول بالرافعة المالية، بعدما تجاوزت قيمة المراكز التي أغلقتها منصات التداول قسرياً 810 ملايين دولار خلال 24 ساعة.

واستحوذت المراكز الشرائية على نحو 689 مليون دولار من إجمالي التصفيات، ما يشير إلى تعرض المستثمرين الذين راهنوا على ارتفاع الأسعار لخسائر كبيرة مع تسارع الهبوط. وتحدث التصفية القسرية عندما تنخفض قيمة الضمانات المستخدمة في التداول إلى مستويات لا تكفي لتغطية الالتزامات، فتغلق المنصات المراكز تلقائياً، الأمر الذي



اضطرابات الشحن تضغط على عوائد منتجي الخام

الغاز الأميركي يدعم قطر.. والخصومات تطارد النفط

قطر تتعاقد على 4 ملايين طن غاز أميركي سنوياً

1

«أرامكو»: تكلفة استخراج البرميل ثابتة عند 3 دولارات منذ عقدين

2

خام كندا يُباع بخمسة يتجاوز 26 دولاراً عن الأسعار المرجعية

3



خسائر الصادرات

شهدت أسواق الطاقة العالمية خلال الأسبوع تحولات لافتة، مع تصاعد الضغوط على تجارة النفط والغاز بسبب اضطرابات الملاحة وارتفاع تكاليف الشحن. ودفع ذلك المنتجين إلى البحث عن بدائل لحماية صادراتهم وحصصهم السوقية، بعدما أصبحت المنافسة مرتبطة ليس فقط بحجم الإنتاج والأسعار، بل أيضاً بتكلفة وصول الشحنات إلى المستهلكين وقدرة الشركات على تجاوز المخاطر الجيوسياسية.

وتصدرت قطر المشهد بإبرام اتفاقيتين لشراء الغاز الطبيعي المسال الأميركي، في خطوة تعزز مرونة محفظتها التجارية، بينما أكدت أرامكو السعودية انخفاض تكلفة استخراج النفط لديها، بالتزامن مع خطط لتوسيع قدرات التصدير. في المقابل، تعرضت خامات كندا وغيانا وأنغولا وجمهورية الكونغو لخصومات كبيرة، فيما خفف الاتحاد الأوروبي موقفه من حظر تطوير موارد النفط والغاز في القطب الشمالي، وسط تنامي المخاوف بشأن أمن الطاقة.

تكلفة الإنتاج

في السعودية، أكد رئيس أرامكو وكبير إدارييها التنفيذيين أمين الناصر أن تكلفة استخراج برميل النفط لدى الشركة ظلت عند نحو 3 دولارات طوال 20 عاماً، رغم التضخم وارتفاع تكاليف التشغيل. وأوضح، خلال مقابلة مع «العربية Business»، أن التطور التقني وتحسين الكفاءة أسهما في تثبيت التكلفة، مشيراً إلى أن تطبيقات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي حققت للشركة قيمة تجاوزت 11 مليار دولار بين 2023 و2025. وتتوقع أرامكو قيمة سنوية بين مليار و4 مليارات دولار خلال السنوات المقبلة نتيجة التوسع في التقنيات الحديثة.

ويمنح انخفاض تكلفة الاستخراج أرامكو ميزة تنافسية، خصوصاً خلال فترات تراجع الأسعار، مع ضرورة التمييز بين تكلفة الاستخراج المباشرة والتكلفة الإجمالية للإنتاج.

بدائل التصدير

تعمل أرامكو على رفع الطاقة الاستيعابية لخط أنابيب شرق غرب من نحو 7 ملايين برميل يومياً إلى 10 ملايين برميل، إلى جانب دراسة مسارات تصدير

ناقلات قطرية قديمة تعود للخدمة لمواجهة مخاطر العبور عبر هرمز

التصدير بعد تلبية الطلب المحلي. وتؤكد هذه الخطط أن تنوع مسارات التصدير أصبح ضرورة، بعدما أثبتت الاضطرابات أن وفرة الإنتاج لا تضمن وصوله إلى الأسواق.

خصومات النفط

تعرضت خامات كندا وغيانا وأنغولا وجمهورية الكونغو لضغوط بسبب ارتفاع تكاليف الشحن، ما دفع المنتجين إلى تقديم خصومات لتعويض المشتريين عن تكلفة النقل.

في كندا، اتسع الخصم على خام «ويسترن كنديان سيليك» إلى 26.40 دولاراً للبرميل مقارنة بخام غرب تكساس الوسيط، في تقييم 15 أكتوبر لشحنات نوفمبر، وفق «رويترز». وفي غيانا، سجلت خامات «بايارا غولد» و«ليزا» و«يونابيت غولد» و«غولدن أروهيدي» أضعف مستوياتها مقارنة ببرنت المؤرخ منذ بدء تقييماتها في 2023، وفق «إس أند بي غلوبال بلاتس». وبلغ خصم «بايارا غولد» نحو 16.05 دولاراً للبرميل، بعدما اتسع 6.55 دولارات خلال يوم واحد.

وفي جمهورية الكونغو، اتسع خصم خام «جينو» إلى 26.10 دولاراً للبرميل مقارنة ببرنت، بينما جرى تداول خام

«هونغو» الأنغولي بخمسة 19.60 دولاراً. وتوضح هذه المستويات أن ارتفاع الأسعار العالمية لا يضمن زيادة عوائد جميع المنتجين، إذ قد تلتهم تكاليف الشحن والتأمين جزءاً كبيراً من القيمة المحققة، خصوصاً للخامات البعيدة عن الأسواق. كما تؤثر وفرة المعروض وجودة الخام ومتطلبات المصافي في حجم الخصم.

القطب الشمالي

خفف الاتحاد الأوروبي موقفه من فرض حظر دولي ملزم على تطوير موارد النفط والغاز في القطب الشمالي، بعدما حذف من استراتيجيته الجديدة الصادرة في 20 أكتوبر الدعوة إلى اتفاق متعدد الأطراف يمنع تطوير احتياطات جديدة.

وكانت استراتيجية 2021 تدعو إلى حظر تطوير الموارد الجديدة وشراء إنتاجها، لكن الوثيقة الجديدة تخلت عن هذا الالتزام، مع استمرار الدعوة إلى إبقاء النفط والغاز والفحم في باطن الأرض. ويعكس التحول تزايد أولوية أمن الطاقة، خصوصاً للدول الأوروبية الساعية إلى تنوع الإمدادات وتقليل مخاطر الاضطرابات.

وتبرز النرويج، التي تطور مواردها في بحر بارنتس والمناطق الشمالية، رغم توقعات تراجع إنتاجها خلال ثلاثينيات القرن الحالي. ولا يعني التراجع التخلي عن الأهداف المناخية، بل يعكس محاولة للموازنة بين حماية البيئة وضمان الإمدادات.

أمن الإمدادات يحسم المنافسة

تؤكد التطورات أن المنافسة في أسواق الطاقة لم تعد تعتمد على الإنتاج والأسعار فقط، بل على تأمين طرق النقل وتنوع الإمدادات والتحكم في التكاليف. فبينما تعزز قطر مرونة تجارتها، توسع السعودية قدراتها التصديرية، ويواجه منتجون آخرون ضغوطاً بسبب الشحن والخصومات.

وفي ظل المخاطر الجيوسياسية، ستظل قدرة الدول والشركات على إيصال النفط والغاز إلى المستهلكين بأقل تكلفة وأعلى أمان عاملاً حاسماً في تحديد المستفيدين من تحولات سوق الطاقة.

نقط غيانا يسجل أضعف أسعاره منذ بدء تقييماته في 2023

أسطول الطوارئ

وتزداد أهمية هذه الفوارق مع ارتفاع تأمين مخاطر الحرب إلى ما بين 7.5 % و 10 % من قيمة السفينة خلال بعض فترات الأزمة. ووفق «بلومبرغ»، عبرت نحو 20 ناقلة محملة بالغاز القطري هرمز خلال الأسابيع الأربعة التالية لاستئناف العبور في سبتمبر، فيما استعادت الصادرات نحو ثلث مستوياتها السابقة للحرب بنهاية الشهر. ورغم أن الناقلات القديمة تحد من الخسائر المحتملة عند تعرضها لأضرار، فإنها ترفع تكاليف الوقود والصيانة ونقل الغاز بين السفن.

علقت جهات قطرية خطط بيع نحو 10 ناقلات قديمة للغاز الطبيعي المسال تعمل بالتوربينات البخارية، بهدف استخدامها في نقل الشحنات عبر مضيق هرمز. وتقضي الآلية بعبور الناقلات القديمة المضيق، ثم نقل الغاز إلى سفن أحدث خارج المنطقة. وتتراوح قيمة الناقلات بين 11 و25 مليون دولار كخردة، وقد تصل إلى 48 مليون دولار إذا كانت صالحة للتشغيل، مقارنة بنحو 100 مليون دولار لبعض الناقلات الحديثة و250 مليوناً للسفن الجديدة.



ممر بحري يربط الخليج بالمياه المفتوحة ويؤثر في إمدادات الوقود والأسواق الدولية

هرمز.. عقدة الجغرافيا التي ترسم معادلة الطاقة العالمية

كتب جورج حبيب

بين الاقتصادات، أصبحت سلامة هذه المسارات عاملاً مؤثراً في استقرار سلاسل الإمداد وحركة الاستثمارات وأسعار السلع، فيما بات أي اضطراب في الممرات الحيوية قادراً على إحداث تداعيات تتجاوز حدود المنطقة التي يقع فيها.

تقوم التجارة العالمية على شبكة مترابطة من طرق النقل والممرات البحرية التي تصل مراكز الإنتاج بالأسواق الاستهلاكية، وتحدد كفاءتها سرعة تدفق السلع وتكاليف وصولها إلى وجهاتها النهائية. ومع اتساع الاعتماد المتبادل

يحتل مضيق هرمز موقعاً محورياً في خريطة الملاحة العالمية، إذ يشكل حلقة الوصل البحرية بين الخليج العربي وخليج عُمان، وبوابة رئيسية لعبور السفن من منطقة الخليج إلى المياه المفتوحة. وقد منحته هذه الجغرافيا أهمية استراتيجية تتجاوز محيطه الإقليمي، ليصبح أحد أبرز الممرات التي تتقاطع عندها مصالح الدول المنتجة للطاقة والمستهلكة لها.

ولا تنحصر أهمية هذا الممر في موقعه الجغرافي، بل تمتد إلى دوره في حركة التجارة الدولية وأمن الإمدادات، حيث تمر عبره كميات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي المسال، إلى جانب السفن التجارية المحملة بمختلف البضائع. وتجعله هذه الحركة أحد الشرايين الأساسية للاقتصاد العالمي، إذ تشير التقديرات إلى مرور نحو 11 % من حجم التجارة العالمية عبره.

وتبرز مكانته بصورة أوضح في قطاع الطاقة، إذ يستوعب عبور أكثر من ربع تجارة النفط المنقولة بحراً، وما يقارب خمس الاستهلاك العالمي من النفط ومشتقاته، بما يعادل نحو 20 مليون برميل يومياً، فضلاً عن نحو خمس التجارة العالمية للغاز الطبيعي المسال، وفق تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأميركية لعام 2024 والربع الأول من عام 2025.

ومع هذا الثقل الاقتصادي، لم يكن هرمز مجرد ممر لعبور السفن، بل تحول على امتداد تاريخه إلى نقطة تنافس بين القوى الإقليمية والدولية، وورقة ضغط ترتبط بأمن الطاقة واستقرار الأسواق. ومنذ ثمانينيات القرن العشرين، ازدادت أهمية موقعه في الحسابات السياسية والعسكرية، بالتزامن مع تصاعد الاهتمام الدولي بضمان استمرار حركة الملاحة وتدفق الموارد إلى الأسواق العالمية.

يقع مضيق هرمز في الجزء الشرقي من مياه الخليج العربي والشمالي الغربي لخليج عُمان، وهما مسطحان مائتان يتصلان بالحيط الهندي. ويحده من الشمال والشرق الساحل الإيراني، بينما تشرف سلطنة عُمان على جانبه الجنوبي، بما في ذلك مناطق مهمة من حركة الملاحة البحرية.

وتبدأ حدوده الشمالية الغربية من الخط الواصل بين رأس الشيخ مسعود في شبه جزيرة مسندم العُمانية وجزيرة

هنجام، مروراً بجزيرة قشم وصولاً إلى الساحل الإيراني، وهو الخط الذي يفصل المضيق عن الخليج العربي.

أما حدوده الجنوبية الشرقية، فتمتد من رأس دبا على الساحل الإماراتي إلى دماجة على الساحل الإيراني، ويمثل هذا الامتداد الحد الفاصل بين المضيق وخليج عُمان.

وتتكون الشواطئ الشمالية من الأجزاء الشرقية لجزيرتي قشم ولارك، فيما تمتد الشواطئ الجنوبية على الساحلين الغربي والشمالي لشبه جزيرة رأس مسندم.

وبفضل ظروفه المناخية، يظل المضيق صالحاً للملاحة طوال العام. ويبلغ طوله نحو 167 كيلومتراً، ويتراوح عرضه بين 33 و95 كيلومتراً تقريباً، فيما تتراوح أعماقه بين 60 و100 متر.

وتنتشر في محيطه مجموعة من الجزر ذات الأهمية الجغرافية والاستراتيجية. فمن الجانب الإيراني، تبرز جزر قشم وهرمز ولارك وهنجام، في حين تقع جزر أخرى تحت الإدارة العُمانية، من بينها مجموعة جزر سلامة وبناتها وجزيرة الغنم، إلى جانب شبه جزيرة مسندم التي تمثل الامتداد العُمانى المطل على المضيق.

أصل التسمية

تعددت الروايات التي تناولت أصل اسم هرمز، واختلفت في تفسير دلالاته وجذوره اللغوية، إلا أن عدداً من الآراء يربطه باللغة الفارسية، مع تباين المعاني المنسوبة إليه.

وتشير بعض المعاجم إلى أن اللفظ قد يعني «الإله» أو «كوكب المشتري»، فيما استُخدمت صيغ متعددة منه في التراث العربي للإشارة إلى ملوك الفرس.

وتربط تفسيرات أخرى الاسم بـ«أهورا مزدا»، وهو الإله المرتبط بالديانة الزرادشتية التي سادت في مملكة هرمز المزدهرة منذ القرن العاشر الميلادي.

وهناك روايات تعيد التسمية إلى العهد الفارسي القديم، حين كان الاسم يُنطق «هرمز»، قبل حذف حرفه الأخير للتخفيف. كما يذهب بعض الباحثين إلى أن أصله يعود إلى لفظ «أورموس»، الذي تربطه هذه الآراء بكلمة فارسية تعني نخلة التمر.

أما سبب إطلاق الاسم على المضيق، فتتعدد بشأته الاحتمالات: إذ يرجح بعضهم ارتباطه بجزيرة هرمز، بينما يعيده آخرون إلى مملكة هرمز التاريخية أو إلى عدد من الملوك الساسانيين الذين

حملوا الاسم، قبل أن ينتقل لاحقاً إلى الجزيرة والممر البحري.

تاريخ طويل من التنافس

تعود الأهمية التاريخية لمضيق هرمز إلى آلاف السنين، إذ تعاقبت على المنطقة حضارات وقوى سياسية وتجارية استفادت من موقعها في حركة السفن التجارية والعسكرية، ومن بينها الحضارات السومرية والبابلية والفارسية والإغريقية والفينيقية.

ومنذ القرن السابع قبل الميلاد، شهدت المنطقة تنافساً بين الإمبراطوريات المتعاقبة على الشرق للسيطرة على الممرات البحرية، في وقت ازدهرت فيه الحركة التجارية خلال مراحل تاريخية مختلفة، خصوصاً في العصر العباسي. وفي القرن العاشر الميلادي، نشأت مملكة هرمز القديمة على الساحل الشرقي للخليج العربي، وأصبحت حلقة اتصال تجاري بين الشرق والغرب.

لكن الغارات المغولية دفعت سكان المملكة إلى الانتقال نحو جزيرة قشم، ثم إلى جزيرة جيرون، حيث تأسست هرمز الجديدة، التي تحولت إلى مركز سياسي وتجاري بارز في المنطقة، واستمرت مكانتها نحو مئة عام.

واحتفظ المضيق بدوره في حركة التجارة الإقليمية والدولية خلال القرون اللاحقة، وقد زار الرحالة ابن بطوطة المنطقة وكتب عنها خلال رحلاته بين عامي 1325 و1349، وهي فترة شهدت مراحل مختلفة من ازدهارها التجاري. وفي عام 1507، هاجم البرتغاليون جزيرة هرمز، وتمكنوا بحلول عام 1514 من احتلالها، وأقاموا فيها الحصون، ووسعوا نفوذهم على السواحل والممرات البحرية المحيطة بها، بما في ذلك المضيق.

وفي قلب هذه المعادلة، تبرز الممرات البحرية التي تعبرها شحنات الطاقة والمواد الخام والبضائع، ويأتي مضيق هرمز في مقدمتها، نظراً إلى موقعه الاستراتيجي ودوره في ربط الخليج العربي بالأسواق العالمية.

والبحرين والعراق والكويت، التي ترتبط عبره بشبكات الملاحة والتجارة الدولية، فيما يشكل بوابة رئيسية لحركة السفن المرتبطة بالإمارات والسعودية وسلطنة عُمان وإيران.

أما عالمياً، فتظهر أهميته في حجم التجارة التي تعبره. ووفق تقرير منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام 2025، يمر عبره نحو 11 % من التجارة العالمية، بما يشمل نحو 34 % من صادرات النفط المنقولة بحراً و30 % من صادرات الغاز الطبيعي المسال.

وبحلول منتصف يونيو 2025، بلغ متوسط حركة السفن في المضيق نحو 144 سفينة يومياً، بينها 37 % من ناقلات النفط، و17 % من سفن الحاويات، و13 % من سفن الشحن السائب، بحسب البيانات الواردة في التقرير.

وتتضاعف أهمية هذا الممر في ظل محدودية الخيارات المتاحة لنقل منتجات الطاقة إلى الأسواق الدولية. فتعطل حركة الملاحة، حتى لفترة قصيرة، يمكن أن ينعكس على سلاسل الإمداد ويرفع تكاليف الشحن والتأمين، بما يزيد الضغط على أسعار الطاقة ويؤثر في حركة التجارة.

وتتجه الحصة الأكبر من تدفقات الطاقة العابرة للمضيق إلى الأسواق الآسيوية. فقد أظهر التقرير أن نحو 83 % من هذه التدفقات خلال عام 2024 اتجهت إلى آسيا، وكانت الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية أبرز الوجهات.

ويجعل هذا الاعتماد الأسواق الآسيوية أكثر عرضة للتأثر بأي اضطراب في حركة الإمدادات، نظراً إلى أهمية النفط والغاز في تشغيل قطاعات الصناعة والنقل وتوليد الكهرباء، فضلاً عن دورهما في تلبية احتياجات المستهلك. وفي المقابل، تستورد الولايات المتحدة أيضاً كميات من الطاقة عبر هذا الممر. وخلال عام 2024، بلغ متوسط وارداتها من النفط الخام والمكثفات من دول الخليج العربي عبر مضيق هرمز نحو نصف مليون برميل يومياً، بما يعادل قرابة 7 % من إجمالي وارداتها من النفط الخام والمكثفات، ونحو 2 % من استهلاكها من السوائل البترولية.

ولا تقتصر أهمية المنطقة على تجارة النفط والغاز، بل تمتد إلى حركة الحاويات والبضائع المختلفة. ووفق تقرير منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام 2025، تتجاوز عمليات مناولة الحاويات المنطعية في الموانئ المجاورة 30 مليون حاوية سنوياً.

وتجعل هذه الأرقام المضيق نقطة مؤثرة في منظومة التجارة الدولية، إذ لا يقتصر تأثير أي اضطراب فيه على أسواق الطاقة، وإنما قد يمتد إلى تكاليف النقل البحري وتدفقات البضائع والأنشطة الصناعية والتجارية المرتبطة بها.



وسعى العثمانيون إلى إنهاء السيطرة البرتغالية، فأطلقوا حملة عسكرية عام 1552، لكنها لم تحقق أهدافها. وفي المقابل، تمكن الشاه الإيراني عباس الأول، عام 1622، بالتحالف مع الإنجليز، من التغلب على البرتغاليين واستعادة السيطرة على المضيق، قبل أن تبدأ بريطانيا بتوسيع نفوذها تدريجياً. وخلال الفترة الممتدة من أواخر القرن الثامن عشر إلى بدايات القرن التاسع عشر، أبرمت إنجلترا سلسلة من المعاهدات مع دول المنطقة، بما فيها إيران وعُمان، بهدف الحد من التوسع الفرنسي وتعزيز نفوذها في الخليج العربي ومضيق هرمز. واستمر النفوذ البريطاني حتى عام 1971، عندما أعلنت لندن انسحابها من المنطقة. وفي أعقاب ذلك، اتجهت إيران إلى بناء قواعد عسكرية على السواحل المطلة على المضيق وتعزيز قدراتها البحرية.

ومنذ أواخر سبعينيات القرن العشرين، عملت الولايات المتحدة على ترسيخ وجودها في منطقة الخليج العربي ومضيق هرمز، مبررة ذلك بالحاجة إلى حماية الملاحة البحرية وضمان استمرار تدفق النفط إلى الأسواق الدولية.

الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية

تنبع الأهمية الاقتصادية لمضيق هرمز من دوره في ربط مناطق إنتاج الطاقة بمراكز الاستهلاك العالمية، إلى جانب موقعه ضمن شبكة التجارة البحرية الدولية. وتتركز حوله مصالح الدول المنتجة للنفط والغاز، كما تعتمد عليه اقتصادات عديدة لضمان وصول الإمدادات إلى أسواقها. وعلى المستوى الإقليمي، يمثل المضيق ممرأ بحرياً بالغ الأهمية لدول مثل قطر

الإقليمية، وما يقابلها من اعتبارات تتصل بحرية المرور في المضائق الدولية. وهكذا، تتداخل في هرمز اعتبارات الجغرافيا والتاريخ والاقتصاد والقانون، ليظل أحد أكثر الممرات البحرية حساسية في العالم. فموقعه يجعله حلقة وصل رئيسية بين منتجي الطاقة ومستهلكيها، فيما يمنحه حجم التدفقات العابرة له تأثيراً مباشراً في استقرار الأسواق الدولية. وتبقى استمرارية الملاحة فيه عاملاً أساسياً في حماية سلاسل الإمداد العالمية، في ظل توازن دقيق بين المصالح الاقتصادية للدول واعتباراتها الأمنية والسيادية.

لسلامة الدولة الساحلية أو إخلالاً بنظامها وأمنها، مع مراعاة الأحكام المنظمة لحركة السفن التجارية والعسكرية. وتبرز أهمية هذه المسائل في ظل حساسية المضيق بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي، إذ تتقاطع حرية الملاحة مع حقوق الدول الساحلية، وتزداد الحاجة إلى قواعد واضحة تضمن استمرار حركة السفن وتحد من احتمالات تعطيلها. وقد أثارت مسألة الإشراف على مضيق هرمز نقاشات قانونية دولية، في ضوء مطالب إيران المرتبطة بوقوع أجزاء من المضيق ضمن مياهها

الدولية، مع مراعاة حقوق الدول الساحلية والتزاماتها. غير أن تفسير القواعد القانونية وتطبيقها يظلان مرتبطين بطبيعة الممر البحري وموقعه ووضع القانوني.

وتتمسك إيران وعُمان، بحكم قربهما الجغرافي من المضيق وارتباطه بمياههما الإقليمية، بأهمية حماية أمنهما وسيادتهما ومصالحهما. ويرتبط هذا الموقف بالنقاش حول نظام المرور البري، الذي يتيح لسفن جميع الدول، الساحلية وغير الساحلية، المرور عبر البحر الإقليمي وفق شروط محددة.

ويفترض هذا النظام ألا يشكل مرور السفن تهديداً

تتداخل الأهمية الجغرافية والاقتصادية لمضيق هرمز مع مسائل قانونية تتعلق بحقوق الدول الساحلية وحرية الملاحة الدولية، ولا سيما أن الممر يربط بين مناطق بحرية رئيسية ويستقبل حركة سفن تجارية من دول متعددة.

وتتناول المادة القانونية المنظمة للمضائق الدولية حق المرور العابر، الذي يضمن للسفن والطائرات المرور المتواصل والسريع عبر المضائق المستخدمة للملاحة الدولية، وفق الضوابط التي تحددها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982.

ويهدف هذا النظام إلى ضمان استمرار الملاحة

حرية الملاحة وأحكام القانون الدولي

نقاش مرتقب لإحياء حرية تنقل العملة

بريطانيا تفتح ملف العودة إلى أوروبا



وأظهرت بيانات رسمية أن صافي الهجرة طويلة الأجل في 2025 انخفض ليقترّب من مستواه قبل تطبيق نظام جديد للهجرة بعد «بريكست» في بداية 2021. وفي سبتمبر الماضي، بعد شهرين من حله محل كير ستارمر زعيماً لحزب العمال ورئيساً للوزراء، قال بيرنام إنه ينبغي لبريطانيا دراسة خيارات لعلاقتها مع الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك احتمال الانضمام إلى التكتل مجدداً يوماً ما.

من التكتل «بريكست» شكل تحديات كبيرة للغاية. وأضاف: «لكنها، في الوقت نفسه، شكلت نوعاً من الهجرة ربما لم يكن بالصعوبة نفسها مثل الوقت الحالي»، وفقاً لوكالة «رويترز». وتابع قائلاً: «الهجرة التي يأتي فيها الناس ثم يعودون إلى بلدانهم مختلفة.. تغيرت موازين الهجرة منذ ذلك الحين، أليس كذلك؟ أعتقد أنه يتعين علينا فقط إجراء نقاش صريح بشأن هذه الأمور».

قال رئيس الوزراء البريطاني، أندي بيرنام، إنه يريد إجراء نقاش بشأن العودة إلى قواعد حرية تنقل العاملين الخاصة بالاتحاد الأوروبي، وهي قضية رئيسية في استفتاء بريطانيا على الخروج من التكتل في 2016 الذي أدى إلى مغادرتها التكتل. وفي استكمال لتعليقات سابقة بشأن الحاجة إلى إعادة التفكير في العلاقات مع بروكسل، أوضح بيرنام أن تدفق العاملين من الاتحاد الأوروبي إلى بريطانيا قبل الخروج

معلومة ورقم

3.94

مليار دولار

افتتحت أستراليا، مطار غرب سيدني الدولي أمام المسافرين بتكلفة بلغت 5.6 مليار دولار أسترالي، ما يعادل نحو 3.94 مليار دولار أميركي، بعد أكثر من عقد من التخطيط، في خطوة تستهدف تعزيز قدرات النقل الجوي ودعم النمو الاقتصادي في أكبر مدن البلاد من حيث عدد السكان.

دردشة اقتصادية

الموارد المحدودة تفرض مفاضلات بين الإنتاج والنمو

منحنى إمكانيات الإنتاج يكشف تكلفة القرارات الاقتصادية

1 زيادة إنتاج 25 ألف برتقالة قد تتطلب التضحية بـ35 ألف تفاحة

2 البطالة وتعطل المصانع يتركبان الاقتصاد دون كامل طاقته الإنتاجية

المصانع والمعدات والبنية التحتية، وتطوير التكنولوجيا، وتحسين التعليم والتدريب ورفع كفاءة العمالة.

كما يمكن للحواجز الاستثمارية وتخفيف بعض الأعباء التنظيمية أن تشجع الشركات على توسيع أنشطتها، لكن زيادة الطاقة الإنتاجية لا تضمن استخدامها بالكامل إذا كان الطلب ضعيفاً.

وتبرز أهمية التوظيف في تنشيط الاقتصاد، إذ يؤدي حصول العاملين على دخول جديدة إلى دعم الاستهلاك وزيادة الطلب على المنتجات والخدمات.

غير أن استمرار التوسع يصبح أكثر صعوبة عندما يقترب الاقتصاد من التوظيف الكامل، أو تواجه الشركات نقصاً في العمالة المتخصصة والمواد الخام والطاقة.

وقد يؤدي نقص المدخلات إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج والأسعار، خصوصاً عندما يتجاوز الطلب قدرة الشركات على توفير السلع والخدمات.

وفي هذه الحالة، قد يظهر التضخم المدفوع بالتكاليف، الذي ينشأ نتيجة ارتفاع أسعار الموارد أو تعطل سلاسل الإمداد.

الموارد تحدد فرص النمو

يكشف منحنى إمكانيات الإنتاج أن تحقيق النمو لا يعتمد على زيادة الطلب أو الاستثمارات وحدها، بل يتطلب أيضاً الاستخدام الأمثل للموارد وتوجيهها نحو الأنشطة الأكثر إنتاجية.

كما يوضح أن البطالة وتعطل المصانع يمثلان فرصاً إنتاجية ضائعة، بينما يسمح تطوير التكنولوجيا والمهارات والاستثمارات بتوسيع الإمكانيات الاقتصادية.

وتبقى المفاضلة بين البدائل جوهر القرارات الاقتصادية، إذ لا يمكن تحقيق جميع الأهداف بالموارد نفسها، لكن تحسين الكفاءة وتوسيع القدرة الإنتاجية يمنحان الاقتصادات فرصاً أكبر للنمو ورفع مستويات المعيشة.



ملاءمة لزراعة البرتقال، بينما تتمتع أوريغون بظروف أفضل لإنتاج التفاح، ما يجعل التخصص وتبادل المنتجات أكثر كفاءة من محاولة إنتاج كل شيء في كل منطقة. وفي المقابل، تمثل النقاط الواقعة خارج المنحنى مستويات إنتاج يتعذر تحقيقها بالإمكانيات الحالية، ولا تصبح متاحة إلا عند زيادة الموارد أو تحسين التكنولوجيا والإنتاجية.

محركات النمو

تسعى السياسات الاقتصادية إلى توسيع القدرة الإنتاجية، وهو ما يظهر في انتقال منحنى إمكانيات الإنتاج إلى الخارج، بما يسمح بإنتاج كميات أكبر من السلع والخدمات. ويتحقق ذلك من خلال الاستثمار في

والموارد ثابتتين.

أما الإنتاج داخل المنحنى، فيشير إلى أن الاقتصاد يعمل بأقل من طاقته الممكنة، نتيجة وجود موارد معطلة أو ضعف في توزيعها بين القطاعات.

وقد يحدث ذلك خلال فترات الركود، عندما تتراجع المبيعات وتخفض الشركات إنتاجها، ما يؤدي إلى تعطيل المصانع وزيادة البطالة وتقليص ساعات العمل.

وفي هذه الظروف، يستطيع الاقتصاد زيادة الإنتاج عبر إعادة تشغيل الموارد غير المستغلة، دون الحاجة بالضرورة إلى استثمارات جديدة أو زيادة الموارد المتاحة.

ولا ترتبط الكفاءة بحجم الإنتاج وحده، بل تشمل توجيه الموارد إلى الأنشطة التي تتمتع فيها بأفضلية نسبية. فعلى سبيل المثال، قد تكون فلوريدا أكثر

الفرص الإنتاجية التي يفقدها الاقتصاد عند توجيه موارده نحو استخدام معين. ويأخذ المنحنى عادة شكلاً مقوساً إلى الخارج، لأن الموارد تختلف في كفاءتها بين الأنشطة، فالأراضي المناسبة لزراعة التفاح قد لا تحقق الإنتاجية نفسها عند استخدامها لزراعة البرتقال.

ومع التوسع في إنتاج سلعة واحدة، يضطر الاقتصاد تدريجياً إلى استخدام موارد أقل ملاءمة لها، ما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة لكل زيادة إضافية في الإنتاج.

كفاءة الموارد

يمثل الإنتاج عند حدود المنحنى الاستخدام الكفء للموارد المتاحة، بحيث لا يمكن زيادة إنتاج إحدى السلعتين دون تقليص إنتاج الأخرى، ما دامت التكنولوجيا

تواجه الاقتصادات تحدياً دائماً يتمثل في كيفية تحقيق أكبر إنتاج ممكن باستخدام موارد محدودة، في وقت تتزايد فيه احتياجات المستهلكين والشركات والحكومات. فكل قرار بتوجيه العمالة أو رأس المال إلى نشاط معين قد يأتي على حساب نشاط آخر، ما يجعل المفاضلة بين البدائل عنصراً أساسياً في تحديد كفاءة الاقتصاد وفرص نموه.

ويبرز منحنى إمكانيات الإنتاج باعتباره إحدى الأدوات الاقتصادية التي توضح حدود القدرة الإنتاجية وتكلفة الخيارات المتاحة، إذ يكشف العلاقة بين الموارد المستخدمة والكميات المنتجة، ويساعد على تفسير أسباب البطالة وضعف الكفاءة وارتفاع الأسعار، فضلاً عن دور الاستثمار والتكنولوجيا في توسيع الطاقة الإنتاجية وتحسين مستويات المعيشة.

تكلفة الفرصة

يوضح منحنى إمكانيات الإنتاج، المعروف اختصاراً بـ«PPC»، أقصى التركيبات الممكنة لإنتاج سلعتين باستخدام الموارد والتكنولوجيا المتاحة، مع افتراض توظيف الموارد بكفاءة. وتقوم فكرته على أن زيادة إنتاج سلعة قد تتطلب التخلي عن جزء من إنتاج سلعة أخرى، لأن العمالة والأراضي والمعدات ورأس المال لا يمكن استخدامها في جميع الأنشطة في الوقت نفسه.

ولتبسيط الفكرة، يمكن افتراض اقتصاد ينتج 20 ألف برتقالة و120 ألف تفاحة. وإذا قرر زيادة إنتاج البرتقال إلى 45 ألفاً، فقد يضطر إلى خفض إنتاج التفاح إلى 85 ألفاً. وفي هذه الحالة، تعني زيادة إنتاج البرتقال بمقدار 25 ألف ثمرة التضحية بإنتاج 35 ألف تفاحة، وهو ما يعرف بتكلفة الفرصة البديلة، أي قيمة أفضل بديل يجري التخلي عنه عند اتخاذ قرار اقتصادي.

وتوضح هذه العلاقة أن تكلفة القرارات لا تقتصر على الأموال المدفوعة، بل تشمل أيضاً